



محمد حسين النجفي

صفحات لا تطوى

أفكار حرة في السياسة والحياة



محمد حسين
النجفي

صفحات

لا

تطوى

أفكار حرة في السياسة والحياة



صفحاتُ لا تُطوى

أفكارُ حُرَّةٍ في السياسةِ والحياةِ

عنوان الكتاب: صفحات لا تُطوى
أفكارٌ حُرَّةٌ في السياسة والحياة
المؤلف: محمد حسين النجفي
التخصص: مقالات
القياس: 14 x 21 سم
الطبعة الاولى: 218 صفحة / 2024
ISBN: 978-9922-8645-0-1
جميع الحقوق محفوظة للمؤلف.



العراق- بغداد- شارع المتنبي
هاتف: 07717938500
07712482615
أهوار للنشر والتوزيع: face
دار ومكتبة أهوار: page
Instagram: darahwar
E-mail : ahwar.publisher@gmail.com

يمنع نسخ أو استعمال الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو تخزينه في نطاق
استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي من الناشر.

محمد حسين النجفي

صفحات لا تُطوى

أفكار حُرّة في السياسة والحياة

إهداء

إلى

روح أخي الحبيب

الحاج رعد

الذي فارقنا قبل الأوان

فترك وجعاً وفراغاً مؤلمين جداً

في حياتنا...

تقديم

حين تتصفح محتويات هذا الكتاب، تجد أنها أشبه بثمار مزرعة يعرف المؤلف تفاصيل تربتها، وأنواع نباتاتها، كما يعرف مواسم زراعتها وحصادها، ونوعية الأمراض التي تصيبها، فالمؤلف أحد المثقفين الشهود، الذين اختلطت تجاربهم الشخصية بالتجربة العراقية كلها، ولذلك كانت ضمائر السيرة مختلطة بالتجربة العراقية منذ العهد الملكي وإلى اليوم.

تشير الحقول العديدة لهذا الكتاب، إلى أن المؤلف لم يقف على الرصيف ليراقب، بل كان شاهداً ومشاركاً في أحداث الشارع الوطني، لذا فهو يمتلك رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لما مرّ العراق به خلال الستين عاماً المنصرمة، حتى لتحسب أن الكتابة عن هذه الحقول ليست إلا سيرته الذاتية وقد اقترنت بالنشاط السياسي والثقافي والوطني، ووجدت طريقها للتعبير، حين اكتشف أن ما أصاب تربة بستانه العراقي، أصاب بساتين جيله كلها، ثم تطوّر الأمر، ليصيب الأجيال العراقية إلى ما بعد عام 2003، فكانت السياسة مجاورة للثقافة، وكانت الصفحات التاريخية المتعاقبة والمثيرة والمربكة من العهد الملكي إلى اليوم متراكمة وجدلية، بحيث غدت التجارب فيها الواحدة الأخرى.

إن من يُقلب هذه الصفحات سيعصب عليه طويها لأنها تمثل مسارات وأحداثاً لا يمكن أن تُمحى، من الذاكرة الجمعية للعراقيين، وسيشعر أن كاتبها قد تكلم بلسان عراقي واضح، وأن ما يُعرف بالهامشي والثانوي بإمكانه أن يكتب تاريخاً أكثر وضوحاً مما يدونه كتبة السلطات، فنرى تقييمه للدولة العراقية وشخصيات مؤسسيها يختلف عما طرحه المؤرخون، وأعاد تقييم حركة 14 تموز 1958، وقارنها بالثورات والانقلابات التي سبقتها كي يصل لنتائج جدلية

تمثّل وعياً جديداً، كما أنّ نظرتَهُ للنمّو الاقتصادي متصالحةً مع
توجّهاتٍ متباينةٍ بطبيعتها، ورؤيتهُ لدور الدّين في المجتمع لا تشابه
رؤى العلمانيّين ولا الأصوليّين، ومن خلال مراقبته لنتائج
الانتخابات في العراق الجديد يُشخّص مواطن ضعف أداء اليسار
العراقي ويوفّر لهم نماذج دولية يُحتذى بها.

النجفي له آراءٌ وأفكارٌ في أمورٍ شتّى مثل مشكلة شحّة المياه،
والتعليم، وتطوير القوات المسلّحة الوطنيّة ونزع السلاح من
ميليشيات جميع المكوّنات. إلّا أنّ أكثر ما يميّز النجفي في صفحاته
هذه، إنّهُ يمتلك الشّجاعة والقدرة ليكتب كمواطنٍ حريصٍ في أمورٍ
ليست من اختصاصه فنيّاً أو مهنيّاً، إنّما كتب عنها لاهتمامه بشؤون
الوطن وحرصه على الصالح العام، وإنّهُ لم يكتب لإدانة شخصٍ أو
حدثٍ أو مسيرة، إنّما كتب ليحلّل ويثير تساؤلاتٍ مشروعة، ولا
يتركها في الهواء مُعلّقة، إنّما يُعطينا خريطة طريقٍ غير مُسبقة، ذات
رؤيا عميقة وآراءٍ جريئةٍ وبحسٍّ وطنيٍّ، لمعالجتها وتصحيح المسار
نحو أفقٍ مُشرقٍ لوطنٍ حرٍّ وسعيد، وإن كان بعيد المنال.

الناشر

المقدمة

طالَ بيَّ الزمنُ كي أعيشَ عدّةَ عهودٍ سياسيّةٍ، متباينةٍ في طبيعتها وتوجهاتها السياسيّة. فقد عاصرتُ العهدَ الملكي في طفولتي وحدثني، واستيقظتُ سياسيّاً بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958. وعشتُ وشاهدتُ وتعرّضتُ مع شريحةٍ واسعةٍ من أبناء الشعب العراقي، لاضطهادٍ في العهد القاسمي وبطشِ إِبّان حركة 8 شباط 1963. ولم يكن العهدان العارفيّان بأفضل من سابقيهما، إلّا أنّ الدولة الصداميّة وخاصةً بعد عام 1978 لحين 2003، غطّت ببشاعتها ما سبقها وما لحقها. وربما تنفّس الشعبُ العراقيُّ الصعداء بعد سقوط الصّئم، إلّا أنّ الحرّية تحوّلت إلى تسليّب وفوضى وأضحّت شريعة اللا قانون هي القانون السائد. استغلها سياسيو الصدفّة والداخلون مع الأمريكان كي يسيطروا على الممتلكات العامة، والمداخل الحدوديّة ومنشآت القطاع العام، وأخذ كلُّ وزيرٍ يتبادل مع وزير آخر بحزمةٍ مكتسباتٍ شخصيّةٍ، وكلُّ كيانٍ سياسيٍّ يؤسّس لنفسه قاعدةً اقتصاديّةً متينةً مبنيةً على سيطرةٍ إداريّةٍ وقانونيّةٍ ومفروضةٍ بقوةِ السّلاح. وبهذا تمت السيطرة ليس على الدوائر الحكوميّة فقط، بل على القضاء والمؤسسات التشريعيّة.

نوجزُ في هذا الكتاب من خلال شخصيّاتٍ وأحداثٍ معيّنة بعضاً من تاريخ الدولة العراقيّة وصفحاته التي لا تُطوى، منذ المرحلة التي سبقَتْ تأسيسها لحين وقتنا الحاضر ونحن نغلق عام 2023. وسَمِعنا اليوم خبرَ تشكيل حكومة محمد شياع السوداني، بعد صراعٍ سياسيٍّ أوشك أن يتحوّل إلى حربٍ أهليّة. عندما كانت تحدّثُ أزْماثُ في العهد الملكي، كان السياسيون المخضرمون يلجؤون لتغيير وزاري، عادةً ما يُودي إلى تغييرٍ ملحوظٍ لبعض السياسات التي قد تمتصُّ سخطَ الجماهير ولو لحين. أما اليوم فإنّ التغيير عبارةٌ عن دوران،

كدوران الناعور، جالس في مكانه يغرف الأموال من بيت المال، ليصبها في جيوب الفاسدين التي لا تمتلئ.

كما نقدّم في هذا الكتاب آراءً صريحةً وربما جريئةً في بعض أوجه الدولة العراقية منذ تأسيسها في بدايات القرن العشرين وحتى يومنا هذا من عام 2023. كذلك نُفصِحُ عن رأينا في أمورٍ حسّاسيةٍ مثل الدين والشعائر الدينية وممارسات الأحزاب السياسية، سواءً في تحالفاتها أو في نجاحاتها وإخفاقاتها التي من الصعب طي صفحاتها. ومن الواضح أنّ هناك إرادة في التغيير والإصلاح، إلّا أنّ هذه الإرادة لم تكتسب الزخم الكافي لفرض الإرادة الشعبية، لابتعاد معظم الناس عن المشاركة الفعلية رغم حديثهم اليومي المُملّ والمتكرر في الأمور السياسية.

ينقسمُ الكتابُ إلى سبعة أبوابٍ يتضمّنُ كلُّ واحدٍ منها العديدَ من البحوث والمقالات والمحاضرات التي أُلقيت مباشرةً على الحضور، ومنها ما قُدِّمَ من خلال تطبيق الزوم. لذا سيرى القارئُ تبايناً واختلافاً في شكلٍ ومنهجية الطروحات. فالبحوث ستكون واضحةً من خلال الإشارة إلى المصادر المعتمد عليها. أمّا المقالات فستكون مختصرةً ومباشرةً لموضوع محدّد. كان تحويلُ المحاضراتِ الملقاة ارتجالياً إلى مقالاتٍ إنشائيةٍ صعباً للغاية، لذا ستكونُ الكتابةُ مختصرةً التفاصيل وتعمدُ على رؤوس الأقسام. القاسمُ المشتركُ بينهما هو أنّنا نقدِّمُ رؤيةً ووجهة نظرٍ وقراءةً خاصةً للموضوعات التي نطرحها.

لذا أدعو القارئ الكريم لاستخلاص ما نرومُ إليه من خلال طُرُجنا لموضوعاتٍ عامةٍ أو خاصةٍ، علماً أنّني لا أدّعي الاختصاص فيما أبحثه، إنّما هناك فضولٌ باحثٍ ورغبةٌ جامحةٌ في تقديم ما يمكن أن يُفيد ولو كان يسيراً. وكون الباحث ليس متخصصاً يمنحه فرصة

التّقييم من خارج الصندوق أولاً، ويمنحه الصّفة الحياديّة التي من الصعب أن يلتزم بها المتخصّصون.

محمد حسين النجفي

31 آذار 2024

اليوبيل المئوي لتأسيس الدولة العراقيّة

ما قبل تأسيس الدولة العراقيّة

الملك فيصل الأول.. طموحاتٌ ونجاحاتٌ وإخفاقات

نوري باشا السعيد.. ملك العراق غير المتوّج

ما قبل تأسيس الدولة العراقية

لم تكن هناك دولة مركزية بمعنى الكلمة اسمها الدولة العراقية قبل عام 1920^(*)، سواء كدولة حرة أو دولة تابعة لإمبراطورية أو دولة أخرى. إنما كانت هناك ولايات مثل ولاية البصرة وولاية بغداد وولاية الموصل، وكلها تابعة بشكل مباشر إلى سلطان الدولة العثمانية ومقرها الأستانة. وعليه لم تكن هناك روابط إدارية حكومية بشكل مركزي ترتبط به هذه الولايات الثلاث. إنَّ عدم وجود كيان حكومي لا يعني عدم وجود شعبٍ عراقيٍّ مترابطٍ بشكلٍ وآخر مع بعضه عن طريق التجارة والعلاقات الدينية والنسب العشائري والقبلي. كذلك لا يعني عدم وجود مشاعر وطنية عامة وتفكير جمعي بوطنٍ موحدٍ لأرض العراق وشعب العراق.

لقد أُطلقت على العراق أسماء عدّة عبر الزمان والمكان، فُعرف ببلاد ما بين النهرين، وأرض الرّي، وأوروك، وبابل، وسومر، وأكد، ونيوى، وأرض السّواد، ووادي الرافدين، وموسوبتميا. أما الحدود الجغرافية فهي أيضاً اختلفت باختلاف الزمان والمكان، فكانت الإمبراطوريات القديمة تعتمد على مدينة واحدة، السومريون مركزهم مدينة أور، والبابليون مدينة بابل، والآشوريون مدينة نينوى. وفي العصور التي تلتها كانت مدن البصرة والكوفة والحيرة لتضاف بعد ذلك مدينة بغداد لتكون عاصمةً للدولة العباسية في عهد أبي جعفر المنصور. تطور الزمان وتكوّنت مدنٌ جديدة لها أهمية دينية مثل النجف الأشرف وكربلاء وسامراء والكاظمية. لذا فإنَّ الجغرافيا السياسية للعراق أو لأرض العراق أو حينما يقال أهل العراق، المقصود بها ما توطّره المدن المذكورة، وما بينها وما حولها من مجمعات كبيرة وصغيرة وقرى ريفية والبدو الرُحّل الذين يصلون مشارف هذه المدن ولو في مواسم الرعي أو البيع والشراء فقط.

السؤال المهم هو: كيف تكوّن العراق الحديث كدولة كما نعرفها اليوم؟ في اعتقادي أنّ هناك ثلاثة عوامل رئيسة أدّت دورها في تأسيس العراق الحديث العام 1921:

العامل الأول: هو تدهور الدولة العثمانية تدريجياً، وفقدانها السيطرة على ما يحدث في الولايات غير التركية التابعة لها في أوروبا وشمال أفريقيا والحجاز والعراق والشام. وانعكس ذلك في صراع بين الأشخاص والتيارات السياسية في مراكز قوى الدولة العثمانية. ففي عام 1909 أسقط الضباط القوميون الأتراك السلطان عبد الحميد الثاني، وسيطر محمود شوكت باشا على إسطنبول. وبدأ صراعٌ مفتوحٌ بين أفكار وأتباع "تركيا الفتاة" الليبرالية وبين أفكار وأتباع "الاتحاد والترقي" التي تؤمنُ بتتريك الشعوب غير التركية. وفي خضم هذا الصراع ظهرت شخصية القائد مصطفى كمال الذي هزَمَ الحلفاء في المعارك البرية في مضيق الدردنيل في العامين 1915 - 1916. وفي عام 1922 تنازل السلطان محمد السادس عن العرش لعبد المجيد الثاني، حيث وقع مصطفى كمال معاهدة لوزان مع الحلفاء متنازلاً لهم بموجبها عن الأراضي غير التركية. وفي عام 1924 ألغيت الخلافة العثمانية التي كانت تحكم باسم الدين الإسلامي، وتمّ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة كدولة علمانية، على يد مصطفى كمال الذي سُمّي "أتاتورك" ومعناه "أبو الأتراك"⁽¹⁾.

العامل الثاني: هو التنسيق بين الشريف حسين وابنه الأمير فيصل مع الإنكليز عن طريق مكماهون ولورنس العرب. حيث أدت ثورة الشريف حسين التي ابتدأت عام 1916 إلى توجيه الضربات الواحدة بعد الأخرى للقوات العثمانية في الحجاز وشرقي الأردن، ومن ثمّ تحرير الشام عام 1918.



ولقد ألهمت الثورة العربيّة، العديد من الضباط العراقيين والسوريين الذين يعملون في الجيش العثماني لإعادة النظر في ولاءهم للسلطان العثماني، ومنهم نوري السعيد وجعفر العسكري وياسين الهاشمي ومولود مخلص، حيث التحق العديد منهم للعمل جنباً إلى جنب مع الأمير فيصل لتحرير الشام وكان من المفروض السيطرة على مصير الشرق الأوسط العربي تحت إمرة الشريف حسين وأبنائه. بعد ذلك انصبّ اهتمام الضباط العراقيين الشريفيين نحو السلطة في العراق الذي استكمل الإنكليز السيطرة عليه كلياً عام 1917.

أما العامل الثالث: فهو توجه الإنكليز للسيطرة على العراق الغني بالموارد النفطية⁽²⁾ والأراضي الزراعيّة الخصبة، وانتزاعها من قبضة الدولة العثمانيّة. حيث دخلت القوات الإنكليزية عن طريق ميناء البصرة عام 1914 واستمرّت بالتحرك شمالاً لاحتلال بغداد، والسيطرة كلياً على العراق عام 1917. إنّ خروج العثمانيين من

العراق أحدث فراغاً سياسياً وإدارياً. تبع ذلك إقرار الحلفاء في مؤتمر "سان ريمو" انتداب إنكلترا على العراق في 25 نيسان 1920.

بعد تحرير الشام من قبل الشريفيين، بقيادة الأمير فيصل، طلبت فرنسا من إنكلترا الالتزام بتطبيق معاهدة "سايكس-بيكو" السريّة التي قَسَمَ فيها الحليفان، الشرق الأوسط من دون دراية الشريف حسين. وبذلك أخذوا يضغطون على فيصل بالتخلّي عن الشام للإدارة الفرنسيّة. ولم يرغب الإنكليز أن يحكموا العراق بشكل مباشر، لذلك بدأت الإدارة الإنكليزيّة عن طريق مراكز التخطيط الاستراتيجي في الهند والقاهرة ولندن في البحث عن أفضل وسيلة لحكم العراق. وعلى الرغم من ترشيح العديد من الشخصيات العراقيّة الطموحة لأنفسهم كي يحكموا العراق، أمثال طالب النقيب من أشرف البصرة، وعبد المحسن السعدون من أشرف المنتفك، والشيخ خزعل الكعبي أمير المحمّرة، وياسين الهاشمي الضابط الشريفي الطموح وغيرهم العديد، وجد الإنكليز في الأمير فيصل ابن الشريف حسين الحلّ الأفضل، لسببين، الأول تعويضه عن تخلّيه عن حكم الشام، والثاني تلمّس الإنكليز رغبة العراقيين بحاكم من العائلة الهاشميّة التي يحترمها شيعة وسُنة العراق، خاصة بعد ثورة العشرين.

بذلك انعقد مؤتمر القاهرة في آذار 1921 وحضره المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس ومس بيل من إدارة العراق الإنكليزية وجعفر العسكري وساسون حسيقل نيابة عن وزارة عبد الرحمن الكيلاني المُشكّلة حديثاً تحت إشراف السير بيرسي كوكس. وقد تمّ في هذا المؤتمر الذي حضره مستر ونستون تشرتشل، إقرار الأمير فيصل ملكاً على عرش العراق بشرطين، الوصاية البريطانيّة وبيعة العراقيين له. الوصاية كانت أمراً مفروضاً منه نتيجة لوجود

القوات البريطانية وقرار الحلفاء في مؤتمر "سان ريمو". أما بيعة العراقيين أو لنقل "أشراف" العراقيين ممثلين بالشيوخ والسادة ورجال الدين والموظفين الكبار الذين كانوا جزءاً من الإدارة العثمانية، فإنها لم تمر بالسهولة ذاتها.

نعم تعثرت بيعة العراقيين للأمير فيصل، مما أضعفه كثيراً في تفاوضه مع سلطة الانتداب البريطاني. فعلى سبيل المثال، إنَّ لواءي كركوك والسليمانية صوّتا ضد الأمير فيصل، وأنَّ لواءي أربيل والموصل اشترطا ضمان حقوق الأقليات كما وردت في معاهدة سيفر. أما لواء البصرة فقد اشترط أن يكون الأمير فيصل ملكاً على "العراق والبصرة"، بمعنى أن البصرة تعتبر إقليمياً متحداً مع العراق وليست جزءاً منه. بينما ألوية الدليم والحلة والمنفك والعمارة كانت بيعاتهم مشروطة ببقاء إشراف بريطانيا العظمى. ولم يمنح البيعة المطلقة لفيصل سوى لواءي كربلاء وديالى. أما في لواء بغداد فقد بويع الأمير فيصل بشروط عديدة منها التأكيد أن يكون العراق دولة دستورية حرة ديمقراطية مستقلة مجردة من كلّ قيد ومنقطعة عن سلطة الغير⁽²⁾. وحتى بعد تتويج فيصل ملكاً على العراق، وسعيه للحصول على الاستقلال، سعى بعض الشيوخ إلى تحريض الإنكليز عليه، فقد (أعلن مشايخ بني ربيعة أنهم ينظرون باشمئزاز حقيقي الى احتمال سحب الإشراف البريطاني، وأكثر من ذلك، فإنَّ علي سليمان من الدليم، وأربعين رئيس عشيرة آخرين، ذكروا الملك في لقاء معه، ومن دون خجل، بأنهم أقسموا على الولاء له شرط أن يقبل بالتوجيه البريطاني)⁽³⁾، وبعبارة أخرى فإنَّ:

"البيعة كانت لبريطانيا العظمى أكثر من كونها بيعة للأمير فيصل".

السؤال الذي يمكن طرحه أو التفكير به هو: ما الدور الذي لعبه الساسة العراقيون في تأسيس العراق الحديث؟، هل كان دوراً أساسياً

أم دوراً ثانوياً؟ هل كان دوراً إيجابياً أم سلبياً؟ حقيقة الأمر كما ذكرنا سابقاً من بحث العوامل الثلاثة نجد أن معظم ما يُسمى بالنخبة من العراقيين الذين أحاطوا الملك الجديد، كان لهم دور سلبي لتثبيت مصالح خاصة على حساب مصلحة الوطن العليا، ودور ثانوي في تأسيس الدولة، إلا أن دورهم قد تزايد من خلال المفاوضات المستمرة التي أصرَّ عليها الملك فيصل والإدارة العراقية الحديثة لحين حصولهم على الاستقلال، ودخول العراق عصبة الأمم المتحدة عام 1932 في نهاية حكم الملك فيصل الأول ونوري السعيد رئيساً للوزراء وجعفر العسكري وزيراً للخارجية والدفاع⁽⁴⁾.

المصادر:

(*) يُعرّف المفكرُ الألماني ماكس فيبر Max Weber الدولة بأنّها: منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة على أراضٍ معينة.

(1) بطاطو، حنا، العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، الكتاب الأول، من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، 1995، بيروت، ص 32.

(2) نعمة، د. كاظم، الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

(3) بطاطو، المصدر نفسه، ص 117.

(4) الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، العدد (3)، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988، بغداد، ص 164.

الملك فيصل الأول.. طموحات ونجاحات وإخفاقات

كانت أهداف وطموحات الشريف حسين وأبنائه عبدالله وفيصل وعلي وزيد، واسعة وكبيرة. لم تنحصر تلك الآمال على تحرير الحجاز وبلاد الشام من الهيمنة العثمانية فحسب، بل تأسيس دولة عربيّة شرق أوسطيّة تمتدّ حدودها بدءاً لتشمل الحجاز والعراق والشام وفلسطين. وليكون الشريف حسين ملكاً وأبنائه أمراء على هذه البلدان، وهذا يعني ربما تأسيس خلافة عربيّة حديثة على الأراضي غير التركيّة التي كانت تابعة للدولة العثمانيّة. فهل استطاعت هذه العائلة تحقيق ما كانت تصبو إليه أم لا؟.

الأمير فيصل وإن لم يكن أكبر أبناء الشريف حسين، إلا أنه كان أنشطهم وأكثرهم تدريبيّاً لتحمل المسؤوليات العسكريّة والعلاقات السياسيّة، خاصة مع الحليف الجديد بريطانيا العظمى، عن طريق لورنس العرب. حيث كان فيصل بمنزلة وزير دفاع الشريف حسين ورئيس أركان جيشه. لذلك استنّب فيصل الأحداث وأقدم على تحرير دمشق مع لورنس العرب عام 1918، دون التشاور مع الإنكليز على ما يبدو. لماذا على ما يبدو؟، لأنّ بلاد الشام كانت من حصّة فرنسا بموجب معاهدة سايكس بيكو لعام 1916، ولأنّ معاهدة سايكس بيكو كانت سرّيّة. وليس من المعقول تصوّر موافقة إنكلترا على دخول فيصل دمشق محرّراً. انفضّح أمر معاهدة سايكس بيكو السريّة بعد استيلاء البولشفيك على السلطة في روسيا، وتدهور العلاقات بين روسيا الاشتراكية والتحالف الغربي. إذ فضحت روسيا هذه الاتفاقية التي كانت طرفاً فيها. بعد ذلك أرغم فيصل على الخروج من الشام، فكانت ثمّة صدمة قويّة له، مع تضعّع كبير للعلاقات، وانعدام مزمن للثقة بينه وبين الإنكليز.

بعد أن انتفض العراقيون في ثورة العشرين، تعقدت الأمور وأدرك الإنكليز صعوبة إدارة العراق من قبل القوات الإنكليزية بشكل مباشر. حيث جرى التفكير بتكوين إدارة وطنية، من الموالين للتاج البريطاني.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن مؤتمر القاهرة أوصى أن يكون الأمير فيصل ملكاً على العراق بشرط الوصاية البريطانية، وتوفربيعة العراقيين له. ولم تكنبيعة أشرف العراقيين للأمير فيصل إلا فرصة ذهبية أستغلها الشيوخ والسادة ورجال الدين والسياسيين لتحقيق مكاسب مناطقية وشخصية خاصة للحصول على أراضي اميرية لصالحهم والاثراء الفاحش على حساب الصالح العام. وكان هؤلاء الاشراف يهددون الأمير فيصل بالإنكليز ضده، لأنهم وثقوا علاقات جانبية خارج الإطار الرسمي للدولة مع الإنكليز، ومعظم الذين بايعوا فيصل كانت بيعتهم للإنكليز أكثر ما هي للأمير فيصل كي يكون ملكاً على العراق.

مع كل تلك المعوّقات والتحفظات التي اشترطها أشرف المدن العراقية الرئيسية، تمّ تتويج فيصل ملكاً على العراق بتاريخ 1921/8/23، بناءً على طلبه، كي يصادف ذكرى يوم عيد الغدير الذي أعلن فيه النبي محمد (ص) أن الإمام علياً (ع) خليفة من بعده⁽²⁾ بمقولته المشهورة "من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه"، ولم يعترض المندوب السامي البريطاني على ذلك. وعلى الرغم من أنّ الأسباب التي دعت الملك الجديد لهذا الاختيار غير معلنة، إلا أنه أراد أن يكون ملكاً لكل العراقيين، ووفاءً لأهل النجف الأشراف الذين قادوا الثورة على الإنكليز والذين رحّبوا به بحرارة حينما زارهم قبل الموافقة على الترشيح. أمام هذه المبايعة والتتويج المشروط من جهتين متعارضتين هما أشرف المدن العراقية ورؤساء العشائر من جهة، وشروط الإنكليز ومصلحتهم من جهة أخرى، أدرك فيصل أن

مهمته صعبة جداً، إلا أنه كان مُصمِّماً على النجاح، خاصةً بعد التجربة المريرة التي خاضها في الشام.

هناك جملة عوامل ساعدت هذا الملك أن يحكم العراق أفضل من غيره، من بينها أنه لم يكن عراقياً بالمولد. وبذلك فإنه غير محسوب على هذه العشيرة أو تلك، على الشمال أو الجنوب، على هذه المدينة أو تلك، وهذا ما يجعله حيادياً في التعامل مع الجميع بشكل متوازن. وبالوقت نفسه فإن عدم كونه ليس عراقياً عُدَّ عاملَ ضعفٍ لأنه فاقدُ لأيِّ إسنادٍ سكانيٍّ أو مناطقيٍّ يعتمدُ عليه. كذلك فإنه هاشميُّ النسب، شافعيُّ المذهب، وهذا ما يجعله مقبولاً من قبل الشيعة والسنة. أما شخصيته وتدريبه كعسكري وعلاقاته الدولية، فإنها متميزة بين أقرانه في ذلك الزمان. وكان للضباط الشريفيين دورٌ كبيرٌ في إسناده ولا سيما نوري السعيد وجعفر العسكري وجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي.

مع ذلك كانت هناك عواملُ ضعفٍ لدى الملك فيصل كان يُدركها قبل غيره، من بينها أنه لم يدخل العراق محرراً مثلما دخل الشام، لا بالعكس دخل العراق مُبْعِداً بالقوة من أرض الشام. كذلك فإن الأغوات والمشايخ، كانوا كثيري المطالب، مُستغلين للظروف الصعبة، للحصول على المزيد من أراضي الدولة من دون مقابل، وإعفاءات ضريبية لا حصر لها. وبما أن الإنكليز هم من أتوا بفيصل إلى العراق، فإن اسمه أصبح لصيقاً للانتداب البريطاني.

كان الملك فيصل يُدرك ما له وما عليه، ومع ذلك لم يكن أمامه سبيلٌ إلا أن يبذل جهداً مضاعفاً لخلق توازنات تقلق تكون يوماً بيوم، للوصول إلى طموحاته وأهدافه العامة التي يمكن تحديدها بما يلي:

- توحيد ولايات بغداد والبصرة والموصل لتكوين وطن.
- الإفادة القصوى من الإنكليز كحليف.
- الحصول على الاستقلال الكامل للعراق.
- بناء مجد العائلة الهاشمية.

لتحقيق ذلك كان عليه أن يكون مناوراً بارعاً، وكان يستعمل الإنكليز للضغط على وجهاء العراق الذين يطالبون بالاستقلال، الذي لم يكن عملياً في حينه، لوجود القوات البريطانية، وعدم وجود قوات عراقية أو جيش عراقي للوقوف بوجهها. ومن ناحية أخرى كان يستغل تذمر وشكوى العراقيين تجاه الانتداب البريطاني، والإفادة من الانتفاضات العشائرية في الجنوب ومنطقة الفرات الأوسط مثل حركة سالم الخيون عام 1924، وانتفاضة عشائر الميَّاح في الحي عام 1927، وغير ذلك الكثير، للضغط على الإنكليز للحصول على مكتسبات تدريجية في مفاوضاته من أجل الاستقلال التام.

كان هدفه الأسمى هو تحقيق السيادة الكاملة للعراق، لذلك تعهّد في خطاب العرش: (ألا وأنّ أولَ عملٍ أقومُ به، هو مباشرةُ الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي. ولتعلّم الأمة أن مجلسها هو الذي سيضعُ بمشورتي دستورَ استقلالها على قواعد الحكومات السياسيّة الديمقراطية)⁽³⁾، كذلك استمدّ زخماً وإسناداً من مدن (بغداد والنجف وكربلاء، حيث كان للوطنيين تأثير ملحوظ يسانده العلماء، برّر رأيّ مميز يتمثل في إقامة وحدة جغرافية للعراق من البصرة إلى الموصل وحكمٍ عربيّ)⁽⁴⁾ وبذلك دخل مع الإنكليز بمساوماتٍ ومفاوضاتٍ مضنيةٍ ومتعبة. وكان جعفر العسكري ونوري السعيد، يديه اليمنى واليسرى. وكانت للإنكليز مصالح اقتصادية وعسكرية واسعة في العراق. فهم لم يحتلوا العراق كي يتسلّمه فيصل منهم بسهولة ومن دون قيد أو شرط. الشرطان الأساسيان هما المصالح الاقتصادية

ومرتكزها امتيازات التنقيب واستخراج النفط، والوجود العسكري لحماية هذه المصالح. وهذا ما ضُمَّتْهُ معاهدة 1930 بين العراق وإنكلترا، والتي هيأت ومهّدت لدخول العراق عصبة الأمم المتحدة عام 1932. تمت المفاوضات النهائية للاستقلال بالوزارة الثانية لنوري السعيد ووزير دفاعها وخارجيتها صهره جعفر العسكري. سبق تلك كتابة أول دستور (القانون العام) عام 1925، خلال حقبة وزارة ياسين الهاشمي. دستورٌ غيرٌ موقِّقٍ لسببين، الأول: منحه صلاحيات واسعة للملك وللسلطة التنفيذية، وتقليل دور السلطة التشريعية والقضاء، وكان المفروض أن يكون العكس. السبب الثاني: أنَّ هذا الدستور استثنى من تطبيقه سَكَنَةُ الريف، الذين يُشكِّلون 75% من السُّكَّان في حينه، ليخضعوا لقانون العشائر الجائر الذي يمنح الشيخ صلاحيات مطلقة أوسع من صلاحيات الملك نفسه. وقد أدى ذلك إلى سيطرة عددٍ محدودٍ من الشيوخ المتنقِّذين على مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي الخصبة، إذ تغيَّرت أدوارهم من شيوخ يرعون أفراد عشيرتهم، إلى إقطاعيين بأيديهم أسواطٌ كي يَبْنُرُوا عَرَقَ جبين المزارعين.

استطاع فيصل الأول أن يُحقِّقَ الهدفَ الأسمى بإنهاء الانتداب البريطاني ودخول عصبة الأمم المتحدة ولو بشروط، وهذا إنجازٌ لا يمكن التقليل من أهميته بأيِّ شكلٍ من الأشكال، خاصة إذا عُلِمَ أنَّ العراق أصبح بموجب ذلك أول دولة عربية حصلت على الاستقلال، وقُبلت عضواً في عصبة الأمم المتحدة. إلا أنَّه لم يُحقِّق نجاحاً، لا بل أخفق في توحيد مكُونات الشعب العراقي لتنصهر في بودقة الوطنية العراقية الموحَّدة، ويظهر ذلك جلياً في مغزى المذكرة السريّة للملك فيصل الأول في آذار 1933، إذ جاء فيها: (وفي هذا الصدد وقلبي ملآن أسىً أنَّه في اعتقادي، لا يوجد في العراق شعبٌ عراقيٌّ بَعْدُ، بل توجد كتلات بشرية خياليّة، خالية من أيِّ فكرةٍ وطنيّة، مشبَّعة

بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، مبالون للفضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أيّ حكومة كانت، فنحن نريد - والحالة هذه - أن نُشكّل من هذه الكتل شعباً نُهذّبُهُ ونُدربُهُ، ونُعَلِّمُهُ، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعبٍ في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفُها لإتمام هذا التكوين، وهذا التشكيل⁽⁵⁾.

بهذه المرارة والإخفاق والمسيرة الطويلة المتعبة، تعرّضت حالة الملك الصحية إلى متاعب، تطلّبت منه السفر إلى سويسرا للراحة والاستجمام والعلاج. إلّا أنّه توفى في اليوم الثامن من أيلول عام 1933 في ظروف وصِفَتْ بأنّها غامضة. تَرَكَ لنا مؤسّس الدولة العراقية إرثاً يستحقّ الافتخار به، ومشروع دولة وطنية موحّدة لم يُستكمل حتى وقتنا الحالي. وربما من المناسب أن تتصدّر صورته مكاتب وقاعات الدوائر العراقية الرسمية وشبه الرسمية، باعتباره مؤسّس الدولة العراقية والأب الروحي للوحدة الوطنية، بدلاً من صور الطغاة والفاستدين، وسياسيى الصدفة.

المصادر:

- (1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية الجزء (1)، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ص 59.
- (2) المصدر نفسه، ص 65.
- (3) المصدر نفسه، ص 68.
- (4) كاظم نعمة، الملك فيصل والإنكليز والاستقلال، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ص 32.
- (5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الجزء (3)، ص 317.

نوري باشا السعيد.. ملك العراق غير المتوج

لم يكن نوري باشا السعيد شخصاً عادياً أو سياسياً ذكياً أو حاكماً قادراً فحسب، بل كان ظاهرة عراقية باهرة، وشخصية سياسية فريدة من نوعها، تركت بصمتها على الدولة العراقية منذ تأسيسها حتى وقتنا الحاضر. وهذا القول يقرُّ به محبّوه وأعداؤه، لأنّه تحكّم في تطور الأوضاع السياسيّة لمدة لا تقل عن أربعين عاماً بشكل مباشر، وحتى يومنا هذا بشكل غير مباشر. نحن هنا بصدد دراسة هذه الظاهرة، بحياديّة قدر الإمكان للوقوف على أهم إنجازاته وأبرز إخفاقاته منذ اشتراكه مع الأمير فيصل في الثورة العربيّة بقيادة الشريف حسين، لحين قيام ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958.

من هو نوري السعيد؟

وُلدَ محمّد "نوري" سعيد بن صالح طه، في بغداد قرب ساحة الميدان حالياً سنة 1888 وقُتل يوم 15 تموز 1958، وعُرف لاحقاً بأسم "نوري السعيد". وبذلك فإنّه عاصر الدولة العثمانيّة، واحتلال الإنكليز للعراق، وشارك في ثورة الشريف حسين في الحجاز، وأسهم في تنصيب فيصل الأول ملكاً على العراق، وعاصر الملك غازي، والملك فيصل الثاني، ويومين من العهد الجمهوري. اختلف المؤرخون حتى على أصله وفصله، فمنهم من يُرجع أصوله إلى طوز خورماتو، ومنهم من يُرجعها إلى الموصل، وآخرون يؤكدون أنّه بغدادي الأصل. هناك من يقول إنّهُ كردي والآخر يقول تركماني، والبعض يؤكد أنه عربي أصيل. وعلى الرغم من كل هذه الاختلافات، فإنّه من المؤكد بغدادي المولد والنشأة والطباع، عراقيّ قلباً وقالباً، وهذا هو المهم والعامل المؤثر في نهج حياته الشخصيّة والاجتماعيّة والعسكريّة والسياسيّة⁽¹⁾. حصل على رتبة ملازم عام 1906 بعمر 18 سنة. يصفه لورنس العرب الذي خاض معه غمار

تحرير دمشق بأنه يتحلّى بشجاعة وثقة ورباطة جأش، وهذا ما جعله زعيماً مثالياً متميّزاً. يتكلّم نوري السعيد خمس لغات، هي العربيّة والتركيّة والإنكليزيّة والألمانيّة والفرنسيّة، ولم يكن يتكلّم العربيّة بطلاقة.

جدليّة الولاءات المعقّدة:

لقد استطاع "الباشا" أن يوازن بين ثلاثة ولاءات متناقضة ومتصارعة في ما بينها في معظم الأحيان، ألا وهي:

- أولها ولاؤه للعراق، - وثانيها ولاؤه للعائلة المالكة، - وثالثها ولاؤه للتاج البريطاني:

ولائه للعراق:

الولاء الأول هو للعراق كشعب وأرض ودولة، وقد تجلّى ذلك في أمرين عظيمين قادهما نوري السعيد بقدراته كسياسيّ محنكٍ، أولهما هو إنهاء الانتداب البريطاني والحصول على الاستقلال ودخول العراق عصبة الأمم المتحدة عام 1932، وذلك كان أول بلد عربي يدخل عصبة الأمم. تحقق ذلك في عهد وزارة السعيد الثانية، ووزير خارجيته جعفر العسكري. كان ذلك من أهم أهداف وأمنيات الملك فيصل الأول. والإنجاز الثاني الكبير هو حصوله على زيادة موارد العراق النفطية لتصل إلى 50% من مجمل الموارد التي تحصل عليها الشركات النفطية، أسوةً بما حقّقه إيران في عهد الدكتور مُصَدِّق. والأهم من ذلك هو تخصيص 70% من هذه الموارد، لميزانية استثمارية يُديرها باستقلاليّة "مجلس الإعمار" الذي أنجز الكثير من مشاريع البنية التحتيّة التي كان العراق بأمس الحاجة إليها.

ولاؤه للعائلة المالكة:

ولاؤه للعائلة الهاشمية، وسعيه، وصهره جعفر العسكري لتنصيب فيصل ملكاً على العراق، أمرٌ مشهودٌ ومؤرَّخٌ له. ولم يكن هذا المسعى ليمرر بسهولة، ونحن نعلم أنَّ هناك العديد من الشخصيات العراقية العريقة والمنتفة والقادرة مادياً، راغبة بذلك لنفسها، أمثال عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشرف بغداد، ورئيس الوزراء في حينها بتكليف من السير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني، وطالب النقيب الذي كان أشدهم طموحاً وعبد المحسن السعدون الذي له علاقات قويّة مع الإنكليز. كذلك ياسين الهاشمي العسكري المتشدد الذي أراد أن يكون حاكماً لعراق جمهوري وليس ملكياً، وغيرهم الكثير. نعم السعيد والعسكري كانا عاملاً أساسياً في ترشيح وتوحيج وتوطين فيصل الأول ملكاً على العراق الجديد، وبقياً على هذا النهج طيلة حياتهما.

ولاؤه للتاج البريطاني:

أما الولاء الثالث فهو الأكثر جدلاً بين السياسيين والمؤرخين، حيث يتهمه البعض بالعمالة والآخر بالتواطؤ، وعلى أحسن تقدير رعاية المصالح البريطانية في العراق. وهنا علينا التفكير، بمحدوديّة البدائل المتوفرة والممكنة التي كانت متاحة أمام العائلة الهاشمية ونوري باشا، والتي ربما كان أفضلها مسايرة الإنكليز والحصول منهم على الاستقلال بالمفاوضات، وزيادة الموارد النفطية بمباحثات مستمرة، وتقليل وجودهم العسكري تدريجياً، والحصول على العلوم والتكنولوجيا من خلال البعثات وبناء الجامعات، والاستفادة من الإمكانيات الهندسية في بناء البنية التحتية والمشاريع العملاقة مثل السدود والخزانات المائية والقدرة على السيطرة على الفيضانات.

نعم لقد أنجزت المملكة تقدماً رائداً وسريعاً، لبناء العراق الجديد بمساعدة الإنكليز، ولم يكن ذلك سهلاً إطلاقاً. لذا كان للبasha دورٌ بارعٌ في هذا المجال وإن كان صعباً ومضنياً ومجهداً، إلا أنه استطاع أن يحصل بالأقساط ما حقق تقدماً مستمراً للعراق.

البasha بعد رحيل فيصل والعسكري:

شارك وقاد البasha الأحداث بشكل فعال بالاشتراك مع الملك فيصل الأول وصهره جعفر العسكري. لكن بعد وفاة فيصل الأول عام 1933 واغتيال جعفر العسكري من قبل بكر صدقي عام 1936، أضحى البasha وحيداً وفي موقف لا يُحسدُ عليه. إلا أنه لم يتراجع عن مكانه وقرّر أن يُدير دفةً المملكة بمفرده. وهذا ما حدث بالفعل، ومن ثم فإنّ الإنجازات والإخفاقات التي حصلت بعد عام 1936 هي بأمانة نوري باشا السعيد الذي أضحى "ملك العراق غير المتوّج".

إلا أنّ البasha لم يكن ملاكاً أو قديساً ولا مُصلحاً اجتماعياً. إذ نشأ عسكرياً متمرساً، وضابطاً عثمانياً متعجرفاً، تعلّم القيادة المتمتة، التي لا تتقبل الحوار والنقاش ممن هم أقلّ رتبة أو منصباً. وهكذا كان ينظر نوري باشا لبقية السياسيين، أو الأحزاب السياسيّة التي كانت ربما تحمل نفس طموحاته ولكن بطريقة مختلفة. فعلى سبيل المثال أتهم السعيد بتدبير أمر اغتيال توفيق الخالدي متصرّف بغداد لأنّه كان ناشطاً سياسياً ومنافساً يحمل أفكاراً جمهوريّة. كذلك انضمّ إلى حزب منافسه الشخصي، عبد المحسن السعدون "حزب التقدّم" لأنّه يؤمن "بأنّ تحطيم الحزب من الداخل أسهل من تحطيمه من الخارج" وكانت نظريته الاستعلائيّة على بقية السياسيين واضحة المعالم في استخدامه أساليب تأمريّة وبولييسيّة. وليس غريباً معرفة أن أول مسؤولية لنوري السعيد كانت مديراً عاماً للشرطة في العهد الملكي، أعقبها رئيساً لأركان الجيش عام 1922، ووزيراً للدفاع في

وزارة عبد المحسن السعدون عام 1925 ورئيساً للوزارة عام 1930.

ترأس نوري السعيد 14 وزارة، كانت مدتها نحو 12 عاماً، إلا أنه كان الأمر النهائي والحاسم لكل الأمور سواء كان في الحكم أو خارجه. كان "أبو صباح" مُحترماً ومُهاباً، إلا أنه لم يكن محبوباً من قبل أقرانه السياسيين، أو أحزاب المعارضة، أو من قبل عموم الشعب خاصة الطبقة المثقفة من طلبة الكليات والخريجين والناشطين سياسياً. لذلك كانت المظاهرات تهتف ضده وبسقوطه، وليس ضد الملك أو العائلة الهاشمية. فعلى سبيل المثال حينما وُقِّعَت معاهدة بورت سموث من قبل رئيس الوزراء صالح جبر ووزير خارجيته فاضل الجمالي عام 1948، لم يكن الباشا في الوزارة، ومع ذلك خرجت المظاهرات وسط بغداد تهتف:

"نوري السعيد القندرة وصالح جبر قيطانها"

إيحاءً بأنَّ هذا الأمر لم يكن ليكون لولا تخطيط من نوري السعيد وموافقته عليه، وإن كان خارج الحكومة حينها.

المهم أن نوري السعيد، لم يستطع أن يستوعب الشخصيات والقوى السياسية التي نشأت إبان وبعد الحرب العالمية الثانية. هذه القوى الشابة، لم تتأثر بالتراث العثماني، أو التفكير المللي، أو افتراضية أنَّ هناك نوعين فقط من الناس هم: "أشراف" يقودون الأمة بما يرونه مناسباً، و"عامة" تتقبل ذلك ولا تتدخل ولا يحق لها حتى أن تتساءل، في هذه السياسة أو تلك. نعم نشأ جيل جديد من طلبة وخريجي المعاهد والكليات، الذين تتقنوا ثقافة أوروبية غربية وشرقية، باتجاهات ليبرالية غربية من جهة، وميول يسارية اشتراكية من جهة أخرى. ومن ثمَّ فإنَّهم يريدون أن يكون لهم صوت ودور في هذا

المجتمع الذي ما زال تحت البناء. ففي نهاية الثلاثينيات وخلال أربعينيات القرن العشرين، تأسست العديد من الجمعيات والأحزاب، قسمٌ منها علنيٌّ، وقسمٌ شبه علنيٍّ، والأغلبية كانت سرّيةً، كي لا تتعرّض للاضطهاد الذي أضحى أن يكون من السمات الأساسية للسلطة السياسيّة بقيادة عبد الإله ونوري السعيد، تحت راية "محاربة الشيوعيّة". واستطاعت سلطة نوري السعيد أن تبطش بالشيوعيين الذين لم يرفعوا أيّ شعار ثوري يدعو لإسقاط الدولة أو الملكيّة، وإنما كانت شعاراتهم الأساسيّة التحرّر التام من الاستعمار البريطاني، والسيطرة الوطنيّة على الموارد النفطية، والدفاع عن حقوق العمال خاصة العاملين في الشركات المملوكة أو التي تُدار من غير العراقيين مثل عمّال النفط والسكك والموانئ. وكانوا بالتأكيد مساندين للانتفاضات الفلاحية المتكررة ضد الإقطاع الذي حمى نفسه بقانون العشائر الجائر⁽²⁾.

كذلك لم يستطع نوري السعيد قبول أو تقبّل فكرة ظهور شخصيات على المسرح السياسي مؤثرة على الشارع البغدادي بشكل خاص وعموم العراق بشكل عام. أمثال تلك الشخصيات: محمد مهدي كبة، صديق شنشل، كامل الجادرجي، محمد حديد، عبد الفتاح إبراهيم، عزيز شريف، عبد القادر إسماعيل البستاني، حسين جميل، هديب الحاج حمود، يوسف سلمان يوسف (فهد) وغيرهم الكثير. ولم يتحمّل أو يتصوّر أنّ هؤلاء الشباب الناهضين يقودون تنظيمات تملك قدرة البقاء رغم القسوة الأمنيّة في التعامل، لأنّها كانت تمثل صوتاً هادراً نابعاً من جذور المجتمع العراقي بكل طبقاته. والجدير بالذكر أن هذه الأحزاب كانت بمجملها أحزاباً تمثل الروح الوطنيّة لكلّ أطياف الشعب العراقي، ولم تكن عنصريّة أو دينيّة أو طائفيةً أو مناطقيّة.

إصلاحات توفيق السويدي:

قام توفيق السويدي بالإصلاحات عام 1946 ومنها إلغاء الأحكام العرفية، ورفع الرقابة عن الصحافة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وتشريع قانون جديد لتنظيم الحياة الحزبية، أُجيزت بموجبه خمسة أحزاب هي حزب الاستقلال (محمد مهدي كبة)، وحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي)، وحزب الأحرار (سعد صالح) وحزبان يساريان هما حزب الشعب بقيادة عزيز شريف وحزب الاتحاد الوطني بقيادة عبد الفتاح إبراهيم. لم يرق ذلك لنوري السعيد والوصي عبد الإله وغيرهما من المتزمتين، حيث عملوا على إسقاط وزارته، وترشيح أرشد العمري لرئاسة الوزارة حيث هو (المحدود الأفق والتفكير والممعن في الرجعية والعفوية والنزق، فشن حملة تصفية ضد الأحزاب المجازة. فقامت مظاهرات صاخبة في بغداد وكركوك سقط فيها ثمانية قتلى من عمال النفط العراقيين بسبب مطالبتهم برفع الأجور في اوورباغي، وأحيل كامل الجادرجي الى المحكمة. استقال في إثرها العمري، كي يشكل الباشا وزارته التي استطاع فيها أن يشق الحركة الوطنية بإشراك الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار في وزارته، وعدل قانون الانتخاب بالشكل الذي يؤمن فوز مناصريه⁽³⁾.

معاهدة بورت سموث وإعدام فهد ورفاقه:

بعد ذلك تسلّم نوري السعيد الوزارة ليكمل مشوار الاضطهاد. فتمّ اعتقال قادة الحزب الشيوعي في يوم 18 كانون الثاني 1947. وجرّت محاكمتهم بمحاكمة علنية وكان للمتهمين محامون، وكان في قاعة المحكمة مراسلو صحف ومواطنون عاديون⁽⁴⁾، وحكم على ثلاثة منهم بالإعدام وهم فهد (يوسف سلمان يوسف) ومحمد زكي بسيم وإبراهيم ناجي شميل، وقبل أن يتمّ إعدامهم تعيّرت الوزارة

(بتخطيط من الباشا) كي يرأسها صالح جبر لتمرير معاهدة بورت سموث. في هذه الأثناء تمّ استئناف الحكم وخفض حكم الإعدام إلى السجن المؤبد. ولم يسكت الشارع العراقي على معاهدة بورت سموث، إذ جرى إسقاطها شعبياً، وكان للحزب الشيوعي دوراً قيادياً في المظاهرات، مما أدى لسقوط وزارة جبر فتبعتها وزارة محمد الصدر لتهدأ الأوضاع قبل أن تصل مرةً أخرى لنوري السعيد لرئاسة وزارته العاشرة في 6 كانون الثاني 1949.

أول ما قام به نوري السعيد هو إعادة محاكمة فهد ورفاقه بتهمة قيادة المظاهرات وإسقاط معاهدة بورت سموث من السجن، أمام محكمة عسكرية شبه ميدانية، وحُكم على أربعة منهم بالإعدام، هم فهد (يوسف سلمان يوسف) وحازم (محمد زكي بسيم) وصارم (حسين محمد الشبيبي) وساسون شلمو دلال، وتمّ إعدامهم يومي 14 و15 شباط من العام نفسه أي بعد أربعة أيام من صدور الحكم. وأُعدم فهد في منطقة علاوي الحلة المتحف حالياً، ووُزّع الآخرون على مناطق متعددة من بغداد وظلّوا معلّقين عدّة ساعات، مع كتابات مسيئة على جثثهم⁽⁵⁾. وكانت هذه الإعدامات تحدث لأول مرة ضد أشخاص مدنيين، لم يحملوا سلاحاً أو يستخدموا عنفاً ضد الدولة. وقد بلغ عدد شهداء الحزب الشيوعي ومؤازريه فقط، في فترة الحكم الملكي والمسجلين والمؤرخين 66 شهيداً⁽⁶⁾، ناهيك عن شهداء القوى الوطنية الأخرى. ويتحمّل مسؤوليتها بالكامل نوري باشا السعيد باعتباره المهندس الأول والأخير للسياسة الأمنية في ذلك العهد.

انتخابات عام 1954:

لم يكن من السهل الفوز بمقاعد في البرلمان، خاصة بوجود مجموعتين قويتين هما حزب الاتحاد الدستوري بزعامة نوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر. كان رئيس

الوزراء حينها أرشد العمري، وكان موعد الانتخابات يوم 9 حزيران 1954. لذا قررت المعارضة تشكيل جبهة وطنية لخوض الانتخابات، متكوّنة من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وممثلين عن الفلاحين والعمال والشباب والأطباء والمحامين والطلاب. وكان خمسة من الثمانية هم من الحزب الشيوعي. بذل البلاط والعمري والسعيد وجبر وكل قوى المشايخ والإقطاع بالغ جهدهم كي لا يفوز أيّ من ممثلي المعارضة الوطنية. إلّا أنّه مع ذلك فاز أحد عشر نائباً من أصل 135 نائباً وتقسام السعيد وجبر والبلاط والإقطاع بقية المقاعد. وعلى الرغم من أن الجبهة الوطنية لم تفز حتى بـ 10% من المقاعد، إلّا أن ذلك أعتبر تهديداً للبلاط وللدولة. وبناءً على ذلك اعتبر نوري باشا أنّ العمري فشل في مهمته بردع الجبهة الوطنية، فلم يجتمع المجلس النيابي سوى مرة واحدة ليتم حلّه، وتقديم العمري استقالته والهرب إلى الآستانة، كي يشكل السعيد وزرائه من جديد⁽⁷⁾.

خلاصة ووجهة نظر:

ثمّة أسئلة لا بدّ من إثارتها، إذ إنّ النظام الملكي بقيادة نوري السعيد كان متأثراً بالنظام الملكي في المملكة المتحدة: فلماذا لم تمنح السلطة التنفيذية الحرية الكافية للجمعيات والأحزاب السياسيّة؟، ولماذا لم تتقبّل حرية التعبير السياسي في العراق؟، ولماذا لم تكن هناك حرية للصحافة والمطبوعات أسوء بما هو جارٍ في المثل الأعلى الذي تقتدي به السلطة آنذاك وهو النظام السياسي الملكي في المملكة المتحدة؟.

إنّ العراق بقِيَ ضمن العقليّة العثمانيّة في إدارة الدولة وإن كان مالياً للإنكليز. إنّها مسألة التركيب النفسي لنوري باشا السعيد، الذي سعى بقدرته الشخصية وإمكاناته الفرديّة لأنّ يحكم العراق بصفته

ملكاً غير متوّج. إذ إنه لم يكن أو عائلته من الملاكين أو الأغنياء، ولم يكن شيخاً أو ابن شيخ من كبار عشائر العراق، ولم يكن ضابطاً كبيراً حينما بدأت الأحداث. إنه عصاميّ بنى مجده بنفسه، وصعد لأعلى المناصب بعمله وجهده وبدهائه وبراعته السياسية. إذ رَسَخَ ذلك بُنيتهُ الأصلية وشخصيته العسكرية وتربيته التركيّة العثمانيّة، وتأثره بشخصية وإنجازات مصطفى كمال أتاتورك الطاغية عليه. لذلك لم يكن ليتقبل المنافسة بسهولة. وإن تراجع في بعض الأحيان، فيترجع عن قصد مخطط وعلى مضضٍ ليستجمع قواه. ولم تستطع الثقافة الأوروبيّة البريطانيّة زحزحته حتى بعد الحرب العالمية الثانية عن أسلوب حكمه قيد أنملة. وكان نحو إحدى عشرة سنة من سنوات الحكم الملكي "الدستوري" الثماني والثلاثين، العراق كله أو أجزاء منه تحت الأحكام العرفيّة⁽⁸⁾. لذا لا يمكن أن يكون رائداً دستورياً ديمقراطياً بأيّ شكلٍ من الأشكال. وهو دائماً مُصابٌ به معظم سياسيي العراق. فإن لم يتغيروا لن تتغيّر المسيرة الحضاريّة في العراق. لذلك في اعتقادي أن نوري باشا السعيد كان من أهم الأسباب التي أدت الى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار السريّ وجبهة الاتحاد الوطني المعارضة، وقيام ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958. إذ إنّ الثورة كانت بمجملها ضد نوري السعيد وعبد الإله وليست ضد العائلة الهاشميّة، وإن ذهبت العائلة المالكة ضحية للأحداث المؤسفة. انتهى الباشا نهاية محزنة لا تليق بملك وديكتاتور العراق غير المتوّج، عسى أن تكون عبرة لمن جاء من بعده، ولكن للأسف لم يعتبر أحد، ولا حياة لمن تنادي.

المصادر:

- 1- عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقيّة، مكتبة اليقظة العربيّة، 1987، ص: 16-18.
- 2- يُنظر: الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي، كتابات الرفيق فهد، الطريق الجديد، بغداد، 1976، ص: 133-137.
- 3- إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهوريّة في العراق، منشورات الماجد، لندن، ص: 67.
- 4- بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، دار الحكمة، لندن، 2001، ص: 59.
- 5- حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثاني، الشيوعيون، مؤسسة الأبحاث العربيّة، 1996، ص: 226.
- 6- شهداء الحزب، شهداء الوطن، دار الكنوز الأدبيّة، بيروت، ص: 13-42.
- 7- حامد الحمداني، من الذاكرة، الجبهة الوطنيّة لخوض الانتخابات عام 1954، موقع الأخبار، 3 نيسان، 2018.
- 8- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقيّة، الجزء (10)، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، 1988، ص: 288-289.

ثورة 14 تموز 1958

نماذج مُنتخبة من التجارب العالميّة

العهد الملكي (1921- 1958)

العهد الجمهوري (1958- 1963)

حركة 14 تموز.. ثورة شعبيّة أم انقلاب عسكري؟

نماذج مُنتخبة من التجارب العالميّة

كي نفهم ونستوعب جيداً حركة 14 تموز عام 1958، لا بدّ لنا من مراجعة تاريخ العراق وخاصة في العهد الملكي، وهذا ما يجب القيام به من خلال تقصّي آثارها مرة أخرى. كذلك فإنّ الأحداث لا تأتي من فراغ، فإنّ البشريّة منذ الخليقة تعيش صراع البقاء سواءً مع الطبيعة أم البشر بعضهم مع بعض. لذلك فإنّ الحروب والفتوحات وتكوين الإمبراطوريات والسيطرة والاستحواذ على أراضٍ عبر البحار لها دوافع سياسيّة واقتصاديّة بعيدة الأمد.

مرة أخرى: كي نفهم أحداث العراق لا بدّ لنا من التعرف على تاريخه والأحداث في محيطه الجغرافي، والصراع العالمي على الأراضي الخصبة والمواد الأولية التي تمتلكها الدول النامية في باطن أراضيها. وإذا أدركت الشعوب أن حقوقها منتقصة ومواردها يستحوذ عليها الأغنياء في بلدانها أو دول أجنبيّة تستعمرها فإنّها تثور طالبة التغيير. وفي كثير من الأحيان يؤدي ذلك إلى صراع دمويّ نتائج وخيمة. سنحاول تبويب حركة 14 تموز 1958 من خلال دراستنا لبعض النماذج المحليّة والإقليميّة والعالميّة التي سبقتها.

الثورة الفرنسيّة (14 يوليو "تموز" 1799)

الظروف التي سبقت أحداث الثورة :

مرّت فرنسا بفترة اضطرابات اجتماعيّة وسياسيّة، نتيجة الحروب التي كانت تخوضها في أوروبا وأمريكا الشماليّة ومنها حرب السنوات السبع (1756 - 1763) والتي خسرت فيها الكثير لصالح بريطانيا وبروسيا. ونتيجة للحروب تضخّم الدين العام مما اضطرّ الدولة لفرض ضرائب على المواطنين.

تسلسل الأحداث:

- ابتدأت باقتحام سجن الباستيل في 14 يوليو "تموز" 1789 وتحرير كل السجناء.
- مسيرة النساء إلى قصر فرساي وإجبار البلاط للعودة إلى باريس في 5 أكتوبر "تشرين الأول" 1789.
- إعلان قيام الجمهورية في سبتمبر "أيلول" 1792 وإعدام لويس السادس عشر في يناير "كانون الثاني" 1793.
- صعود روبسبير واليعاقبة 1793 - 1794 وبداية عهد الإرهاب.
- إعدام ما بين 16,000 - 40,000 في المحاكم الثورية.
- اضطهاد رجال الدين على اعتبار أنهم كانوا جزءاً متمماً للملكية.

منجزات الثورة:

- إسقاط الملكية المطلقة وتأسيس الجمهورية.
- إلغاء النظام الإقطاعي والامتيازات التي يمتلكها ملاك الأراضي.
- فصل الدين عن الدولة والتحول إلى العلمانية.
- إعلان لائحة حقوق الإنسان لتشمل ضمانات حقوق للنساء والعبيد.

كومونة باريس:

ابتدأت الثورة الفرنسية بتحالف البورجوازية مع العمال والمعدمين، وانتهت بسيطرة البورجوازية بالتحالف مع نابليون بونابرت. أعقب ذلك ثورة أخرى هي "كومونة باريس" التي حدثت نتيجة لخسارة نابليون الثالث الحرب مع بروسيا ودخول الجيش البروسي واحتلال باريس. وتعتبر كومونة باريس أول ثورة اشتراكية.

الثورة البلشفية في روسيا (أكتوبر "تشرين الأول" 1917)

تسلسل الأحداث:

- دخول روسيا حرباً مع اليابان عام 1904، كانت نتيجتها خسارة فادحة للأسطول البحري الروسي.
- الأحد الدامي: إطلاق النار على مسيرة سلمية مطلبية متوجهة لقصر الشتاء في سانت بطرسبرغ، بتاريخ 22 فبراير "شباط" 1905، مما أدى إلى سقوط المئات ويقال الآلاف بين قتيل وجريح.
- نجاح ثورة 23 فبراير "شباط" 1905 بإرغام القيصر نيقولا الثاني مرغماً على قبول المشاركة في الحكم وضمان بعض الحريات المدنية.
- اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 وتكبُّد روسيا خسائر فادحة بلغت بحدود المليون وستمئة ألف قتيل ونحو مليوني أسير.
- مغادرة 90,000 امرأة عاملة يوم عيد الأم 23 فبراير "شباط" 1917 المصانع في بتروغراد ودخولهن الشوارع باتجاه القصر الشتوي يهتفن بـ"الخبز" و"أوقفوا الحرب" و"تسقط الأوتوقراطية"، في وقت كان معظم الرجال في الجبهة.
- خروج نحو 150,000 رجل وامرأة لنفس السبب يوم 24 فبراير "شباط" 1917.
- تمرّد بعض رجالات الشرطة والجيش وانضمامهم للمتظاهرين.
- تنازل القيصر نيقولا الثاني عن الحكم يوم 13 مارس "آذار" 1917.
- تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة كيرنسكي، ألغت حكم الإعدام وأطلقت سراح السجناء، وعفت عن المنفيين ومنهم "لينين".

- وصول "لينين" بترو غراد من زيوريخ يوم 3 أبريل "نيسان" 1917 مستقبلاً من قبل آلاف العمال والجنود.
- اكتساح البلاشفة يوم 31 أغسطس "آب" انتخابات العمال في معظم المدن الصناعية، حيث بدأت الإضرابات العمالية.
- رفض "لينين" سلطة الحكومة المؤقتة برئاسة "ألكسندر كيرنسكي".
- سيطرة الجنود وبعض الضباط على الطرّاد "أورورا" وإعدام قبطانه يوم 24 أكتوبر "تشرين الأول" 1917.
- بدء الثورة يوم 25 أكتوبر "تشرين الأول" 1917 بسيطرة العمال والجنود على جميع مدن بترو غراد الحيوية ما عدا قصر الشتاء.
- قصف الطرّاد "أورورا" قصر الشتاء.
- إعدام القيصر نيقولا الثاني وجميع أفراد عائلته بضمنهم المرافقون والخدم يومي 16-17 يوليو "تموز" 1918.
- ابتداء الحرب الأهلية بين الجيش الأحمر الذي يمثل البلاشفة بقيادة ليون تروتسكي وما يُسمّون بالروس البيض: كل المعادين للشيوعية بمن فيهم القوميون والمزارعون الأغنياء. وامتدت هذه الحرب التي راح ضحيتها الملايين من البشر منذ عام 1918 حتى عام 1921. وكانت العديد من الدول قد تدخلت لإسناد الروس البيض: اليابان وبريطانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والمانيا وأستراليا واليونان وتشيكوسلوفاكيا.

إنجازات الثورة:

إسقاط النظام القيصري الإقطاعي، وتأسيس نظام جمهوري شعبي، يطمح لبناء مجتمع اشتراكي. تُوجِّث ثورة أكتوبر بتأسيس الاتحاد السوفيتي الذي دام أكثر من سبعين عاماً.

حركة بكر صدقي (العراق): (1936-1937)

إبان الحرب العالميّة الثانية واحتدام الصراع بين دول المحور بقيادة ألمانيا النازيّة، وبين دول الحلفاء متجسّدة ببريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفيتي، حدث صراعٌ في العراق بين الملك غازي وبين مُوالي الإنكليز في العراق متمثلاً بعبد الإله ونوري السعيد. أول انقلاب في الدول العربيّة حصل في العراق على يد الفريق الركن بكر صدقي يوم 29 تشرين الأول 1936، وشاركه العقيد محمّد علي جواد قائد القوة الجويّة وعبد اللطيف النوري، مستفيدين من ميل الملك غازي نحو ألمانيا. هدف الحركة إسقاط وزارة "ياسين الهاشمي" وإضعاف نفوذ نوري السعيد والإنكليز.

بيان الحركة:

أيّها الشعب العراقي الكريم: لقد نفذ صبر الجيش المؤلف من أبنائكم، من الحالة التي تعانونها، من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة لمصالحها وغاياتها الشخصية، من دون أن تكثرث لصالحكم ورفاهكم. نطلب الى صاحب الجلالة الملك المعظّم إقالة الوزارة القائمة، وتأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصين.

قائد القوة الوطنيّة الإصلاحية

الفريق بكر صدقي العسكري

- تمّ اغتيال جعفر العسكري وزير الدفاع وصهر نوري السعيد، وهو من المقرّبين جدّاً للملك فيصل الأول.
- أقال الملك غازي ياسين الهاشمي وكلف "حكمت سلیمان" لرئاسة الوزارة، بالاتفاق مع بكر صدقي الذي أصبح رئيساً لأركان الجيش.

- ضمت الوزارة: صالح جبر للعدلية، ناجي الأصيل للخارجية، كامل الجادرجي للاقتصاد والمواصلات، يوسف إبراهيم للمعارف، جعفر أبو التمن للمالية.
- أغتيل بكر صدقي ومحمد علي جواد في الموصل قبل سفرهما إلى تركيا عام 1937.
- بكر صدقي معروفٌ بقسوته تجاه اللاجئين الآشوريين من سوريا عام 1933، وضد عشائر الفرات الأوسط عام 1935، وضد حركة البرزانيين.
- انتهت الحركة من دون تغيير يُذكر في الهيكل الأساسي للدولة أو في سياساتها العامة.

حركة رشيد عالي الكيلاني (العراق) (شباط - أيار 1941)

استمراراً للحرب العالمية الثانية واحتدام الصراع بين دول المحور بقيادة ألمانيا النازية، وبين دول الحلفاء متجسدة ببريطانيا وأمريكا والاتحاد السوفيتي، وضمن هذه الظروف تحرّكت مجموعة من الضباط المعادين للإنكليز وعبد الإله ونوري السعيد، شارك فيها: حسين فهمي رئيس أركان الجيش، العقداً الأربعة: صلاح الدين الصبّاغ، فهمي سعيد، كامل شبيب، محمود سلمان في شباط من عام 1941. أحاطت قطعات عسكرية القصر الملكي وأُجبر رئيس الوزراء طه الهاشمي على الاستقالة. تمّ تشكيل وزارة إنقاذ برئاسة رشيد عالي الكيلاني من دون تكليف من الوصي عبد الإله.

أدى ذلك إلى هروب نوري السعيد إلى الأردن، وهروب عبد الإله إلى البصرة ثم نقله الإنكليز إلى عمّان. ألغى البرلمان وصاية عبد الإله وعيّن "الشريف شرف" وهو من العائلة المالكة، وصيّاً على الملك بدلاً عنه. انتهت الحركة بتدخّل عسكري بريطاني، وجرت

معارك غير متكافئة في الشعبية والحبائية. أدى ذلك إلى هروب رشيد عالي الكيلاني وأتباعه إلى إيران.

أعقب ذلك فراغٌ أمنيٌّ في بغداد، حيث استفاد من ذلك الغوغاء يوم 1 حزيران 1941 إذ قاموا بإحداث ما يسمى بـ"فهود اليهود" الذي قُتل فيه 179 وجرح 2118 أثناء عمليات سلب ونهب بيوت ومحلات اليهود، وقيل إنها شملت غير اليهود أيضاً. تمّ اعتقال العقلاء وجرى إعدامهم علناً في مناطق رئيسة ومتفرقة من مدينة بغداد، وتركّت أجسادهم معلقةً لساعات ممّا أثار حنق العسكر على الوصي ونوري السعيد.

الثورة المصريّة (23 يوليو "تموز" 1952)

الظروف التي سبقت الثورة:

- حكمٌ ملكيٌّ تابعٌ بشكلٍ وآخر للإمبراطوريّة البريطانيّة.
- خلافاتٌ سياسيّة بين الوفديين والسعديين والبلات الملكي والشعب المصري.
- وجود معارضة سرّيّة يقودها حزبان متناقضان "الاخوان المسلمين" و "الشيوعيون المصريون".
- نمو طبقة مثقفة من الأدباء والفنانين والجامعيين المصريين.
- نمو الروح الوطنيّة والقوميّة لدى الضباط المصريين الذين ينحدر معظمهم من عائلات فقيرة.
- الحرب العربيّة الإسرائيليّة عام 1948 ونكبة فلسطين، وتجهيز الجيش المصري بالأسلحة الفاسدة كانت عاملاً أساسياً في نقمة الضباط الأحرار على الملك فاروق والإنكليز.

الأحداث:

- تحرّكت مجموعة من الضباط الأحرار وسيطرت على مقاليد الحكم يوم 23 يوليو "تموز" 1952.
- أُذيعَ البيانُ الأولُ بصوت "محمد أنور السادات".
- لم يحدث أيُّ صدامٍ عسكريٍّ، وكان انقلاباً أبيض.
- قاد الحركة مجلس قيادة ثورة من 13 ضابطاً برئاسة اللواء "محمد نجيب".
- أُجبرَ الملكُ فاروق على التنازل عن العرش لولي العهد "أحمد فؤاد".
- أُلغيت الملكية وأُعلنت الجمهورية يوم 18 يونيو "حزيران" 1953.
- بروز شخصية "جمال عبد الناصر" من بين الضباط الأحرار.

مبادئ وإنجازات الثورة:

رفعت الثورة شعارات مناهضة الاستعمار، وإقامة جيش وطني قوي، والقضاء على الإقطاع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة حياة ديمقراطية. كان من أهم إنجازاتها: الإصلاح الزراعي وإعادة توزيع الأراضي، إجلاء القوات الأجنبية وتأميم قناة السويس، وبناء السد العالي ومجانئة التعليم بجميع مراحل.

تقييم التجارب العالمية:

- معظم الثورات تأتي بعد المرور بمعاناة وظلمٍ وحيفٍ يُبرِّزُ هياج الجماهير.
- معظم الثورات الشعبية، شارك الجيش بإنجاحها بشكلٍ وآخر.
- الجماهير أسهمت بشكلٍ فعّالٍ في الثورة الفرنسية والثورة البلشفية في روسيا.

- الجيش قام بحركة يوليو المصريّة من دون مشاركة جماهيريّة، إلا أن التطورات والقوانين التي أعقبتها حوّلتها إلى ثورة لتبنيها مطالب الجماهير.
- حركتا بكر صدقي ورشيد عالي الكيلاني حركتان مبنيتان على تغيير بعض رموز النظام من دون تغيير طبيعته؛ لذا فهما أقرب إلى الانقلاب منهما إلى الثورة.
- الانقلاب حدثٌ مفاجئٌ وأنّي، بينما الثورة هي سلسلةٌ من الأحداث المتلاحقة التي تهدف إلى تغيير جذريٍّ في طبيعة السلطة السياسيّة وأهدافها من الناحية الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

العهد الملكي (1921- 1958)

الأوضاع السياسيّة:

أهمُّ ما تميّزت به فترة العهد الملكي ما يلي:

- سيطرة القوات البريطانية على سيادة ومقدرات العراق.
- هيمنة نوري السعيد وعبد الإله على الأوضاع السياسيّة.
- دخول العراق في حلف بغداد عام 1955.
- نظام برلماني نتائجه مسيطرٌ عليها باعتماد دوائر انتخابيّة متحكّم بها.
- حرّيّة سياسيّة محدودة لبعض الأحزاب السياسيّة المعتدلة مثل حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي.
- أحزاب يساريّة محدودة الحرّيّة مثل حزب الشعب لعزیز شریف وحزب الاتحاد الوطني لعبد الفتاح إبراهيم، حيث لطالما يتعرّض المنتمون إليهما للاعتقال.
- دور خاص ونشط للحزب الشيوعي وخاصة في انتفاضة تشرين الثاني 1952 ووثبة كانون الثاني 1948 (معاهدة بورت سموث).
- تكوين جبهة الاتحاد الوطني عام 1957، باعتبارها جبهة معارضة موحدة ضد الحكومة تتكوّن من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني.
- علاقة جانبيّة بين الحزب الشيوعي وحزب البارتّي (الديمقراطي الكردستاني).

- تأسيس الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في 14 شباط 1958.

الأوضاع الاقتصادية:

- هيمنة الشركات الإنكليزية على مصادر الثروة النفطية.
- تبعية العملة العراقية لنظام الإسترليني.
- هيمنة الإقطاع وكبار الملاك على 75% من الأراضي الزراعية.
- حصة المزارع لا تتجاوز الـ 30% من المحصول.
- نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي نحو 85%.
- استمرار منح الدولة الأراضي الأميرية للشيوخ والإقطاع السياسي.
- لا يوجد سوى 12 مصنعا فقط يستخدم أكثر من 500 عامل.
- مجلس الإعمار ومشاريع البنى التحتية مثل سدة الثرثار وبحيرة الحبانية ومشروع المسيب الكبير.

الأوضاع الاجتماعية:

- تدفق الهجرة من الجنوب إلى بغداد وتكوين عشوائيات سكان الصرائف.
- نظام دعاوى العشائر ومنحه صلاحيات تشريعية وقضائية وتنفيذية لشيخ العشيرة خارج نطاق الإدارات المحلية.
- الأحوال المدنية من حيث الزواج والطلاق والإرث مرهونة بتفسير رجال الدين فقط.
- نمو الطبقة الوسطى والمتفقة خاصة في بغداد والمدن الرئيسية.

القوات المسلحة:

- نواة الجيش العراقي كانت بدخول الملك فيصل ومعه الضباط العراقيون المشاركون في ثورة الشريف حسين ومنهم نوري السعيد ومولود مخلص وجعفر العسكري.
- الضباط الأوائل خريجو المعاهد التركية.
- تأسس الجيش العراقي في 6 كانون الثاني 1921.
- تشريع قانون خدمة العلم الإلزامية عام 1935.
- حركة بكر صدقي- حكمت سليمان- جماعة الأهالي وإسقاط حكومة ياسين الهاشمي عام 1936.
- اغتيال وزير الدفاع جعفر العسكري من قبل الانقلابيين.
- اغتيال بكر صدقي وقائد القوة الجوية محمد علي جواد في مطار الموصل عام 1936.
- مقتل الملك غازي بحادث غامض عام 1939.
- حركة الكيلاني والصباغ والسبعائي في أيار من عام 1941 وفشلها.
- حرب ونكة فلسطين عام 1948.
- إنزال الجيش لإخماد الانتفاضة الوطنية في تشرين الثاني من عام 1952.
- ثورة مصر عام 1952 بقيادة جمال عبد الناصر والضباط الأحرار.
- العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس عام 1956.

حركة الضباط الأحرار في العراق:

كان ضباط المراتب العليا في الجيش موالين للملك ولنوري باشا ولإنكليز. أما ضباط المراتب الوسطى والدنيا فإنهم يشعرون بالولاء للوطن ويرومون التغيير. وقد تأثر هؤلاء الضباط بما يلي:

- كمال أتابورك وهتلر وموسوليني.
- ثورة أكتوبر وشخصية ستالين.
- تقسيم فلسطين وخيانة الملوك والحكام العرب.
- أمين الحسيني وتأجيجه للشعور القومي.
- حركة رشيد عالي الكيلاني والعقءاء الأربعة 1941 وطريقة إعدامهم المهينة.
- ثورة 23 يوليو 1952 المصرية وقائدها جمال عبد الناصر.
- هيمنة الإنكليز على الجيش العراقي.
- الانتفاضات والوثبات والمظاهرات التي كانت تتكرر باستمرار.
- الأفكار الثورية والتحررية التي كانت تنشرها أحزاب المعارضة، وخاصة الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي.

ونتيجة لكل هذه العوامل بدأت تتشكل في مراتب الجيش العراقي حلقات وجمعيات سرية معادية للملكية والإنكليز. ففي عام 1941 تم تأسيس جمعية سرية بين إسماعيل العارف وطه الشيخ أحمد وفريد ضياء محمود. فاتح إسماعيل العارف رفعت الحاج سري لتكوين خلايا زوجية عام 1952. تشكل تنظيم بغداد برئاسة العقيد الركن محي الدين عبد الحميد (تنظيم العقءاء الثمانية). توالى انضمام الضباط مثل رجب عبد المجيد، الرئيس خليل ابراهيم حسين، ناجي طالب، محسن حسين الحبيب، المقدم عبد الحميد جليل لتنظيمات الضباط الأحرار المتعددة.

عُلم بوجود تنظيم في الديوانية يضم الزعيم إسماعيل علي، المقدم إبراهيم حسين الجبوري والعقيد عبد الوهاب الشواف عام 1954. انتقل إبراهيم حسين الجبوري إلى معسكر الوشاش وشكل تنظيمًا عسكريًا يساريًا "اتحاد الضباط وضباط الصف الثوريين". انتمى له العقيد فاضل عباس المهداوي من معسكر المسيب. فاتح إسماعيل

العارف عبد الكريم قاسم بالانضمام لحركة الضباط الأحرار عام 1954. تنظيم المنصور برئاسة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم. فاتح الزعيم عبد الكريم قاسم في خريف 1956، قادة الحزب الشيوعي عن طريق رشيد مطلق وعامر عبدالله وأعلمهم بنيته القيام بحركة وطلب إسنادهم. 1957 أدخل الزعيم عبد الكريم قاسم، العقيد عبد السلام عارف تنظيم الضباط الأحرار، رغم اعتراض بقية الضباط الأحرار عليه. توحيد حركة الضباط الأحرار وتشكيل مجلس أعلى من 15 عضواً برئاسة الزعيم عبد الكريم قاسم. الاتصال بالأحزاب كان عن طريق وصفي طاهر بالحزب الشيوعي عن طريق ابن خالته زكي خيرى ورشيد مطلق بالوطني الديمقراطي والشيوعي. أبلغ عبد الكريم قاسم الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي بموعد قيام الثورة يوم 11 تموز 1958.

العهد الجمهوري (1958-1963)

أهمُّ ما تمَّ إنجازه في الجمهوريّة الأولى في عهد الزعيم عبد الكريم قاسم:

- إعلان الدستور المؤقت ونصّه على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن.
- قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958.
- إلغاء قانون العشائر.
- إلغاء قانون التسوية.
- العفو عن المسجونين والمبعدين السياسيين والأكراد البرزانيين.
- تأسيس مدينة الثورة ومدينة الشُّعلة وإلغاء الصرائف.
- قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 لرفع الحيف عن المرأة.
- إنجاز العديد من مشاريع مجلس الإعمار.
- مساهمة الجيش في البناء مثل شق قناة الجيش.
- اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي وإقامة 25 مصنعا استراتيجياً موزعة بين المدن العراقية كافة، حيث أسست النواة الرئيسة للصناعة العراقيّة.
- بناء الدور السكنيّة وتوزيعها بين الضباط وموظفي الدولة.
- تكوين الجمعيات المهنيّة وتوزيع الأراضي السكنيّة على منتسبيها بأسعار زهيدة.
- قانون رقم 80 لسنة 1961 الذي استعاد 99.8% من الأراضي العراقيّة غير المستثمرة والداخلية في امتياز شركات النفط.

- الخروج من حلف بغداد وإجلاء الإنكليز من قاعدتي الحباينة والشعبية.
- المطالبة بعودة الكويت للوطن الأم.
- إسناد حركات التحرر في فلسطين والجزائر وعمان وعدن.
- قانون مكافحة الأمية والتعليم الإلزامي ومجانية التعليم من الابتدائي إلى الجامعي.
- تمت مضاعفة عدد طلاب الابتدائية والمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية وعدد المعلمين خلال أربع سنوات.
- إصدار قانون تنظيم الحياة الحزبية لسنة 1960.

الماخذ على ثورة تموز:

- مقتل العائلة المالكة والطريقة المؤسفة التي تم بها.
- عدم تشكيل مجلس قيادة ثورة ليكون السلطة التشريعية المؤقتة.
- إطالة الفترة الانتقالية وعدم التحول إلى الحياة البرلمانية الديمقراطية.
- إبعاد الأحزاب السياسية من أي دور في المشاركة أو حماية مكتسبات الثورة خاصة في السنوات الأخيرة.
- إبعاد معظم الضباط الأحرار من دفة الحكم والاعتماد على الانتهازيين والوصوليين.
- تقوقع الزعيم على نفسه مع من حوله ورفض أي نوع من الاتصالات الجانبية أو الاستشارية مع الأشخاص أو الأحزاب خارج السلطة.

• إطلاق العنان لأعداء الثورة من الداخل مثل مدير الأمن العام عبد المجيد جليل ومدير الاستخبارات العسكرية عبد المحسن الرفيعي ورؤساء المجلس العرفي الأول والثاني، وقائد الفرقة الأولى سيد حميد سيد حصونه، والسماح لهم بزعج واضطهاد الآلاف من المخلصين في السجون ليكونوا لقمةً سائغةً بيد مجرمي مؤامرة 14 رمضان 1963.

أسباب سقوط الجمهورية الأولى:

أمّا إذا تساءلنا عن سبب سقوطها، فنحن نعتقدُ هو تخليها عن الشرعية التي اعتمدت عليها:

1- إلغاء دور تنظيم الضباط الأحرار، وتأسيس سلطة أوتوقراطية، بدلاً من تحويل حركة الضباط الأحرار إلى مجلس قيادة مؤقت لحين الانتخابات البرلمانية.

2- تمييع دور جبهة الاتحاد الوطني وزرع فواصل بين مكوّناتها.

3- الاعتماد على سلطة الأحكام العرفية وتشريعات الحاكم العسكري العام.

4- إبعاد الضباط الأحرار المخلصين عن السلطة.

5- استمرار أمد الفترة الانتقالية وعدم إجراء انتخابات برلمانية.

6- الاستخفاف بدور الجماهير في حماية الثورة.

أمّا القوى السياسية فكان لها دورها في إضعاف وإسقاط الجمهورية الأولى:

1- معظم الضباط الأحرار كانوا يرومون السلطة القيادية لهم وأولهم عبد السلام عارف.

2- أخطأت القوى القوميّة ومنها حزب البعث واستعجلت بمعاداة الثورة بحجة إقامة وحدة فوريّة مع الجمهوريّة العربيّة المتحدة (مصر وسوريا).

3- أخطأ الشيوعيون حينما منحوا عبد الكريم قاسم ولاءً مطلقاً من دون قيد أو شرط خلال السنة الأولى من الثورة.

4- تعجّلت الحركة الكرديّة بقيادة الملا مصطفى البارزاني في رفع السلاح بوجه الثورة للمطالبة بالحقوق الكرديّة، مما أضعف الثورة وأضعف القوى الوطنيّة التي أصبح موقفها حرجاً مثل الحزب الشيوعي.

5- أخطأ الزعيم عبد الكريم قاسم حينما تصوّر أنّه بمفرده من دون حزب أو برلمان سوف يحمي الثورة ويحافظ على مكتسباتها.

وهناك الكثير من الدروس والعبر التي من الممكن أن تُستمدّ من تجربة الجمهوريّة الأولى الغنيّة بالصراعات الفكرية والسياسيّة، والرغبة الجامحة بالاستحواذ على السلطة ولو بسفك الدماء.

المصادر:

- معايشة شخصية للأحداث.
- حنا بطاطو: العراق: ثلاثة أجزاء.
- إسماعيل العارف: أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهوريّة في العراق.
- ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق.
- عامر عبدالله: خواطر وذكريات: بمناسبة الذكرى 44 لثورة 14 تموز المجيدة.
- نجم محمود: المقايضة: برلين- بغداد، ثورة 14 تموز العراقيّة في السياسة الدوليّة.
- عبد الخالق حسين: ثورة وزعيم.

حركة 14 تموز.. ثورة شعبية أم انقلاب عسكري؟

بناءً على ما مرّت دراسته من نماذج لثورات وحركات عسكريّة عراقية ودولية، وعلى دراستنا لما كان عليه العهد الملكي، وما غيّره حركة 14 تموز 1958، هل نستنتج أنها كانت ثورة شعبية أم انقلاباً عسكرياً؟

ليس الهدف هنا تمجيد حركة 14 تموز 1958 أو ذمّها، ليس الهدف الدفاع عنها أو استنكارها، إنّما غاية هذا البحث هو تقييم هذه الحركة من حيث موقعها في التاريخ، هل كانت مجرد انقلاب عسكري أدى إلى تغيير لبعض رموز السلطة، أم أنها كانت حدثاً سياسياً واجتماعياً شاملاً لشتى نواحي الحياة في الدولة العراقية؟، ولكي نستطيع ربط أحداث تموز ومنحها التسميات المناسبة لا بدّ لنا من الرجوع إلى التعريف بتسميتي الثورة والانقلاب وغيرهما من التسميات، ومحاولة فهم الفارق بينهما من خلال عرض لبعض النماذج التاريخية ومقارنتها بأحداث تموز 1958.

ما بين الانقلاب والثورة، هناك الكثير من المصطلحات السياسيّة التي تستخدم في محلّها وأحياناً في غير محلّها. فعلى سبيل المثال إذا كان المتحدث يتفاعل مع الحدث إيجابياً يسميه ثورة ويطلق على القائمين به لقب الثوار. وإن كان يعارض الحدث يُسميه انقلاباً أو مؤامرة أو تمرداً، ويمنح القائمين به شتى النعوت السلبية. وسنحاول قدر الإمكان التجرّد عن المشاعر والانتماء، ولو لحين كي نفهم حركة 14 تموز 1958. وقبل أن نُعرّف الثورة والانقلاب دعونا نُجري مسحاً لمصطلحات عديدة ضمن هذا المجال:

ولنبداً بمصطلح: انتفاضة أو وثبة فهي تعني هبة الجماهير ضد السلطة لتحقيق مطلب معين أو لاستنكار قرار أو قانون حكومي

تعسُفي. مثال ذلك وثبة كانون الثاني عام 1948 ضد معاهدة بورت سموث، وانتفاضة تشرين الثاني عام 1952.

الاصطلاح الآخر هو الإضراب: أي التعطيل عن العمل سواء كان كلياً أو جزئياً، لمدة محدودة أو لحين تحقيق المطالب، مثل إضراب سائقي السيارات وما سُمّي بإضراب البنزين نتيجة رفع الحكومة سعر البنزين عام 1962. مثال آخر؛ إضراب عمال السكاير عام 1959 لتحسين ظروفهم الماديّة وظروف العمل.

العصيان والتمرد كلمتان متقاربتان عادةً تُطلقان على الأشخاص أو المجموعات التي تتمرّد أو تعصي الانصياع لأوامر السلطة، مثلاً أُطلقت كلمة العصاة على قوات البيشمركة من قبل السلطة في بغداد، بينما هم يُسمّون أنفسهم بالثوار.

وتُطلق كلمتا مؤامرة ومتآمرين على ثوار أو انقلابيين حينما تفشل حركتهم، على سبيل المثال مؤامرة الشوّاف عام 1959، ومحاولة عارف عبد الرزاق الانقلابيّة حينما كان رئيساً للوزراء.

الانقلاب: تُعرّف ويكيديا الانقلاب بأنّه السيطرة وإزالة الحكومة من السلطة. وعادة يكون الاستئثار بالسلطة بشكل غير قانوني، من قبل مجموعة سياسيّة أو قوى متمردة أو ديكتاتور. ويعد الانقلاب ناجحاً إذا مسك السلطة لمدة أسبوع. أما يور دكشنري فيُعرّف الانقلاب بأنّه تغيّر مفاجئ وسريع للقيادة في السلطة. وأفضل أمثلة على ذلك، انقلاب بكر صدقي عام 1936، انقلاب عبد السلام عارف 18 تشرين الثاني 1963، وانقلابا 17-30 تموز 1968. ومن أنواع الانقلابات: انقلاب عسكري، انقلاب دستوري مثل ما يحدث في تونس (قيس سعيد) وانقلاب قصر مثل ما يحدث في السعودية ودول الخليج.

إذا لم يَبْقَ لنا سوى أن نُعرِّف الثورة: تُعرِّف ويكيبيديا الثورة بأنها تغيير جذري وفوري في السلطة السياسيّة، التي عادةً تحدث حينما تتمرد الجماهير على السلطة بسبب اضطهادها لها أو بسبب عدم كفاءتها. والثورات تحدث في كلّ الأزمنة وبمختلف الطرق والظروف والدوافع السياسيّة. وتكون مصحوبة عادةً بتغيير جوهري في الطروحات الاجتماعيّة والسياسيّة كردّ فعلٍ للمعاناة من سلطة الحاكم المطلق. ومن بين أهم الأمثلة المتفق عليها عن الثورة هي: الثورة الأمريكيّة (1775-1783)، الثورة الفرنسيّة (1799-1789)، الثورة البلشفيّة (1917)، الثورة الصينيّة (1940)، الثورة الكوبيّة (1959)، الثورة الإيرانيّة (1979).

أمّا تشارلز تيلي Charles Tilly، الباحث المعاصر في مفهوم الثورات فإنّه يرى أنّ الانقلاب هو تغيير فوقيّ للسلطة، بينما الثورة وخاصة الثورة العظيمة The Great Revolution، هي الحركة التي تؤدي إلى تحولات اجتماعيّة واقتصاديّة جذريّة، مصحوبة بتغيير في طبيعة المؤسسات السياسيّة، ويضرب بذلك مثلاً الثورات الفرنسيّة والبلشفيّة والإيرانيّة.

أمّا مفهوم الثورة بالمعنى الماركسي فإنّه كما يقول لينين "هدم بالعنف لبناء فوقيّ سياسيّ قديم ولّى عهده، وأدى تناقضه مع علاقات الإنتاج الجديدة، في لحظة معيّنة إلى إفلاسه" (لينين: خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية، ص 206). وتحقيق "الهدم" هنا مشروطٌ بوجود حزب بروليتاري يقودها. ووفق القانون الماركسي فإنّ الثورة تعني القطع مع النمط الاقتصادي الاجتماعي القائم، وتأسيس نمط جديد (سلامة كيلة: الثورة في الماركسيّة).

برَزَ تفسير في القرن التاسع عشر بين الأحزاب اليساريّة ومفكريها، وتبلور وتحدّد فيما بعد في إطار النظريّة "الماركسيّة اللينينيّة"

وعُرفت بـ "التفسير المادي للتاريخ"، وينطلق هذا التفسير من أنَّ الثورات تحدث نتيجة وجود مقدمات وشروط محدّدة تبرزُ في إطار تطور المجتمع، تؤدي إلى وجود تناقضات أساسية تتحدّد في التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج، وشكل التملّك الاحتكاري الخاص. ويؤدي ذلك إلى اتساع الشعور بالظلم والاستغلال اللذين يُمارسان من قبل فئة قليلة مالكةٍ ضد بقية فئات الشعب. وتؤدي هذه التناقضات إلى «أزمة سياسية» عميقة، تحمل معها نشوء حالة «ثورية» تتجسّد بنشاط الجماهير السياسي الواسع من خلال التمرد على الواقع بأشكال ومظاهر متعددة مثل الاضطرابات، والمظاهرات والاجتماعات والانقلابات (التفسير النقدي الارتقائي المتفائل) موقع المعرفة. (www.marefa.org).

إنَّ الحالة الثورية هي تعبيرٌ عن التناقضات الموجودة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل هي ذروة تفاقمها. وفي معرض الحديث عن أسباب الثورة، ذكر ماركس في مقدمته «مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي» أنَّه في مرحلة معينة من تطور المجتمع تدخل القوى المنتجة في تناقض مع العلاقات الإنتاجية، التي كانت حتى ذلك الحين تتطور في إطارها. وتتحوّل هذه العلاقات المختلفة من صيغة لتطور القوى المنتجة إلى عوامل معوّقة لتطورها، وعندئذٍ يحصل عصر الثورة. وعليه فإنَّ الصراع بين القوى المنتجة الجديدة وبين العلاقات الإنتاجية القديمة يشكل الأساس الموضوعي الاقتصادي للثورة. وإنَّ تصفية العلاقات الإنتاجية القديمة، واستبدالها بعلاقاتٍ جديدة، لا تحدث تلقائياً وإنما من خلال توحيد القوى التقدمية كافة كي تعمل على إنهاء النظام الاجتماعي القديم.

وتشير النظرية "الماركسية اللينينية" إلى أهمية الحزب الثوري ودوره في توحيد القوى الثورية وتنظيمها، وأهمية العوامل الذاتية

في توعية الجماهير وقيادتها. وتشكّل وحدة الظروف الموضوعية والذاتية، عند لينين، القانون الأساسي للثورة. والثورة تحلّ جملةً من القضايا المتعلقة بالتغيير الاجتماعي، إنّها تهدم القديم وتبني الجديد. ومن القضايا المهمة والبارزة التي تواجهها الثورة هي «قضية انتقال السلطة إلى أيدي الطبقة الثورية». وكما يرى لينين فإنّ سلطة الدولة هي المسألة الرئيسيّة في أيّة ثورة. ويرتبط ذلك بجوهر الدولة، بوصفها أداة خاصة أقامتها الطبقة الحاكمة، كوسيلة للسيطرة والتحكّم والحفاظ على النظام القائم. ويرتبط بالمهام التي يترتّب على الثورة تنفيذها، من خلال مقاومة القوى الاجتماعية المالكة السابقة. ونتيجة ذلك تُركّزُ «الماركسيّة اللينينيّة» على أهمية الفهم الصحيح للعلاقة بين «الثورة والسلطة». فالثورة مقدمة ووسيلة لتسلّم السلطة. وتسلّم السلطة شرطٌ ضروريٌّ للتغييرات الجذريّة التي يجب تحقيقها في المجتمع عبْر السلطة الجديدة التي تجسّد مصلحة الجماهير وتعمل لتحقيق أهدافها.

ورأى لينين فيما بعد أنّ السيطرة الاستعماريّة وما يرافقها من نهب واستغلالٍ للشعوب المستعمرة يمكن أن تشكّل مقدمات لقيام ثورات وطنيّة ذات طابع تحرّري ضدّ الدول الاستعماريّة. وعُرفت هذه الثورات بـ «ثورات التحرّر الوطنيّة». ورأى أنّ المرحلة الإمبرياليّة لا بدّ أن تؤدي إلى توسيع هذه الثورات، ومن ثمّ إلى حتميتها أيضاً، وحتميّة حروب الطبقة العاملة ضدّ «الطبقة البرجوازيّة»، وحتميّة الجمع بين كلا هذين النوعين من الحروب الثوريّة.

يشير الكاتب د. عبد الخالق حسين في كتابه "ثورة وزعيم" إلى أن المستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون قال إنّ (ثورة 14 تموز العراقيّة هي الثورة الوحيدة في العالم العربي). أمّا حنا بطاطو فيقول (إنّنا أمام ثورة أصيلة، ليس لأنّها أضعفت النفوذ الغربي فقط، وإنّما لأنّها "دمّرت" لحديّ كبير السلطة الاجتماعيّة لأكبر مُلّاكي

الأراضي، وعزّزت موقع العمال والشرائح الوسطى والدنيا في المدن، ولإلغائها نظام النزاعات القبليّة وإدخال الريف في صلب القانون الوطني. ويرى إسماعيل العارف أنّ "عبد الكريم قاسم شخصيّة قياديّة فذّة، وتجربته هي إحدى أغنى التجارب الثوريّة في العالم الثالث".

الخلاصة:

يرى الباحث نتيجة المعاشية، ودراسة المفاهيم والمقارنات العالميّة أنّ حركة 14 تموز 1958 أقرب إلى أن تكون ثورة شعبيّة منها إلى انقلاب عسكري، بالمقارنة مع الثورة المصريّة عام 1952. وقد استمدّت شرعيّتها الثوريّة عن طريق التنسيق مع عموم المعارضة إبّان العهد الملكي متمثلةً بـ "جبهة الاتحاد الوطني" ببرامجها وقياداتها وأعضائها، وبالمشاركة الشعبيّة العفويّة والتأييد الواسع من قبل الجماهير، ومن التغييرات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة التي أحدثتها.

إنّ ثورة 14 تموز 1958 لم تَرَقْ لتكون "الثورة العظيمة" كما تحدث عنها شارس تيلي والتي من المفروض أن تؤدي إلى تحولات جذريّة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعيّة، مصحوبة بتغيير شامل في طبيعة المؤسسات السياسيّة. وهي ليست ثورة بالمفهوم الماركسي، لأنّها لم تُقْم بناءً على صراع طبقيّ مسبق، ولم يكن هدفها إزالة الفوارق الطبقيّة أو بناء مجتمع اشتراكي، ولم يُقْدَحْ حزبٌ بروليتاري. ومن ثمّ فهي ثورة تحرّر متكاملة شارك فيها الجيش والشعب، هدفها الأساس تحرير العراق من النفوذ الأجنبي، وتحقيق إصلاحات اجتماعيّة واقتصاديّة لصالح الفقراء والمحرومين.

المصادر:

- تشارلز تيلي: نشوء الدول وطبيعة الثورات.
- لينين: خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية، ص 206.
- التفسير النقدي الارتقائي المتفائل (موقع المعرفة).
- سلامة كيلة: الثورة في الماركسية.
- معاشية شخصية للأحداث.
- حنا بطاطو: العراق: ثلاثة أجزاء.
- إسماعيل العارف: أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق.
- ليث عبد الحسن الزبيدي: ثورة 14 تموز 1958 في العراق.
- عامر عبدالله: خواطر وذكريات: بمناسبة الذكرى 44 لثورة 14 تموز المجيدة.
- نجم محمود: المقايضة: برلين- بغداد، ثورة 14 تموز العراقية في السياسة الدولية.
- عبد الخالق حسين: ثورة وزعيم.

الدين والطائفية والسياسة

الحوار بين الفكر الديني واليسار

الدور السياسي للمواكب الحسينية

امتحان الحرية الفكرية.. سلمان رشدي أنموذجاً

هل نحن طائفون؟

من هو الطائفي؟ الناخب أم المُنتخب؟

التعددية والديمقراطية.. النجف الأشرف أنموذجاً

الولاء لمن؟

ثقافة العقلاء ومنهج الجهلاء

الحوار بين الفكر الديني واليسار

ندعو في هذه المقالة إلى الحوار البناء المستمد من الدراسة المستفيضة للأديان والأفكار المعاصرة مع التركيز على الأسس المنهجية والنظرية بدلاً من الاعتماد على النقد اللاذع المبني على الممارسات الخاطئة أو على التجارب الفاشلة أو على التطبيق المغالط، كما يرد أحياناً بسذاجة في أحاديث أشخاص وكتّاب يستخفون بالآخرين.

يكاد يخلو الخطاب السياسي لليسر العراقي والمتقنين العلمانيين من أية إشارة أو محاكاة للفكر الديني المعاصر، على الرغم من وجود تراث هائل من الأفكار والآراء والدراسات الفلسفية الدينية أو المتأثرة بالدين. فضلاً عن ذلك ظاهرة انتشار التدين بشكل لم يسبق له مثيل في الوقت الحاضر، وفي الوقت ذاته نعيش ظاهرة انتشار التمسك الديني والطائفي، ليس متمثلاً في الإخوان والقاعدة وداعش والفكر والممارسة التكفيرية المصحوبة بالعنف فقط، بل كظاهرة فردية وعائلية وممارسة اجتماعية معتدلة وسلمية في معظم الأحيان. ويشمل ذلك جميع الأديان والطوائف. خذ على سبيل المثال تضاعف أعداد من يمارسون صلاة الجماعة يوم الجمعة للمسلمين ويوم الأحد للمسيحيين. والأعداد الغفيرة المليونية المشاركة في الشعائر الحسينية وزيارات الأئمة، أو ازدياد أعداد من يحجّون إلى بيت الله في مكة المكرمة، والمدينة المنورة المقدّستين. وكذلك احتلال الحركات الدينية مركز الصدارة في الصراع السياسي، وازمحلال الأحزاب السياسية ذات الأيدولوجيات اليسارية والقومية والعلمانية. ومن جهة أخرى نرى أنّ الخطاب السياسي للحركات الدينية يتجنب ويتردد، لا بل ويتجاهل مناقشة وانتقاد الفكر الماركسي أو الاشتراكي أو النهج العلماني الغربي لإدارة الدولة. كذلك يتجاهلون وجود حضارات وأفكار أخرى ويكتفون برفضها كلياً وقطعياً.

إنَّ الطرفين يتجاهلان بعضهما كأنَّ كلاً منهما يعيش في كوكب مختلف. وحقيقة الأمر أنَّ كلَّ الأديان والأفكار تهتمُّ بمضمونها بالأمر الاجتماعي والاقتصادي والسياسي نفسها، إلَّا أنَّها تختلف أحياناً وتلتقي في بعضها. إنَّ التفاعل بين الأفكار هو العمود الفقري لنشر الثقافة التعددية التي ندعو إليها، إذ إنَّ الثقافة الأحادية ما هي إلا تلقينٌ يصل حدَّ غسيل الأدمغة.

إنَّ هذا الزخم المكثف من الأفكار والحركات الدينيَّة في زمننا هذا، ليس في العراق فحسب أو في العالم الإسلامي، بل في عموم العالم قاطبة. وهذا التيار القوي ليس ضمن الديانة الإسلاميَّة فقط، بل المسيحيَّة واليهوديَّة وحتى الأديان غير السماويَّة. وعلى الرغم من ذلك، نرى أنَّ المفكرين التقدميين والسياسيين العلمانيين والمثقفين بشكل عام يسخرون ويسقِّهون أو يقللون من أهمية ورواج ظاهرة انتشار الوعي والالتزام الدينيَّين. لكن ليس من الضرورة أن تكون الأفكار والمناهج الدينيَّة المعتدلة تسير على خطِّ متعارضٍ أو متصادمٍ مع الأفكار اليساريَّة والاشتراكيَّة والعلمانيَّة. ربَّما أنَّ الاثنين يلتقيان ويتعانقان في الكثير من الأهداف والغايات الاجتماعيَّة العامة. وعليه لا بدَّ من المحاكاة بين هذه التيارات من الناحية الفلسفيَّة ثم في الغايات النهائيَّة وبعد ذلك البرامج والوسائل العمليَّة لتحقيقها.

إنَّ موضوع هذه المقالة هو الترويج لهذا التفاعل وبشكلٍ صحيٍّ وملئمٍ لظروف صعبة وحسَّاسة تمرُّ بها العديد من الشعوب ومنها الشعب العراقي. ولما كنْتُ عراقيّاً ومسلماً ذا نهج علماني، سأحاول أن أتحَدِّث ضمن الإطار الذي أنا أعرف به. وقبل أن نضع أسساً لهذا التفاعل لا بدَّ لنا من الإفادة من بعض التجارب التاريخيَّة والعالميَّة السابقة في هذا المجال، ومن خلال الأمثلة الآتية:

1 - حينما بَعَثَ الإمام علي (ع) ابن عمه عبدالله بن عباس لمفاوضة الخوارج، قال له على شكل وصيةٍ وأمره بأن "لا تناقشهم بهذا" وأشار بيده إلى القرآن الكريم.

2 - خلال زيارة الكاتب الإيطالي التقدّمي المعروف البرتو مورافيا إلى الصين الشعبيّة إبّان الثورة الثقافيّة في الستينات من القرن الماضي، دخل في حوارٍ مع مثقفي تلك الثورة. وقد لاحظ أنّه حينما يجادلهم بشيء، فإنّهم يقرّون صفحات الكتاب الأحمر لماو تسي تونج ويجدون فيها جوابا للرد عليه.

3 - عندما أصدر الكاتب البريطاني المنحدر من أصول إسلاميّة هندية سلمان رشدي كتابه سيّئ الصيت "الآيات الشيطانية"، احتجّت عليه معظم الدول الإسلاميّة وعُلماءها. كذلك احتجّ عليه وهذه ربما تكون مفارقة "اتحاد الكتّاب السوفييت" ولم تحتجّ عليه أية منظمة أو دولة غربية بل العكس روّجوا له بحماس.

وهناك عِبَرٌ في هذه الأمثلة الثلاثة لعلّها تساعدنا على وضع إطار حضاري للتفاهم بين منهجين يبدو أنّهما على طرفي نقيض، ولكن من المؤكد وجود العديد من نقاط الالتقاء ليس في أمور جانبيّة فقط، بل في أمور أساسيّة وجوهريّة.

فحينما طلب الإمام علي (ع) من ابن عمه ألا يناقش الخوارج بكتاب الله، كان ذلك لعلمه بأنّ الخوارج كانوا من الثقافة والإمام الواسعين في الآيات وأحكام الدين وأحاديث الرسول (ص). ولأنّ كِتَاب الله حمّالٌ أوجه كما أبلغه، فهما بلغت إمكانية وإيمان عبدالله بن عباس، فإنّه سوف يخسر مقارعة من هذا النوع، لأنّهم أكثر مهارة منه في المحاججة. وعلى ذلك فإن أراد المثقفون العلمانيون والتقدميون أن يحاوروا المفكرين الإسلاميين عليهم تثقيف أنفسهم بالفلسفة الإسلاميّة

وأحكامها، قبل التجرؤ على مناقشتها. وعلى المنوال نفسه على المثقفين الإسلاميين أن يفعلوا ذات الشيء.

أمّا بالنسبة لـ البرتو مورافيا، فإنّه خسر جولة الحوار في اليوم الأول مع المثقفين الصينيين. وحال ذهابه إلى فندقه في المساء قرّر دراسة الكتاب الأحمر ليس ليناقضه، وإنما ليجد فيه ما يستند إليه من نصوص لدعم آرائه. وحينما ذهب في اليوم التالي إلى حوار مع الصينيين فإنّه كان يقول لهم افتحوا الصفحة الفلانية في الكتاب الأحمر واقرأوا الفقرة التالية. وبذلك استطاع محاورتهم من كتابهم. وعليه حينما يُنتقد سلوك من يدّعون النهج الإسلامي المتشدّد أو الطائفي يجب أن يكون بناءً على مخالفتهم للدين الذي يدينون به لأنّه منهجهم ومصدر تعاليمهم.

أمّا السبب في أنّ اتحاد الكُتّاب السوفييت عام 1980 أو 1981 احتجّ على كتاب سلمان رشدي وطالب بمنعه لأنّه اعتبر أنّ الكتاب ذو نهج استفزازي لا يحترم فيه مشاعر الملايين من المؤمنين بالدين الإسلامي، ومن ثمّ فإنّه لم يكن كتاباً موضوعياً، حوارياً أو نقدياً. وإتّما كان كتاباً أسهم في شهرة كاتبه وتكوين ثروته ولكنّه خلق عداوةً وتنافراً بين الحضارات بدلاً من بناء الجسور وخلق الحوار البناء بينها.

إنّ الدين الإسلامي هو دينٌ شاملٌ متكاملٌ يضع أسساً متينةً وتفصيليّة لما يلي:

- 1- علاقة الإنسان بخالقه وفق مناهج وطقوس التعبّد.
- 2- الحياة بعد الممات والعقاب والثواب (الميتافيزيقيا).
- 3- قواعد قانونيّة واجتماعيّة واقتصاديّة لنظام دولة ومجتمع وعائلة وأفراد.

إنَّ الفقرتين الأولى والثانية ترتبطان ببعضهما ببعض وهما أساس الشريعة الإسلامية. وهذا يتعلّق بالإيمان الشخصي والارتباط الروحي ومدى تعلّق الإنسان بخالقه ودرجة إيمانه بالحياة بعد الموت وبالجنة والنار. وهذا موجودٌ بشكلٍ وبآخر في كلّ الأديان السماوية وغير السماوية. وأحياناً كثيرة يكون جزءاً من العادات والتقاليد التي يتربّى عليها الفرد والمجتمع. فإذا تعدّ الفقرتان الأولى والثانية مسألة شخصيّة بحتة ليس بالضرورة أن ترتبط بشكل مباشر بالفقرة الثالثة، وهي كيف يعيش الإنسان مع أخيه الإنسان على الأرض بأفضل ما يمكن. وهذا هو موضوع هذه المقالة والذي يتطلب المزيد من الدراسة والاستقصاء للتوصل إلى معرفة مجالات اللقاء والوفاق بين عموم الأفكار السائدة في مرحلة من مراحل المجتمع المقصود. وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك أمورٌ تهتمّ الإسلاميين والعلمانيين على نفس الدرجة من الأهمية، وهي:

1- تباين الدخول بين أفراد المجتمع. هل يقبل الإسلام بالثراء الفاحش؟ وهل يمكن وجود فقراء في مجتمع إسلامي متكامل؟ وما هو دور الدولة الإسلامية في إعادة توزيع الثروة، وكيف؟

2- الحرية الشخصية ومنها حرية المرأة وصيانتها من كلّ أذى. حقها في قرار الزواج والطلاق. تعدّد الزوجات. حقّ المرأة في الثقافة والتعليم والعمل.

3- إدارة الدولة وأساليبها مثل الديمقراطية والشورى. حدود وصلاحيات الحاكم. ولمن تكون الولاية؟ للفقهاء أم للشعب؟

4- الدولة ودورها في الكيانات والنشاطات الاقتصادية، حدود تدخلها في الشؤون التجارية والمالية مثل النظام المصرفي والنظام الضريبي وإدارة الثروة الوطنية، ودور القطاع العام والقطاع الخاص.

5- دور الدولة الاجتماعي من حيث الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية ومجانيّة التعليم ونشر الوعي وحفظ القانون والعدالة الاجتماعيّة.

كذلك على المفكرين الإسلاميين الاطلاع والتعرّف على الأفكار والآراء السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة الرأسماليّة منها والاشتراكيّة، للنهل منها والبحث فيها عمّا يتلاءم للإفادة منه في المجتمعات الإسلاميّة أو ربما تقبّله بعد تعديله جزئياً. وعليهم أيضاً حين المقارنة والمناقشة أن يناقشوا من خلال أدبيات تلك الفلسفة وليس من خلال مقالات صارمة وراعية. وهنا أريد أن أعطي مثالين متناقضين صالحين للمقارنة، والعجيب الغريب أنّهما حدثا في الفترة الزمنيّة نفسها وهي بداية الستينات من القرن المنصرم:

• أثناء ما كان يسمى بفترة المد الشيوعي في العراق، قابلت مجموعة مغرضة سماعة المرحوم السيد محسن الحكيم وسألوه عن رأيه في الشيوعيّة، فكان جوابه والعُهدّة على تلك المجموعة المغرضة "إن الشيوعية كفرٌ وإلحاد". ثم أخذت هذه المجموعة باستغلال تلك المقولة وجعلوها فتوى ساعدتهم في الحصول على تأييد بعض رجال الدين وشيوخ العشائر للتأمر على الزعيم الوطني عبد الكريم قاسم، في ردّة 8 شباط السوداء عام 1963. وكذلك استغلّت في إعطاء شرعيّة لإصدار بيان رقم (13) لعام 1963 سيئ الصيت والذي هدر فيه دماء كلّ التقدميين والوطنيين في العراق بحجة أنّهم شيوعيون أو قاسميون.

• أما الأنموذج الآخر لتفاعل الفكر الإسلامي مع التطور الفلسفي الأوروبي فهو ما كتبه الشهيد المرحوم محمد باقر الصدر في مؤلفاته العديدة وخاصة في فلسفتنا واقتصادنا، وفيهما يستعرض الصدر النظريات الاقتصاديّة الماركسيّة والرأسماليّة، ومن ثمّ يناقشها وفق

الفلسفة والنظرية الإسلامية بأسلوب علمي وأكاديمي، وبمنتهى الموضوعية وبعيداً عن الاتهامات والمهاترات. وربما كان لأسلوبه وطريقة عرضه الحوارية الأثر الفاعل في تقبل الفكر الديني ونمو انتشار حزب الدعوة في منتصف الستينات خصوصاً بين طلبة الجامعات العراقية.

لقد تعثر وفشل التيار اليساري في فهمه وتعاطفه مع المشاعر والتيارات القومية التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي في الوطن العربي. وهنا لا بد من الاعتراف والتفاعل مع التيارات الدينية التي شملت الأرض بوسعها. وعلى مثقفي التيار التقدمي دراسة التراث الديني وتعلم محاورته حواراً موضوعياً لانقاً. ولهم في كتابات الراحل الدكتور علي الوردي خير قدوة في مناقشته لموضوعات حساسة في كتابيه "وعاظ السلاطين" و "مهزلة العقل البشري" بطريقة منهجية بحثية يرد فيها على ما لا يراه يتفق مع روح الإسلام، معتمداً بحجج إسلامية متفق عليها. وإذا تعمق المثقفون في دراستهم للفكر والنهج الإسلاميين فإنهم سيرون فيه اليمين واليسار، المتزمت والمحاظ والمتفتح. منهم من يأخذ جانب الحاكم ومنهم من يثور عليه مستمداً شرعيته من العامة الغاضبة. وليس هناك أبلغ وأوضح من فكر ومنهج الإمام علي (ع) في العدالة الاجتماعية وثورة الإمام الحسين (ع) ضد الحاكم الطاغوي ودفاعاً عن العامة والمظلومين. وكذلك ثورة زيد بن علي وثورة الزنج والقرامطة التي كانت ثورة الفقراء ضد الأغنياء الذين يتحكمون بأسم الدين برقاب العباد.

ونحن في هذه المقالة ندعو إلى الحوار البناء المستمد من الدراسة المستفيضة للأديان والأفكار المعاصرة مع التركيز على الأسس المنهجية والنظرية بدلاً من الاعتماد على النقد اللاذع المبني على الممارسات الخاطئة أو على التجارب الفاشلة أو على التطبيق

المغالط كما يرد أحيانا بسذاجة في أحاديث أشخاص وكتاب يستخفون بالآخرين. فهناك الكثير من الحكومات التي تدّعي المنهج الإسلامي وهي بعيدة كل البعد عن الإسلام مثل السعودية وحكم الإخوان في مصر (سابقاً) ومن يتحكّمون بمقاليذ السلطة حالياً في العراق ويدّعون زوراً تمثيلهم لفكر أو نهج إسلامي معيّن. وهناك العديد من التجارب الاشتراكية أو ما يسمى بالاشتراكية كانت نهايتها الدكتاتورية المطلقة وتوريث السلطة والفساد الإداري مثل ما حدث في الاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية ومثلما يحدث اليوم في الصين الشعبية وكوريا الشماليّة.

قبل نحو العامين أدرك السيد مقتدى الصدر بذكائه الفطري ومعاناة أتباعه من المحرومين والمهمّشين في مدينة الصدر (الثورة) وبقية المدن الفقيرة في العراق وما أكثرها، أنّه لن يستطيع الحصول على أية إنجازات من داخل السلطة سواء عن طريق البرلمان أو مجلس الوزراء أو المحافظين. لماذا لا؟ لأنّ المكاسب للسياسيين فقط وموزعة طائفيّاً وإقليميّاً ولا يمكن المساس بها. ومن ثمّ قرّر أنّ عليه القيام بنشاط جماهيري احتجاجي. إلا أنّه أدرك أن هناك حركة جماهيرية مطلّبة قد سبقته في النشاط ضد الفساد الإداري والمالي والطائفي، يقودها المدنيون والعلمانيون من المثقفين والطلبة والعمال الذين يقودهم ورأس حركتهم الحزب الشيوعي العراقي. وهم يمارسون ذلك كلّ جمعة ومنذ أمدٍ بعيدٍ في العديد من المدن العراقية وخاصة بغداد وفي قلبها عند ساحة التحرير وتحت منصة نصب الحرية الشامخ. وعليه قرّر فتح خط الحوار معهم على الرغم من الفارق الأيديولوجي الشاسع. كان ما رآه هو التشابه في المطالب الجماهيرية. فقرّر أن يشارك معهم في مسيرات ونشاطات مختلفة تخلل ذلك اجتماعات تنسيقية بين الجهتين. وبطبيعة الحال فإنّ بعض أفراد الكادر السياسي من كلا الطرفين لم يروا في ذلك أيّ مستقبل

أو ملاءمة لتحالف من هذا النوع. وربما يكون للمخالفين رأيٌ صائب في ذلك. ولكن عدم القدرة على إنجاز أي إصلاح سياسي من قبل السيد الصدر بمفرده وعدم قدرة الشيوعي للوصول إلى البرلمان بقدرته، كانا عاملين مهمين للتحدي والعمل المشترك عسى ولعل أن يثمر بنتائج إيجابية في الانتخابات المقبلة تحت مظلة "سائرون". وفعلاً حقّق هذا التعاون نصراً للثنتين.

وعودة إلى هدف هذه المقالة التي كتبت نواتها عام 2009، فإنّ عملاً مشتركاً كهذا، وإن كان هدفه قصير الأمد ممكن أن يتعرّز ليتحول إلى تحالف استراتيجي طويل الأمد، خاصةً إذا حقّق بعض النجاح في الانتخابات المقبلة. ولذلك متطلبات منها ما سبق أن ذكرناه من أن كادر وقيادات كلا الطرفين يجب أن يتعرّف على أيديولوجية الآخر ويبحث بجهود مضنية كي يستكشف المكوّنات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تجمع الطرفين وتحقق آمال جماهير وقواعد حركتين إحداهما دينيّة لطائفة الشيعة وأخرى علمانيّة لعموم العراقيين. وهذا ليس بالسهل أو اليسير وإن كان ليس بالمستحيل. وما أراه أنّ السيد مقتدى الصدر عليه أن يخفف من خطابه الديني والارتجالي ليغنيه بمطالب ترومها الجماهير من خدمات وتوظيف وعدالة اجتماعية، وهذا لا يتمّ إلاّ بإلغاء المحاصصة الطائفية المقيتة التي لا يستفاد منها أكثر من مئة شخص معشّشين في أوكار الدولة منذ عام 2003. وكذلك على الحركة المدنيّة العلمانيّة بقيادة الحزب الشيوعي أن تخفف من خطابها المعادي لاستيلاء الأحزاب الدينيّة بأنواعها على السلطة في العراق، لأنّه يعطي انطباعاً مغلوّطاً بأنّها حركة معادية للدين. وعليها أن تفرز بوضوح أكثر أنّها لا تعادي الدين أو الشعائر الدينيّة والممارسات الدينيّة لجميع الأديان والطوائف، وتعلن ذلك مراراً وتكراراً. وإنّما هي ضد مدّعي الدين والتقوى وهم أكثر الناس فساداً

وممن أثروا من المقاولات وحصل الكومسيون والمخصصات على حساب عامة أبناء الشعب وأن تكشفهم وتفضحهم بأسمائهم الشخصية وليس بانتمائهم السياسي أو الطائفي لأنّ في كلّ الأحزاب من هو نزيه ومن هو فاسد.

كذلك على العلمانيين أن يعززوا خطابهم السياسي بنماذج دينية تاريخية لجميع الطوائف من الخالدين والمنزهين من الذين أثروا البشرية بسيرتهم الرائعة بدءاً برسالة سيدنا المسيح (ع) في المحبة والسلام، ونبينا محمد (ص) ورسالة الإسلام والدعوة إلى المساواة ووضع أسس تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والأمم، والإمام علي (ع) ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين، والخليفة عمر بن الخطاب (رض) وشدته ومساواته بين الناس أمام القانون حتى على أبنائه، والإمام الحسين بن علي (ع) وثورته على يزيد بن معاوية لأنّ وصوله إلى الخلافة كان عن طريق البيعة القسرية التي أخذت عنوة من قبل والده وليس لمؤهلاته وحينما حكم لم يحكم بعدالة رعيته، والخليفة الأموي عمر بن العزيز (رض) الذي كان من أوائل قراراته أن انتزع الامتيازات المالية لآل أمية من الأمراء والأميرات وكلّهم أقرباؤه وتوزيعها بين الفقراء، مما أدى إلى التآمر عليه وقتله مسموماً، والصحابي الجليل أبي ذر الغفاري الذي رغم فقره وعدم قدرته على الرؤية لم يسكت عن ظلم الخلفاء للفقراء والمهمشين من بين المسلمين حتى مات منفياً في صحراء الأردن، وغيرهم كثير، وذلك بدلاً من استمرار الاستشهاد بالتجارب العالمية التي حدثت في روسيا وفرنسا وأمريكا اللاتينية ورموزها والتي لم تعد تمسّ أفكار ومشاعر المواطن العراقي البسيط في هذا الزمان والمكان وهو العراق.

كتبت ونشرت في الأول من كانون الأول 2018

الدور الوطني والسياسي للمواكب الحسينية

تمهيد:

يتحدّث الكثيرون عن سلبيات النشاط والممارسات والشعائر الدينية لدى الشيعة في العراق، مثل التطبير وجلد الظهور بالزناجيل والمشى على الجمر والتمرغل في الطين، والمشى على الأقدام والتشابيه والمبالغة في الحزن والبكاء، واستغلال الموظفين لهذه المناسبات وعدم المواظبة على العمل، وتعطيل الدوام في مؤسسات الدولة لأيام وأسابيع بحجج المشاركة في المراسيم الحسينية.

في هذا البحث سنحاول التركيز على الجانب الإيجابي للمرجعية الدينية والمنبر الحسيني والمواكب الحسينية، من دون إنكار السلبيات التي ورد ذكرها. نعم هناك الكثير من الإيجابيات والمساهمات السياسية الجادة والمشاركة الوطنية الفعلية في الدفاع عن الوطن وعن مظلومية وهموم أبناء الشعب العراقي. نعم أسهمت المؤسسات الشيعية، وخاصة المواكب الحسينية باعتبارها منظمات جماهيرية مستقلة عن منظومة الدولة، وعن هيكلية المرجعية والأحزاب السياسية الإسلامية، في مقارعة الحكومات المتعاقبة، ورفعت صوتها عالياً ضد الاستعمار والدكتاتورية والظلم الاجتماعي المقيت.

ولا بدّ من التنويه بأنّ المدى الزمني لهذا البحث يقتصر على الفترة الزمنية لتأسيس الدولة العراقية خلال المئة عام المنصرمة. وسيتحدّد تركيزنا على الدور السياسي والوطني والتعبوي لنشاط المؤسسات الشيعية وخاصة المواكب الشيعية، وعدم الولوج والتدخّل في بقية نشاطات هذه المؤسسات. وسنحاول في النهاية أن نقدم تصوراتنا عن مستقبل هذه الشعائر، والتوصيات التي نراها مناسبة.

المؤسسات الشيعية:

هناك ثلاث مؤسسات أو خطوط عمل رئيسية لمقومات فكر ونشاط وممارسة المسلمين الشيعة في العراق. وعلى الرغم من تداخل هذه المؤسسات مع بعضها البعض في النشاط أو الدور المؤثر على تابعيها، إلا أن هناك ما يميّز بعضها عن بعض من ناحية العلوم الفقهية والإمكانات العلمية وصلاحيات الفتوى وطبيعة الممارسة، وآفاقها:

• المرجعية والحوزة العلمية الدينية:

وهي أعلى سلطة تفسيرية وتشريعية وتوجيهية للقرآن الكريم والشريعة الإسلامية. وهم من أعلم العلماء في شؤون الدين في تلك الحقبة من الزمان والمكان. وعادةً هم ممن يكونون مرجعاً للفتوى والتوجيه العام. هم الأساتذة في الحوزة العلمية، وممن يركّزون نشاطهم على البحث والتفسير وإبداء الرأي في الأمور الحياتية المستجدة. وهذه المجموعة من الأفاضل يناون بأنفسهم عن الاجتماع بالناس أو الخطابة أو السياسة ومهاتراتها. ويديرون مهامهم من مركز الحوزة أو بيوتهم ومكاتب عملهم المتواضعة عادةً. ويلتقون بالعامّة مباشرةً باقتضابٍ أو من خلال وكلائهم المنتشرين في أرجاء المعمورة. ويحصل المرجع على المال من جمع التبرّعات واستحصال الخمس والزكاة من أتباعهم ومقلّديهم. وتدير وتمول الحوزة المدارس والجامعات الدينية، وتنفق على مراكز المساعدات الاجتماعية التابعة لها.

• المنبر الحسيني:

يتكوّن المنبر الحسيني من عاملين أساسيين هما الخطيب أو القارئ، والمكان الذي عادةً يكون مسجداً أو حسينيةً وأحياناً في بيوت من هم

قائمون بهذا النشاط. ويعدُّ القائمون به أنَّ (المنبر الحسيني القنّاة الصافية للقلوب الإيمانيّة للتزوّد الديني والمعرفي والاجتماعي والسياسي)⁽¹⁾. والخطباء هم ليسوا علماء دين، وإنما هم مجموعة من القراء الذين يؤمّون المساجد والحسينيّات، ولديهم حدٌّ معيّن من التحصيل العلمي الديني، سواء من خلال الحوزة أو من خارجها. وهناك منهم من لم ينتسب لأيّة مؤسسة دينيّة، وإنّما اعتمد على الثقافة الذاتيّة والاهتمام الخاص بالدين. ولذلك ترى أنّ العديد منهم هم في الأصل أطباء أو مهندسون أو مدرّسون. وللمنبر الحسيني تقاليده وأسلوبه في شرح الآيات القرآنيّة، وربطها بالأمور الحياتيّة المعاصرة، ثم توثيق ذلك بالسّنة النّبويّة وسيرة الأئمة الاثني عشر (ع) والصحابة الأجلال (رض)، مع خصوصيّة وذكر متواصل لواقعة الطف ومصاب الحسين وعائلته وأصحابه (ع) في كل خطبة. وعادةً ما يبدأ القارئ كلمته بالسلام على الإمام الحسين (ع) ويختم المقدمة بالمقولة "فيا ليتنا كنّا معكم سادتي، فنفورُ فوزاً عظيماً". وهم عادةً ما يؤمّون صلاة الجماعة ويلقون الخطبة بعدها. والخطيب المهني المعّم عادةً يجلس على المنبر الحسيني، أما الخطيب غير المهني وغير الخريج من المدارس الدينيّة فإنّه يُلقي كلمته واقفاً. ومعظم الخطباء المهنيين يرتدون الملابس التقليديّة والعمامات السود إن كانوا سادةً، والعمامات البيض إن لم يكونوا كذلك حيث هم شيوخ، بينما الخطباء غير المتفرّغين فيلبسون الملابس المدنيّة (الأفنديّة). وعادةً يُدفع راتب أو مكافأة للقارئ المعّم، بينما القارئ الأفندي يكون عمله تطوّعيّاً مجّانيّاً في معظم الأحيان. ينشط المنبر الحسيني في شهور محرّم وصفر ورمضان.

• المواكب الحسينيّة:

هي عبارة عن حركة جماهيريّة على شكل مؤسسات مجتمع مدني محلي في كلّ مدينة سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، لها دورٌ بارزٌ في

تشكيل العقل الجمعي، وصياغة الوعي الجماهيري لطرح قضايا دينية واجتماعية وفي ظروف معينة تتعداها لطرح مواقف سياسية ووطنية⁽²⁾. يقود المواكب العريقة كبار وأشرف القوم في كلّ محلة أو طرف ممن يوثق بهم، وممن لديهم الإمكانيات المالية لتمويل المواكب التي تكون مكلفة في المواسم. ولكلّ موكب كفيل أو كفلاء مسجلون لدى دوائر الدولة الإدارية والأمنية. والقائمون بإدارة المواكب ليسوا بالضرورة لديهم ثقافة دينية، وإنما لديهم حب آل البيت (ع)، والرغبة التطوعية في إحياء الشعائر الحسينية. والمواكب الحسينية نشاطها ليس دائماً، وإنما موسمي وبالخصوص في شهر محرّم الحرام، حيث ذكرى واقعة الطف في اليوم العاشر منه، وشهر صفر حيث تمرّ في العشرين منه ذكرى أربعينية استشهاد الحسين وأهله وأصحابه (ع)، وشهر رمضان الكريم وتمرّ فيه ذكرى جرح واستشهاد الإمام علي (ع).

وللموكب الحسيني ثلاثة محاور رئيسية كما يراها أحمد الرضي هي: المأتم (المنبر)، والزيارة، والمواكب العزائية⁽³⁾. ونرى أنّ المكونات الأساسية للمواكب الحسينية هي: الشاعر الحسيني (القصيدة)، والقارئ (الرادود)، والجمهور، والبيئة السياسية والاجتماعية الحاضنة في الزمان والمكان. وأهمّ من يحرك المواكب هو القارئ (الرادود) الذي يجب أن يمتاز بقدرة إقائية وفصاحة لسان وإمكانية على الإثارة والحماس. والرادود يختلف عن خطيب المنبر. فالرادود ليس بالضرورة مؤهلاً دينياً، وإنما يمتاز بقدرة صوتية عالية ومعرفة بالمقامات التي تستخدم في إلقاء القصائد وألحانها. والمكوّن الآخر المهم هو الشاعر الحسيني الذي ينظّم قصائد من وحي تراث واقعة كربلاء، والقدرة على تصويرها بشكلها المأساوي. وكذلك فإنّ معظم الشعراء الحسينيين ليسوا بالضرورة من خريجي الدراسات الدينية. ومن ثمّ ممكن أن يكونوا من الشعراء الذين يتنوّع نشاطهم

الأدبي. وكما ذكرت فإنَّ المواكب بأنواعها وممارساتها، اجتماعية تقليدية أكثر من كونها مؤسسات دينية. ومن ثمَّ فهناك شعائر وممارسات لا تحسب على المذهب أو الدين، وقسم منها غير مقبول مثل التطبير وضرب الزنجيل والزحف وغير ذلك من الممارسات الدخيلة. إنَّ قسماً من هذه المواكب تتكون بشكل مؤقت، وتستحدث لها مراكز تجمع مؤقتة وهي ما تسمى بـ (التكيات). وأحياناً يديرها شباب دون سن النضج في الأحياء والأزقة الصغيرة. وبما أن نشاط المواكب موسميٌّ وليس دائماً، فإنَّهم يمارسون الشعائر من خلال الاستفادة من بعض الأماكن أو الأراضي الشاغرة أو الخانات أو البيوت أو المحلات التجارية.

دور المواكب عبر المراحل السياسية:

لننَّا بصددِ التحدث عن تفاصيل عمل المؤسسات الشيعية، وإنَّما عن دورها الإيجابي الإصلاحي في القضايا الوطنية العامة التي تهتمُّ المجتمع العراقي. وجديرٌ بالذكر هنا أنَّه ليس بالضرورة أنَّ كُلَّ ما يقوله الخطيب أو الرادود يمثل المرجعية الشيعية، لا بل في معظم الأحيان فإنَّ الخطيب والرادود يندفعان بالتيار الحماسي وأحياناً الثوري، ويخرجان عن الخط العام الذي ترسمه المرجعية. وهنا لا نريد أن نقيم هذه المراسيم وما لها وما عليها، وإنَّما نريد أن نبرز دورها في التأثير على الوعي الجمعي وتحريضه ضد السلطات حينما تنحرف عن الخط الوطني، وتدعو أنصار أبي عبدالله الحسين (ع) للمشاركة في الأحداث السياسية والمهموم والآمال الوطنية. ولعلِّي أستطيع أن أبرز الدور الإيجابي الفعَّال لهذا النشاط الذي يزداد اتساعاً يوماً بعد آخر. ولكن علينا ألا ننكر أنَّ هناك الكثير من الممارسات التي لا تمثل مسيرة الحسين (ع)، لا بل تُعطي انعكاساً سلبياً وحججاً لمنطلقات طائفية. سنحاول في هذا المحور التوقف عند

أحداث وطنية مفصلية وشخصيات لعبت دوراً مهماً في تاريخ العراق الحديث، عبر المراحل السياسية منذ عام 1920 ولغاية عام 2021:



• ما قبل تأسيس الدولة العراقية:

كان ولا يزال دورٌ خاصٌ لمدينة النجف الأشرف، ليس في ما يخص شؤون الشيعة في العراق فقط، بل دورٌ تقرييٌّ ومصيريٌّ ومؤثرٌ في ما يخص شؤون العراق كشعب وكوطن. وهي السبّاقة في الانتفاض والثورة حينما ترى أنَّ شؤون البلد والناس لا تُدار بما هو مناسب. من ذلك أنَّ أهالي النجف انتفضوا عام 1915، وطردوا الأتراك من مدينتهم لحين دخول الإنكليز عام 1917. تبع ذلك أنَّ الإنكليز لم يَفُوا بوعدهم للشريف حسين وللعرب بضمان الاستقلال، فثاروا عام 1920 بمساهمة شيوخ العشائر ومرجعيتي الشيرازي والأصفهاني في كربلاء والنجف⁽⁴⁾. إذ أدى ذلك بالإنكليز إلى إعادة التفكير في كيفية إدارة العراق، حيث أدرك الإنكليز أن سياسة تهديد

العراق لن تُجدي. أدى ذلك إلى تغيير المندوب السامي البريطاني السير أرنولد ويلسون (1918-1920)، وتنصيب السير بيرسي كوكس بدلاً عنه، والذي بدوره مهّد لِقَدم فيصل الأول ليكون ملكاً على العراق عام 1921. إذاً مرجعية النجف لعبت دوراً أساسياً في تغيير سياسة حكم العراق من الطريقة المباشرة للإنكليز، إلى تنصيب حكومة وطنية وحكم العراق بصورة غير مباشرة.

• العهد الملكي:

كان موقف الدولة في العهد الملكي، موقفاً متغيّراً باستمرار، تبعاً للظروف السياسيّة وموقف الإنكليز وموقف المرجعية من سياسات الدولة. فهي وإن لم تمنع نشاط المواكب الحسينيّة، إلّا أنّها كانت تضع العراقيل والشروط كي لا تنمو المواكب، لتصبح نشاطاً يُقلق الدولة. فعلى سبيل المثال، فإنّ ياسين الهاشمي الذي كانت المعارضة الشيوعيّة تُسميه "أتاتورك العراق"، حاول خلال رئاسته الثانية للحكومة في عام 1935 أن يمنع نشاط المواكب كلياً. وكان ذلك أحد العوامل التي أدت إلى الانتفاضات العشائريّة في الفرات الأوسط عامي 1935-1936. ورغم وجود الرغبة نفسها لدى رؤساء وزراء آخرين لتقليص نشاط المواكب، إلّا أنّ خوفهم من انجراف الشباب الشيوعي للأفكار الشيوعيّة، دعاهم ألاّ يُغلّقوا كلّ الأبواب على نشاط المواكب⁽⁶⁾.

• تجربتي الشخصية (منذ عام 1955):

كانت بداية تعرّفي على النشاط الحسيني هي ذهابي مع صديق العمر "حكمت الدقّاق" إلى حُسينيّة المرحوم "عبد الرسول علي" في الكرّادة الشرقيّة، وهو من أعيان بغداد ورئيس غرفة تجارتها المنتخب في حينه. بدأنا نذهب من العام 1955 ونحن أطفال نستمتع إلى الشيخ أحمد الوائلي في مجالس محرّم ورمضان. وعلى الرغم

من أنَّ الشيخ الوائلي، كان شاباً وفي بداياته، إلّا أنَّ طريقته ومنهجيته المعتدلة والمبتعدة عن الغلو والمبالغة قد أعجبتنا الكثير من الشيب والشبان. كُنَّا نفهم ما يقوله رغم صغر عمرنا، ونواظب على الحضور كلّ يوم في مواسم محرّم الحرام ورمضان. وكان منبر الشيخ الوائلي مدرسة دينيّة وأخلاقيّة للشباب أكثر من كونها للشيوخ وعلى مرّ السنين.

أمّا مساهمتي في نشاط المواكب والشعائر الحسينيّة فكانت في مدينة الكوفة، حيث يقطن كلّ أقربائي من جهة والدتي. وكان شباب العائلة في ذلك الوقت أعضاء ناشطين في موكب محلة الجديدة (وتلفظ الجديدة). شاركتُ في مراسيم أربعينيّة الإمام الحسين (ع)، عام 1957 حيث سافرت إلى الكوفة ومن هناك ذهبت مع أقربائي إلى كربلاء المقدّسة للمشاركة في المراسيم ضمن موكب الجديدة، وهو موكبٌ لظميٍّ وليس تطبيرياً. طبعاً كان تُخيم على الرّدّات الحسينيّة أحداث العدوان الثلاثي على مصر، إثر تأميم قناة السويس عام 1956.

وما زلت أتذكّر رّدّات موكبنا السياسيّة ذات الصبغة الوطنيّة والقوميّة:

هاي الشباب تريد قائد به عز ومرجلة، يا هلا

إجنود كل إحنا إله، يا هلا

وبجمال إنمثلة، يا هلا

حيدر، علي

ولا بدّ من الذكر هنا أنَّ العلاقة بين العراق ومصر لم تكن على ما يرام. وكانت هناك منافسة شرسة بين نوري السعيد وجمال عبد الناصر لزعامة الأمة العربيّة. وعلى الرغم من ذلك لم يتعرّض الموكب لأيّة مضايقات من السلطات الأمنيّة السعيدية بشكل مباشر.

• بعد ثورة تموز ١٩٥٨:

وفي صيف عام 1958 حدثت ثورة 14 تموز، بقيادة الزعيم الوطني عبد الكريم قاسم. ومن بين جملة إجراءات الثورة كانت أن منعت شعائر التطبير، وتشجيع وحماية المواكب الحسينية اللطمية، بدلالة أن إذاعة بغداد كانت تنقل مباشرة قراءة المقتل من الصحن الحسيني والذي يقرؤه المرحوم الشيخ عبد الزهرة الكعبي صباح العاشر من محرّم، وقراءة عودة السبايا يوم الأربعاء. ذهبت ذلك العام أيضاً إلى الكوفة، وكان أن اختارني موكب عزاء الجديدة لأمثل شبيهي القاسم وعلي الأكبر. وكان هذا شرفاً كبيراً لا يحظى به كل شخص. ومن الطبيعي أن ألبسني الملابس الجميلة وأركبوني الحصان وتقبّلتُ النذور وشاركتُ كرمزٍ في مقدمة موكب الجديدة وصولاً إلى مسجد الكوفة حيث تتّم قراءة القصائد الحسينية مع المشاركة اللطمية. وكانت معظم الرّدات إشادة بالزعيم والثورة.

لم يستمر الوضع السياسي المسالم طويلاً، حيث سرعان ما دبّ الخلاف، بين الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف نهاية عام 1958، مما أدى إلى انقسام الشارع العراقي لمعسكرين رئيسيين. الغالبية مع الزعيم ومؤيّدته لموقفه في دعوته إلى اتحاد فيدرالي مع الجمهوريّة العربيّة المتّحدة (مصر وسوريا). وأقلية ذات اندفاع قومي مؤيّدته لعبد السلام عارف ودعوته إلى الوحدة الفوريّة مع مصر وسوريا تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر من دون قيد أو شرط أو مفاوضات. ليلة عاشوراء عام ١٩٥٩ كنتُ في النجف الأشرف وفي مدخل السوق الكبير أتذكّر رّدات أحد المواكب، وعلى الأغلب كان موكب محلة "البراق" الذي كان ذا نزعة يساريّة، وذلك لارتباطه بالرادود عبد الرضا والشاعر الحسيني عبد الحسين أبو شبيب.

كانت الردّة كما يلي:

اتحاد فيدرالي وصداقة سوفيتية

وفلتحيا الصين الشعبية

حيدر، علي

• انتقاد بعض مواقف رجال الدين:

الشاعر الحسيني عبد الحسين أبو شيع، يُعاتب رجال الدين الذين حاربوا قوانين ثورة 14 تموز 1958، لأنها ألغت الإقطاع وشرّعت قانون الإصلاح الزراعي وقانون الأحوال المدنيّة. والمقصود بالأبيات أدناءه الراحل السيد محسن الحكيم الذي أفتى بأن "الشيوعية كفرٌ وإلحاد":

والقرآن كأيها يمولاي	تحرم الاشتراكية عله يا راي
والاستعمار ما بيه انه تعمير	شراكه بالهوه والارض والماي
وتعمل بالقضية وعندك أسرار	إذا انتة خليفة علي الكرار
عاش ومات ذاك ابخيزة اشعير	اشو تضرب دجاج أبليل ونهار

وطبعاً المقصود بـ "ذاك" هو الإمام علي (ع)، نصير الفقراء والمحرومين والداعية الأول للمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

• الفترة العارفيّة 1963-1969:

جاءت أحداث 8 شباط عام 1963 الدمويّة، وتمّ إعدام الزعيم عبد الكريم قاسم وقادة ثورة تموز، وقتل واعتقال الآلاف من الوطنيين واليساريين وكان من بين المعتقلين العديد من شعراء القصائد الحسينيّة ورواديدها ومنهم الشاعر عبد الحسين أبو شبع وأخوه شهيد أبو شبع وغيرهما كثيرون. ومن ثمّ كان موسم عام 1963 عام تكميم الأفواه وهو العام الوحيد الذي لم أستطع المشاركة فيه من قريب أو بعيد. بعد أحداث 18 تشرين الثاني عام 1963 وسيطرة عبد السلام عارف على مقاليد السلطة، قام بحلّ الحرس اللا قومي الذي عاثّ في الأرض فساداً. استطاع الشارع العراقي بعدها أن يُعلن عن فرحته، وفي الوقت نفسه لعنته لتلك الأشهر التسعة المقيّنة ورموزها ومنهم ميشيل عفلق القائد المؤسس لحزب البعث، ومذيع مكروه ذو نفس لئيم هو فاروق ويسمى فاروق الأعور صاحب مقولة "اخرسي يا موسكو".

ففي زيارة الأربعين عام 1964 نزل موكب طرف العباسيّة الكربلائي بهذه الرّدّات:

سقط وسافر

فاروق الأعور

شاجخيله خنجر

وميشيل عفلق النذل

عام 1965 كان عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية وكانت طبيعة السلطة ذات توجه قومي وطائفي معادٍ للشيعة. وكان أن حدث انقلابٌ على أحمد بن بلا رئيس الجمهورية الجزائريّة، قام به رئيس أركان الجيش أو وزير الدفاع هواري بومدين. وكانت زيارة الأربعين في كربلاء المقدّسة، وهذه إحدى الرّدّات الناريّة:

يا الحبلى جرار

وين ابن بيلار

حيدر، علي

وكان عبد السلام عارف قد منح لنفسه رتبة عسكرية من دون استحقاق فرفع رتبته من عقيد إلى مشير، وكانت الردّات تُحاكي رجال الأمن المنتشرين الذي يأخذون صوراً ويسجلون الردّات الحسينية وكتابة التقارير عن الناشطين. ولم يُذكر أنّ سلطة عبد السلام قامت بحملة اعتقالات على إثرها، علماً أنّ معظم الشعارات لذلك العام كانت معادية للسلطة التي اعتبرت طائفية. والرواية تقول إنّ الرادود السماوي "حسوني شيحان"، قدّم إلى النجف الأشرف كي يلتقي الشاعر عبد الحسين أبو شبع ليحصل منه على قصائد وردّات سياسية، إلا أنّ أبو شبع كان خارج مدينة النجف. اتصل بالشاعر عبد الرضا الشكرجي الذي أعطاه ردّة كان صداها واسعا⁽⁷⁾. منذ ذلك اليوم أخذنا نردّها حتى يومنا هذا:

سجل يا أمن وأخبر مُشيرك

لو ثار الشعب شنهو مصيرك

حيدر، علي

كذلك لم ينسَ أهل السماوة الغيارى ضحايا قطار الموت عام 1963، ويعلمون أنّ معتقلي نقرة السلّمان الصحراوية والذين يمرون عبر مدينتهم قبل الوصول إليها، ما هم إلاّ مناضلون في سبيل الوطن. ولذلك نزلوا بهذه الردّة خلال أربعمائة الإمام الحسين (ع) في كربلاء عام 1965:

كم شاب نايم بالسجن

ومن جرحه اليون

يا نكرة السلّمان

للظلم عنوان

حيدر، علي

• الشيخ أحمد الوائلي (عميد المنبر الحسيني):
وللشيخ أحمد الوائلي عميد المنبر الحسيني دورٌ بارزٌ في الدعوة
للإصلاح والعدالة الاجتماعية ومحاربة التبائن الطبقي والفروقات
بين الأغنياء والفقراء، والتي كانت جزءاً مهماً لرسالته من على
منبره.

وهذا جزءٌ مما قاله في قصيدته الرائعة (بغداد) خلال عهد عبد
السلام عارف ضمن مهرجان الأدباء العرب الذي عُقد عام 1965:

بغدادُ يومُك لا يزالُ كأَمْسِهِ
صورٌ على طرفي نقيضٍ تُجمَعُ

يطغى النعيمُ بجانبٍ وبجانبٍ
يطغى الشَّقَا فمرقةٌ ومضيغٌ

في القصرِ أغنيةٌ على شَفَةِ الهوى
والكوخُ دمعٌ في المحاجرِ يلذعُ

ومن الطوى جنبَ البيادرِ صُرْعُ
وبجنبِ زقِّ أبي نؤاسِ صُرْعُ

ويدٌ تُكَبِّلُ وهي مما يُفْتَدَى
ويدٌ تُقَبِّلُ وهي مما يُقَطَّعُ

وبراءةٌ بيدِ الطغاةِ مُهانةٌ
ودناءةٌ بيدِ المبرِّرِ تُصنعُ

ويُصانُ ذاكُ لأنَّهُ من معشرٍ
ويُضامُ ذاكُ لأنَّهُ لا يركعُ

كَبُرَتْ مَفَارِقَةٌ يُمَثِّلُ دَوْرَهَا

باسم العروبة والعروبة أرفع

فَتَبَيَّنَتْ هَذِي الْمَهَازِلُ وَاحْذَرِي

مَنْ مِثْلَهَا فَوْرَاءَ ذَلِكَ إصْبُعُ

شُدِّي وَهْزِي اللَّيْلَ فِي جَبْرُوتِهِ

وَبَعْدَتِي أَنْ الْكَوَكِبُ تَطْلُعُ

كذلك واجه الشيخ الوائلي الطائفية حينما رأى بداية غرسها ونشأتها في العهد العارفي، فكان منبره منبراً توحيدياً إرشادياً مناهضاً للطائفية.

وهذه مقاطع من قصيدته "رسالة الشعر":

وَمَشَتْ تُصَنِّفُنَا يَدٌ مَسْمُومَةٌ

مُتَسَنِّنٌ هَذَا وَذَا مُتَشَيِّعٌ

يَا قَاصِدِي قَتْلَ الْأُخُوَّةِ غِيلَةً

لَمُّوا الشَّبَّاءَ فَطِيرُنَا لَا يُخْدَعُ

غَرَسَ الْإِخَاءَ كِتَابُنَا وَنَبِيُّنَا

فَامْتَدَّ وَاشْتَبَكَتْ عَلَيْهِ الْأَذْرَعُ

كما أنَّ الشيخ الوائلي عرّف بامتعاظه الشديد من تشويه أحداث واقعة الطف والغلو في المبالغة التي تفقد القضية مصداقيتها.

ويستنكر الشعائر والممارسات الدخيلة أيام عاشوراء كالتطبير بالقامات، والسير بأقدام حافية على جمر النار والزحف والتمرغل في الطين وما إلى ذلك. وكان لدعوته هذه الكثير من الأنصار والمؤيدين، إلا الجهلة والغلاة شنّوا حملة غير مقدّسة عليه وصلت حدّ السُّباب والشتائم وحاربوه لذلك وكأته من أعداء الحسين (ع).

• العهد الصدامي 1968-2003:

ومنذ عام 1968 حكم حزب البعث العراق بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين. وكانت سياسة سلطة البعث تهدف إلى السيطرة على جميع المنظمات الاجتماعية سواء منها الرياضية أو الفنيّة أو الأدبيّة. وقد نجحت بذلك باستخدام أساليب الترهيب والترغيب بأنواعها المختلفة. إلّا أنّها واجهت صعوبةً بالغةً في سيطرتها على المواكب الحسينيّة، وخاصة مواكب النجف الأشرف العريقة، وذلك لأنّها مؤسسات شعبية يُديرها أشرف الأحياء الرئيسية في النجف الأشرف، وهي أحياء (البراق، المشرق، الحويش والعمارة).

وحينما اندلعت حرب رمضان عام 1973 بين مصر وإسرائيل، تحولت الشعائر الحسينيّة في ذكرى جرح ووفاء الإمام علي (ع) إلى شعائر وقصائد تبارك معركة التحرير وعبور قناة السويس، وتدعو إلى مباركة مشاركة الجيش العراقي الذي دخل الحرب لإسناد الجيش السوري على استعجال. ومن بين القصائد، كانت قصيدة عبد الحسين أبو شبع التي ألّفها الرادود عبد الرضا، مخاطباً فيها رمز الإمام علي (ع) ومسترجعاً بطولته في فتح باب خيبر، وقتل أعتى فرسان اليهود. وما زلتُ أتذكّر بيتاً ذا دلّائل ومعنى:

ولون ما غدر الضماير والأطماع لن قضيت عليهم بيومه

والمقصود به حرب خيبر وكيف قاتل الإمام علي (ع) فرسان اليهود وصرعهم، بينما كان المنافقون من قريش يتآمرون على النبي (ص)

مع اليهود الذين أرادوا إذلال المسلمين. ثم ختم الرادود عبد الرضا المجلس بالدعاء لنصرة جيوش مصر وسوريا والعراق والوطن العربي على الكيان الصهيوني "إسرائيل".

• انتفاضة خان النص 1977:

ولمّا لم تستطع سلطة البعث من السيطرة على المواكب الحسينيّة والشعراء الحسينيين، قرّرت إلغاء أو تقليص نشاط هذه المواكب. ففي بداية شباط عام 1977، استقدم محافظ النجف جاسم محمد الركابي، رؤساء المواكب الرئيسية المذكورة سلفاً، وطلب منهم عدم إقامة شعائر المشي على الأقدام من النجف الأشرف إلى كربلاء المقدّسة قائلاً لهم إنّها أوامر من بغداد. حاول رؤساء المواكب إفهامه بأنّ هذا النشاط غير سياسي، وأنّه نشاط فردي وليس موكبياً، وأنّ الناس تنذر للعيشة أو التخلّص من مرض أو ضائقة أو تمّني النجاح، إلى آخره، ومن ثمّ لا يستطيعون عدم الإيفاء بالنذر. إلّا أنّه كان جازماً وحازماً ومهدّداً.

فقالوا له إنّهم لا يملكون سلطة كي يمنعوا الناس من المشي إلى كربلاء.

وفي يوم 4 شباط تجمّع الناس من كلّ أحياء مدينة النجف في صحن الإمام علي (ع)، وقرّروا الزحف إلى كربلاء مرّدين:

"أهل النجف يا أمجاد راياتكم رفعوها"

"وإسلامنا ما ننساه أيسوا يا بعثيّة"

وخاض الزاحفون يوم 6 شباط معارك ومشادات مع السلطات الأمنيّة والحزبيّة لحين وصولهم إلى خان الربع، وكانت إحدى ردّاتهم تقول:

يصادم كل "قُل" للبكر ذكر حسين منعوفه

ساروا يوم 7 شباط إلى خان النص بعد مصادمات دمويّة مع السلطة التي بدأت التخطيط لمواجهة حاسمة أمام مداخل مدينة كربلاء من جهة النجف، حيث اصطفت المدرعات والدبابات والهيلوكوبترات. وهذا ما حصل فعلاً يوم 8 شباط عام 1977 لتصل إلى مواجهة دمويّة واعتقالات جماعيّة. هرب البعض من خلال البساتين ووصل البعض إلى الضريحين. وكانت مجزرة أخرى ذكرتنا بمجزرة 8 شباط عام 1963.

أذيع يوم 24 شباط 1977 بيان إعدام تسعة أشخاص بضمنهم مراهق لم يبلغ ثمانية عشر عاماً وشيخ عمره فوق السن القانونيّة للإعدام. شكّلت السلطة محكمة صوريّة يرأسها الدكتور عزة مصطفى الذي رفض التوقيع على القرار وعضويّة الوزير فليح حسن الذي رفض توقيع القرار أيضاً وعضويّة الوزير حسن العامري الذي وقّع القرار. والملفت للنظر أن العضوين اللذين رفضا التوقيع على قرار الإعدام هما من أهل السُنّة، والوزير الذي وقّع القرار من أهل الشيعة!، ففي عشرة أيام تمّ التحقيق والمحاكمة والحكم والاستئناف وتنفيذ الحكم. وقد تمّ عزل الدكتور عزة مصطفى وفليح حسن من كافة مناصبهما السياسيّة والحزبيّة والحكوميّة. ترك هذا الحدث شراً كبيراً وكان من الأحداث التي أسهمت في تأجيج الطائفيّة، حيث كان العديد من المعتقلين من المنتمين لحزب البعث إلّا أنّهم أثروا المشاركة في الشعارات الحسينيّة التي تربّوا عليها.

• استشهاد الشاعر أبو شيع (رحنه بضعيّنه):

وفي عام 1978 سمحت سلطة البعث بمشاركة موكب النجف الأشرف في الزيارة الأربعينيّة لكربلاء لرأب الصدع وامتصاص ردود الفعل السلبية لما حدث في خان النص. وكان أن اختار الموكب

الشاعر المناضل وغير المهادن "عبد الحسين أبو شبع"، ليكتب قصيدة حسينية تجسّد ثورة الحسين وتُحاكي الأحداث الدموية لانتفاضة خان النص التي حدثت قبل ذلك بعام. وكانت قصيدة مدوية ذات مدلولات ثورية وسياسية، وضعها الشاعر على لسان السيدة زينب (ع) وألقاها الرادود وطن النجفي:

رحنه بضعيه	هاليوم اجينه
من كربله رحنه ايتام	للكوفه والكثر الشام
ومن يدري بينه	هاليوم اجينه

وقبيل زيارة الأربعين عام 1979 استدعت قوى الأمن في النجف الشاعر أبو شبع للحضور للتعرف على مستهلات قصائده لزيارة الأربعين. ما كان له إلا أن يمثل للطلب. ضيف الشاعر في مكاتب الأمن باستكان (قدح) شاي، وشكروه وصرفوه من دون السؤال عن المستهلات. استغرب الشاعر من عدم التحقيق معه ومن مجاملتهم غير المألوفة، وأدرك أن هناك "إن"، وأبلغ بعض أصدقائه ومنهم الرادود وطن النجفي، تلك الشكوك التي راودته. وما أن نام تلك الليلة، حتى استيقظ أحد أبنائه ليرى والده يرتجف في الفراش. وافته المنية تلك الليلة في المستشفى، حيث أخبرهم الطبيب المقيم أنه مات مسموماً. (عندما نتكلم عن عبد الحسين أبو شبع فإننا نتكلم عن المنبر المقاوم لظلم السلطة والمحرمات الشكائية المجتمعية، نتكلم عن المنبر السياسي الواعي والحر، لقد قاوم السلطة وممنوعاتها بالكلمة الحرة... قاومها لآخر نفس من حياته، وأوجعها بقوة كلماته وتحريضه المستتر لأعتى دكتاتورية عرفها العراق. أخرج أبو شبع القضية الحسينية من قوالب الجمود والتقليد البكائي السلبي المتوارث

وصبَّها في قالبٍ حيٍّ حديثٍ من التحدّي أوقد فيه شرارة الثورة المستمرة المتطلعة الى حرية وكرامة الإنسان وإصلاح شأنه ضد التديُّن الزائف الذي تلبسه حكومات الطغاة⁽⁸⁾.

• الشيخ ياسين الرميثي (يحسين بضمائرنه):

شدّدت حكومة البعث منذ بداية السبعينات وما بعدها على المواكب الحسينيّة، لكبح جماح قدرتها على تأجيج الجماهير ضدّها. حيث ألزمت المواكب بعرض القصائد على دوائر الأمن لأخذ الموافقة المسبقة عليها. اعتبرت أعوام السبعينات أعوام الشعراء والقراء الحسينيين الذين تحدّوا سلطة الطغاة، ولم تُغرم وسائل الترغيب ولم تُثْنَم أساليب التهريب. ففي أربعينيّة عام 1976 نزل الرادود الشيخ ياسين الرميثي مع موكب الرميثة في كربلاء بقصيدة ثوريّة ذات مضامين دلاليّة على الأوضاع المعيشية البائسة في تلك الحقبة من الزمن.

هذا مستهل القصيدة التي اشتهرت بعنوان "لا صادر ولا وارد":

على الأعصاب قضيّة حياة العمر

وكلمن لأجل غايته يجرّنه بكتر

وإحنا على العيشة نطار

لا بيع ولا مشتره

لا صادر ولا وارد

أصبحنا على العيشة نطار

تمّ اعتقال الشيخ ياسين الرميثي في كربلاء على إثرها وسيق إلى بغداد للتحقيق معه. بقيّ موقوفاً ثلاثة أشهر في سجن الفضليّة برفقة رئيس الوزراء خلال العهد العارفي طاهر يحيى مع عبد الكريم فرحان. إلا أنّ ذلك لم يُثْنِه عن عزمته، لا بل ذهب أبعد من ذلك،

حيث اختار قصيدة ثورية للشاعر الرادود النجفي عبد الرسول محي الدين، وهي قصيدة "يحسين بضمائرنه". كان من الصعب جداً ألقاؤها علناً. قرّر الشيخ القارئ ياسين الرميثي عام 1977 قراءتها في قرية صغيرة جداً، هي "خرنابات" التابعة لقضاء الخالص في محافظة ديالى، حيث استطاعوا الحصول على موافقة مسؤول الأمن أثناء وليمة عشاء، دعاه إليها صاحب الموكب الحسيني. لم يصرح الشيخ ياسين الرميثي بمؤلف القصيدة كما هو معتاد، حرصاً عليه من السلطة. لذا يتوهم العديد من الناس أن مؤلف هذه القصيدة هو الرميثي وليس عبد الرسول محي الدين. انتشرت هذه القصيدة كانتشار النار في الهشيم لشدة ولائها الحسيني، ولقوة التحدي الذي تحمله ضد السلطة.

وهذا مقطع منها:

يا حسين بضمائرنه صحنه بيك آمنه
لا صيحة عواطف هاي لا دعوه ومجرد رأي
هذي من مبادئنه صحنه بيك آمنه

مر بينه على حبك دور لا ينسه ولا يخفه
من عدوانك الجانت بينه تريـد تتشفه
عليه افرضو أحكام بلا رحمه ولا رافه
ثبته بثقه وبرهنه للظالم رغام أنفه
جنّه من نجي نزورك على العاده المأتلفه
يتحجج عليه ايريد يمنعه بألف حرفه
غال اللي يزور حسين وله مهما يكن ظرفه

عليه ميّت ذهب يدفع رسم ازيارته ايكلفه
دفعنه وكل شخص منه يشعر بعده ما وفه
شنهو الذهب شنهو المال الیحب يتوطن الحتفه
رد گال اليزور حسين من ايده ينگطع چقه
انطينه اچفوفنه بالحال وركضنه نزورك بلهفه
عك ما منعه الخوف كطعو من ايدينه چفوف
من الألم ما صحنه صحنه بيك آمنه

يا حسين بضمايرنه صحنه بيك آمنه
لا صيحة عواطف هاي لا دعوه ومجرد رأي
هذي من مبادننه صحنه بيك آمنه

القصيدة واضحة المعالم في تحقيق هدفين الأول الولاء للحسين
والثاني التحدي للسلطة القائمة بشكل لا يقبل التأويل.

شارك الشيخ ياسين الرميثي في انتفاضة عام 1991، مما أدى إلى
عبوره الحدود نحو الكويت ثم معسكر رفحه، بعدما دفع ثمناً غالياً
لمقارنته نظام البعث الذي أعدم ثلاثة من أبنائه: عادل وطه وعقيل.

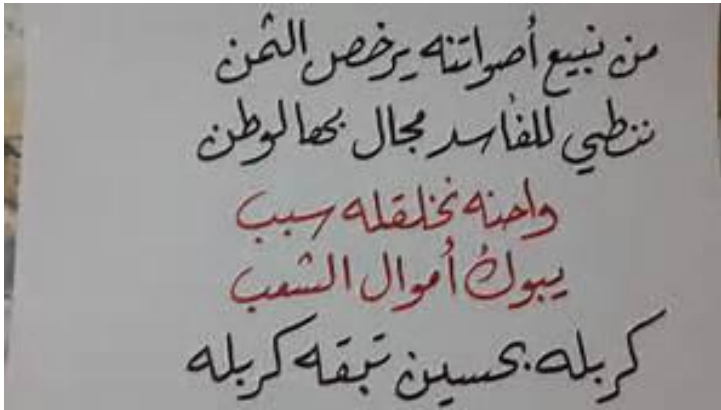
• بعد سقوط الصنم 2003:

يعتبر العديد من الناس مغالطة أن السلطة بعد سقوط الصنم عام
2003 أضحت للشيعنة أو ممثلي الشيعة، إلا أنه من الجدير بالذكر

أنَّ المواكب الحسينيَّة، وخاصة في الزيارات الأربعينيَّة المليونيَّة كانت أول من رفعت صوتها وهتفت عالياً مندِّدةً بالفساد الذي استشرى والطائفيَّة التي استفحلت. نعم الجمهور الحسيني لا يستطيع أن يستملكه أحد، ولا يستطيع المدَّعون من سياسيي الأحزاب الدينيَّة أن يستخدموا هذه المواكب لأغراضهم، كما تمَّ لهم ذلك في السنوات الأولى بعد سقوط الصنم عام 2003. وهذه هي البعض من الرذات الحسينيَّة التي ردَّدها موكب عزاء جمهور طرف العباسيَّة الكربلائي المعروف بنهجه الوطني ودفاعه عن الكادحين والمسحوقين والفقراء، مستمدين العزيمة والقوة من الذي أرخص دمه لقضية المظلومين، الإمام الحسين بن علي (ع)، عام 2013 في شهر محرَّم الحرام:

البرلماني وعنده راتب عالي تكول نص الشهر ما يبقيالي
حقنه ضاع بين ايديك الله لا يرضى عليك
يا ابو الأحرار هذي اصواته

أنتو تختلفون واحنه شحانه والله ما عدكم رحم لأطفانه
ليش يوميه انفجار قتل وبوضح النهار
يا ابو الأحرار هذي اصواتنا



• غزوة داعش صيف عام 2014:

ولا يفوتنا أن نذكر دور المرجعية الموقرة بعد سقوط محافظتي نينوى وصلاح الدين بالكامل، والجزء الأكبر من محافظتي ديالى والأنبار تحت سيطرة تنظيم داعش صيف عام 2014، حيث أصدر مكتب المرجع السيستاني في مدينة النجف بياناً أعلن فيه عن قلق المرجع السيستاني البالغ من التطورات الأخيرة في مدينة الموصل ودعا القيادات السياسية العراقية إلى توحيد كلمتها كما أعلن عن دعمه لأبناء القوات المسلحة العراقية في حربها ضد داعش.

وبعد أن لاحظت المرجعية انهيار القوات العسكرية الرسمية، ووضوح خيانة العديد من قادتها وفشلهم، لم تنتظر طويلاً. فبعد فترة وجيزة جداً وفي يوم 13 حزيران تحديداً أفتى المرجع الأعلى السيد السيستاني بالجهاد الكفائي، ودعا من لديهم القدرة على حمل السلاح إلى الانضمام لصفوف القوات العراقية المسلحة لمقاتلة داعش. وتشكلت على إثر هذه الفتوى قوات الحشد الشعبي التي تستمد معنوياتها وقدرتها على الدفاع عن الوطن من تضحيات الإمام الحسين (ع)، التي تغذى بها أفراد هذه القوات من خلال مشاركتهم في المواكب الحسينية ومراسيم عاشوراء والأربعين. ويرى كثير من

المسؤولين والمحللين السياسيين في العالم أنّ فتوى السيد السيستاني، هي التي أنقذت العراق وأجهضت مخططات داعش بعد أن فشل السياسيون والقادة العسكريون المتخاذلون.

• المرجعية وانتخابات عام 2018:

قبل أيام قليلة من انطلاق الانتخابات العراقية المقرر لها يوم 12 أيار عام 2018، أفتى المرجع الشيعي السيد علي السيستاني، فتوى "المجرب لا يُجرب"، التي تحتل النخبين على اختيار مرشحين لم يسبق لهم أن تولوا مناصب حكومية أو كانوا نواباً في البرلمان. أثارت هذه الدعوة جدلاً كبيراً في العراق، وبدأ كلُّ تيارٍ يجتهد في تأويلها لصالحه. وقد رأى العديد من السياسيين أنّه لا بدّ من تبنيها، حتى أنّ الأحزاب العلمانية رأَتْ في تلك المقولة شعارَ بناءٍ يستحق التقدير والإفادة منه. وفعلاً كرّرت المواقب الحسينية هذا الشعار الذي أطلقته المرجعية بوجه الفاسدين.



• انتفاضة تشرين 2020:

كان من الملاحظ جداً أنَّ انتفاضة الشباب في تشرين الأول 2020، قد استفادت كثيراً من تجربة المواكب الحسينية، من حيث الشكل والمضمون. فشعراء ردّات ثورة تشرين هم شعراء شعبيون، وأطوار الردّات كانت أيضاً ردّات مواكب حسينية، حتى وإن لم تكن في موسم عاشوراء أو زيارة الأربعين، خاصة في مدينتي الناصرية والنجف الأشرف. ومع ذلك استفاد ثوار تشرين من عاشوراء والأربعين بتشكيلهم موكباً تحت اسم "موكب ثوار تشرين"، ونزلوا إلى ساحات إحياء الشعائر، مُذكّرين الجمهور بشهائهم، ومطالبتهم بالقصاص من مرتكبي جرائم القتل والاعتداء على المتظاهرين السلميين. ففي مدينة الناصرية رفعت مواكب الثوار في موسم عاشوراء 2021 صور أكثر من 120 شهيداً، وركّزوا في شعاراتهم على الإصلاح والحرية واستعادة الكرامة⁽⁴⁾.



وشكّل ثوار تشرين مواكب لهم في معظم المدن العراقية بقيادة شبيبة من الشعراء والرواديد. وفي مناسبة أربعينية واقعة كربلاء 2021 جدّد شباب موكب ثوار تشرين النجفي العهدَ خلال الزيارة بوقوفهم ضد الفساد ورفع صور شهداء شباب تشرين. وملاحظ أنهم استعاروا مقطعاً من قصيدة مظفر النواب "صويحب من يموت المنجل يداعي" كربط تاريخي أزلي للاضطهاد المستمر، سواءً من ربِّ عملٍ أو إقطاعيٍّ أو امبراطورٍ أو دكتاتورٍ أو نظامٍ محاصصتيٍّ فاسدٍ مبنيٍّ على تقاسم ثروة الوطن وقوت الكادحين بين حفنةٍ من اللصوص الذين يسمّونهم سياسيين.

وهذه نماذج من شعاراتهم وردّاتهم:

ستعجزون ولن نعجز

ستسقطون ولن نهتز

وين الأهم وين المهم

مو فقط مشاية ولطم

حسين ثورة على الظلم

شعبك صارت بي سوله

ياهو اليجي يصفكوله

وهكذا توالى الأعوام ولم تنسَ المواكب الحسينية هموم الشعب العراقي، ولم تخنق للحاكم طيلة الدهر. إنّه التجمع المليوني، سيهتف بأسم ذكرى سيد الشهداء (ع)، كي يصمّ أذانَ الذين بأسم الدين عبثوا في الأرض فساداً بشكل إجرامي ومُشين وحرّموا المواطن العراقي من أبسط حقوقه في الحصول بيُسْرٍ على الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليم النافع. وكلّ عامٍ سننوّقع أن ترفع الحناجر الحسينية

عالياً صوتها ضد الفساد والفاستدين، وضد داعش والتكفيريين، وضد الطائفيين من مدّعي رعاية الشيعة والسنة وغير المنتمين.

ولا بدّ أن يأتي اليوم الذي تتوفر فيه الظروف كي يكون للمرجعية الموقرة موقفٌ واضحٌ وصوتٌ ملزمٌ ومسموعٌ لتهذيب الممارسات غير المناسبة والدخيلة فيكون للمواكب الحسينية والمنبر الحسيني الدور الإيجابي المتكامل لخلق مجتمعٍ بنّاءٍ تسوده المحبة والعدالة الاجتماعية بعيداً عن الطائفية والمحاصصة والمناطقية والنعرات القومية.

الخلاصة والاستنتاجات:

ممّا تقدّم ذكره من وقائع وأحداث وما قدمته المرجعية والمنبر الحسيني، نستطيع أن نستنتج بخصوص المواكب الحسينية أنّها:

- تراثٌ وإرثٌ عراقيان أصيلان، وجزءٌ أساسٌ من العقل الجمعي العراقي.
- قصائدها الشعرية تُذكر الشعب العراقي بعدم الخنوع للحاكم الجائر.
- تُنذرُ الحُكّام الجائرين بأنهم لا محالة زائلون.
- ذات دعوة خالصة للعدالة الاجتماعية ونصرة المستضعفين.
- تُظهر إمكانية المنظمات المدنية لتنظيم ممارسات شعبية ضخمة.

آفاق وتوصيات لمستقبل المواكب الحسينية:

في الختام، بناءً على ما سبق شرحه من الأمثلة الواقعية، مع إيماننا بأنّ المرجعية الرشيدة ستسعى لمنع الممارسات الدخيلة غير المناسبة، يمكننا تصوّر مسيرة المواكب الحسينية في المستقبل المنظور كما يلي:

- ستستمر بالعطاء وتنوير الجموع بالفكر العلوي الإنساني.
- ستستمر بتهيئ الجموع على مسيرة الحسين (ع).
- ستدافع عن حقوق الشعب العراقي دون هوادة أو مهادنة.
- ستجدد نفسها من دون التضحية بالتقاليد النبيلة.
- لن تسمح أن يستغلها الحُكّام أو الفاسدون داخل السلطة أو خارجها.
- لن تكون أداةً في تأجيج النعرة الطائفية.

كُتبت في اكتوبر 2016، جُددت في ايلول 2018، جُددت في
تشرين الثاني 2021

المصادر:

- (1) فاطمة السلامي، نظرة عامة حول المنبر الحسيني والقائمين عليه، مؤسسة وارث الأنبياء.
- (2) أحمد راضي، الموكب الحسيني: تاريخه وأهدافه، مجلة النبأ، العدد 66، محرّم الحرام 1423 هجري.
- (3) المصدر نفسه.
- (4) حنا بطاطو، العراق، الجزء الأول، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص 38.
- (5) إسحاق نقّاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، منشورات دار المدى، دمشق، 1966، ص: 285.
- (6) حسين العامل، المواكب الحسينية في الناصرية ترفع صور شهداء انتفاضة تشرين، المدى، العدد 4761، محليات.
- (7) حسين سميسم، عبد الحسين أبو شبع راية حسينية حمراء في سماء النجف، الحوار المتمدّن، العدد 6221.
- (8) المصدر نفسه.

امتحان الحرية الفكرية.. سلمان رشدي أنموذجاً

لا بدّ لي من الاعتراف بأنني لم أقرأ كتاب "الآيات الشيطانية"، ولكن سمعتُ وقرأتُ الكثير عنه وعن كاتبه "سلمان رشدي" منذ عام 1988 وحتى يومنا هذا. ومع ذلك فإنّ عنوان الكتاب يكفي لاستفزاز مشاعر أي مُسلم سواء أكان متديناً أو علمانياً، فما بالك برّد فعل علماء الدين ومقلّديهم سواء كان فقهيّاً أم سياسيّاً. وحينما صدر الكتاب لمؤلفه البريطاني الجنسية المسلم بالولادة ومن الأصول الهندية، أحدث زوبعة هادرة في مناخ السياسة، والحرية الفكرية، وكان امتحاناً صعباً لتقبّل آراء الغير. وخلق مناخاً للصراع بين الثقافة الغربية الحديثة والعقائد والمشاعر الراسخة في أعماق المجتمعات الإسلامية.

احتجّت الدول والمنظمات الإسلامية وخرجت العديد من المظاهرات، وكان أقوى ردّ فعلٍ من آية الله الخميني الذي أهدر دم رشدي باعتباره مُسلباً مرتدّاً. كذلك احتجّ عليه وهذه ربما تكون مفارقة "اتحاد الكتّاب السوفييت" ولم تحتج عليه أية منظمة أو دولة غربية بل على العكس روجوا له بحماس، واعتبروه رمزاً لحرية التعبير والتأليف.

انتقده اتحاد الكتّاب السوفييت لأنّه كتاب يستفز مشاعر وعقائد مئات الملايين من المسلمين.

السؤال هو: هل حرية الرأي حريّة مطلقة بحيث يستطيع أي انسان أن يطعن برموز ومرجعيات ومقدّسات الآخرين؟ أم أن هذه الحرية مشروطة كغيرها من الحريات "ألا تلحق أذى بالغير". فعلى سبيل المثال حينما أحرق المتظاهرون المناوئون لحرب فيتنام العلم الأمريكي في المدن الأمريكية، تمّ اعتقالهم ومحاكمتهم على حرق رمزٍ من رموز الوطن الأمريكي. كذلك هل يحق لسلمان رشدي أن

يلعن أو يُشيطن ملكة بريطانيا لأي سبب من الأسباب؟ طبعاً هذا غير مسموح به، لأنَّ الملكة رمزٌ لمصانِّ للمملكة المتحدة.

السؤال هو: هل العلم الأمريكي وملكة بريطانيا أكثر قدسيّة من القرآن الكريم وأكثر قدسيّة من الرسول محمد (ص)؟، سيقول لك بعض العلمانيين نعم، وذلك لجهلهم بأنَّ العلمانيّة تعني حرّيّة الأديان واحترام المعتقدات وليس إلغائها أو محاربتها، ولذلك تُفصل الدولة عن الدين، لتكون حياديّة في حماية تعدديّة المعتقدات والأديان.

جَرَتْ قبل مدّة محاولة اغتيال سلمان رشدي في نيويورك على يدي شاب لم يكن مولوداً حينما صدر الكتاب. وهذا ما يطرح السؤال مجدداً: هل أن فتوى هدر دم كاتب الآيات الشيطانيّة هي صحيحة ومناسبة وأدت هدفها في خدمة المعتقدات والمجتمعات الإسلاميّة؟! الجواب: لا أعتقد ذلك. كان الأفضل أن يكون لهم أسوة بسيدنا موسى في قبوله التحدي مع سحرة فرعون وفي مجلسهم، وبدأ بتحديه (قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ "30") فيقبل فرعون التحدي (قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِيْنَ "31"). (فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ "45" فَأَلْقَى السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ "46" / سورة الشعراء). وهنا لا أريد أن أناقش الموضوع دينياً، لأننا نعلم أنّ التفسير حمالة أوجه. إنّما اللجوء إلى عقوبة دميّة يعني الفشل في المجابهة الثقافيّة السلميّة، ليس في هذا المنحى فقط، بل في العديد من مجالات المباراة الثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة.

العالم الغربيّ مُخطئٌ في إسنادِه وتشجيعه للأطروحات غير الهادفة إنسانياً مثل نشر كتاب الآيات الشيطانيّة عام 1988، ونشر رسوم كارتونيّة مسيئة لنبي المسلمين في "شارلي إبيدو" الفرنسيّة عام 2015، إلا أنّ ردود الفعل من قبل المجتمعات الإسلاميّة ربما كانت أكثر خطأً، ليس لأنّها أدت إلى شهرة وإغناء ناشريها فقط، بل لأنّها

كانت عنيفة وغير سلمية وغير حضارية وغير تربية. العالم الغربي لا يملك حساسية لمعتقدات الشعوب الأخرى، ويتحدث معهم من خلال لغته غير المترجمة. وعالم الشرق الذي يعيش مخاضاً ليجدد نفسه، يُخاطب الغرب بلغة من الصعب ترجمتها للغات الأوروبية. ومن ثم فإنه حوار الخرسان مع الطرشان. إلا أنه يبقى خطر الوقوع في فخ الاستفزاز غير مبرر، لأننا نعيش في عالم ينال ويده على الزناد.

كُتبت ونُشرت في 2022/8/20

هل نحن طائفيون؟

لم تعد الطائفية تهمة الطائفين فقط. سواء أكنت طائفيًا أم لا، سيعاملك الآخرون على أساس الطائفة التي تنتمي إليها. والسؤال الذي أود أن أطرحه هو: إن كنت حقاً لست طائفيًا، هل ينصب عليك عبء الإثبات؟ والطائفية هنا بمفهومها العام هي التعصب لما ينتمي إليه الفرد والعائلة. وربما يقود هذا التعصب إلى صراع مع الآخرين. وفي بعض الأحيان تكون طبيعة هذا الصراع دموية. ولكي نتجنب الحساسية دعونا نأخذ مثلاً الصراع بين البيض والسود في أميركا. السود أقلية ومعظمهم فقراء وكان الكثير منهم في الولايات الجنوبية عبيداً مملوكين لمالك أبيض. أما السود في الشمال فإنهم لم يكونوا عبيداً وإنما كانوا أقل حقوقاً وفرصاً من البيض. ومرّ صراع السود في سبيل كامل حقوقهم الإنسانية بمراحل عديدة كان آخرها حركة الحقوق المدنية بقيادة مارتن لوتر كينج. واليوم يتصدر البيت الأبيض رئيس أقوى دولة في العالم شاب أسود اسمه براق حسين أوباما.

فمن الذي انتخب أوباما مرتين إلى البيت الأبيض؟ السود لا يمثلون سوى عشرة في المئة من سكان أميركا في أحسن الأحوال. إن من انتخب أوباما هو من آمن ببرنامجه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بضمه السياسة الخارجية. إن البيض هم من صوّت وأنجح المرشح الأسود. وطبيعي فإن ذلك يُمثّل منتهى الرقي الإنساني الذي أذهل العالم وبعض الأمريكيين المتعصبين وغير المتعصبين. ولعلّي لا أنكر أن من أهم منجزات التغيير عام 2003، أنها أوصلت شخصية كردية لرئاسة جمهورية العراق. لا يهم إن كان شخص الطالباني أم غيره، المهم أنه ليس وفق التقاليد التي توجب أن يكون عربياً. وربما سيكون الرئيس المقبل مندائياً أو مسيحياً أو يزيدياً. وبذلك نكون قد كسرنا العديد من الحواجز نحو اللا طائفية.

السؤال الذي في ذهني هو كيف يتصرّف أوباما كرئيس ويثبت للأمريكيين أنه ليس رئيساً أمريكياً محدداً بأجندة للسود؟ هل عليه أن يتخلى كلياً عن الدفاع عن حقوق السود التي ما زال قسم كبير منها مهضوماً؟ أم عليه استغلال الفرصة باعتباره الرئيس المنتخب كي يرفع الظلم عن المظلومين ومنهم السود؟ أم عليه أن يبالغ بمنح السود امتيازات بحجة أنهم عانوا الظلم لسنوات عديدة؟ ربما تبدو المسألة محيرة بعض الشيء أو كل الشيء. وطبيعي فإنّه من السهل على رئيس أبيض اتخاذ القرار من دون عقدة كونه لا ينتمي لفئة تعتبر أقلية.

والسؤال الأعمّ هو أننا كمواطنين كيف نثبت للآخرين أننا لسنا طائفين؟ وهل نحتاج أن نثبت بأننا غير طائفين؟ فإن كنتُ كـردياً هل عليّ أن أكون مناهضاً لحقوق الأكراد كي أثبت أنني مواطن عراقي؟ وإن كنتُ سنياً هل عليّ أن أشهد أنّ علياً ولي الله كي أقنع الشيعة بأنّي لستُ طائفيّاً؟ وإن كنتُ شيعياً هل عليّ أن أصلي مكتوف اليدين ومن دون تُربة كي يعلموا أنّي لستُ طائفيّاً؟ وما الذي عليّ أن أقوم به إن كنتُ مسيحياً أو يزيدياً أو مندائياً كي أثبت للملأ أنّي إنسان قويم؟ أنا أرى أنّ الإنسان طائفي بطبعه، أي أنّه يحب نفسه وعائلته ودينه ومذهبه وانتماءه العرقي وبلده ومسقط رأسه وعشيرته. وليس في ذلك أي عيب أو مخالفة للأخلاق والقوانين. المشكلة هي في المبالغة بذلك كله أو بواحد من هذه الانتماءات. والمشكلة الأكبر حينما يعتقد أفراد جماعة أنّهم أفضل من غيرهم، ويجب أن يكون لهم كلّ شيء ولا شيء للآخرين. وأنا لا أرى أننا يجب أن نثبت أننا لسنا طائفين وإنما علينا أن نتصرّف كذلك. وعليه فإنّ على كلّ طائفة أن تعتزّ بما هي عليه من دون التقليل من شأن الآخرين. وهذا تصرّف حضاري وثقافي وأخلاقي وغير طائفي.

كُتبت ونُشرت في 14 نيسان 2014

من هو الطائفي؟ الناخب أم المُنتخب؟

من الذي انتخب صادق خان ليكون عمدة أكبر وأعظم مدينة ليست في إنكلترا فقط بل في العالم كله؟ ومن هو صادق خان غير محام من أب باكستاني هاجر إلى إنكلترا وعمل سائق باص وربى ثمانية أبناء وكان صادق أحدهم؟، فمن الذي انتخبه؟ كلاً ليس المسلمون من انتخبوه. فعلى افتراض أن كل المسلمين منحوه أصواتهم وعلى فرض أنهم جميعاً شاركوا في الانتخابات. مع ذلك هم لا يمثلون سوى 12% من سكان لندن. إن الذين انتخبوه هم اللندنيون الذين آمنوا بشخصيته وسيرته وبرنامجه الاجتماعي والاقتصادي والإصلاحي لمدينة لندن الكبرى. وأنا متأكد من أن هناك العديد من المسلمين لم ينتخبوه لأنهم محافظون أو لأنهم من طائفة إسلامية غير طائفته.

ولعلي لا أنكر أن من أهم منجزات التغيير عام 2003، أنها أوصلت شخصية كردية لرئاسة جمهورية العراق. لا يهم إن كان شخص الطالباني أم غيره، المهم أنه لم يتم وفق العرف والتقاليد الموروثة، وهي أن يكون الرئيس عربياً. وكان الأمل أنه ربما سيكون الرئيس المقبل صابئياً أو مسيحياً أو يزيدياً أو عربياً. وبذلك نكون قد كسرنا العديد من الحواجز العنصرية والقومية والطائفية نحو نظام سياسي تعددي ديمقراطي لا طائفي.

السؤال الذي في ذهني هو كيف يتصرف أوباما كرئيس ويثبت للأمريكيين أنه ليس رئيساً أمريكياً محدداً بأجندة السود؟ هل عليه أن يتخلى كلياً عن الدفاع عن الحقوق المدنية للسود التي ما زال قسم كبير منها مهضوماً؟ أم عليه استغلال الفرصة باعتباره الرئيس المنتخب كي يرفع الظلم عن المظلومين ومنهم السود؟، ربما تبدو

المسألة محيرة بعض الشيء أو كل الشيء. إلا أنه من السهل على رئيس أبيض اتخاذ القرار من دون عقدة كونه ينتمي لفئة تعتبر أقلية. إنَّ الإنسان ميالٌ لطائفته بطبعه، أي أنه يحب نفسه وعائلته ومسقط رأسه ودينه ومذهبه وانتماءه العرقي وقوميته وبلده. وليس في ذلك أيُّ عيب أو مخالفة للأخلاق والقوانين. المشكلة هي في المبالغة بذلك كله أو في واحد من هذه الانتماءات. والمشكلة تزداد تعقيداً حينما تعتقد جماعة ما أنها أفضل من الغير وأنها يجب أن يكون لها كلُّ شيء وللآخرين لا شيء أو بعض الشيء.

أما رجل السياسة ورجل الدولة والذي يشغل منصباً عاماً فإنَّ سلوكه وأقواله وأفعاله محسوبة عليه. فعلى سبيل المثال كان من المعروف أن الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم ممن يمارسون الصلاة، ولكن لا توجد له أية صورة أو فيديو وهو يصلي، ومن ثمَّ لا تعرف إن كان يُصلي متكثراً أم مسبلاً. وعلى الرغم من بساطة هذا الموضوع إلا أنه كرئيس لكل العراقيين أثبت من دون إملاءٍ عليه أنه يحترم مشاعر الجميع. وحينما سأله أحد المسؤولين لماذا تعيَّن صابئياً (العالم عبد الجبار عبدالله) ولا تعيَّن مسلماً لرئاسة جامعة بغداد والمسلمون كثراً؟، أجابه الزعيم: أنا أعيَّن رئيساً لجامعة وليس إماماً لجامع. نعم إن رجل الدولة عليه واجب تحييد مشاعره، وواجب المسؤولية الشمولية في قراراته. إنَّه كالطبيب يعالج مرض المريض من دون أن يعرفه ويعرف انتماءه وعشيرته وطائفته. إلا أنه وللأسف الشديد فإنَّ رئيس جمهوريتنا يتصرَّف ككردي وليس كعراقيٍّ وإن رئيس وزرائنا شيعيٌّ أكثر من كونه عراقيّاً ورئيس البرلمان ملتزمٌ بمصالح مكوّنه السُّني.

إنَّ على كلّ طائفة أن تعتزُّ بما هي عليه من دون التقليل من شأن الآخرين. وهذا تصرَّف حضاري وثقافي وأخلاقي مقبول. أما من

ننتخب؟ فمسألة أخرى تعتمد بمن نثق ومن لديه البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي نراها مناسبة للجميع وليس للطائفة التي ننتمي إليها. أمّا بالنسبة لشاغلي المراكز العامة سواء كانوا منتخبيين أو معيّنين، فإنّ النشاط المكوّن المحاصصي الطائفي يجب أن يكون محرّماً عليهم، وفي حال التصرّف عكس ذلك فيجب أن يؤدي إلى حرمانه من التمتع بأيّ منصب عام.

السؤال هو هل لدينا مرشّحون مثل أوباما وصادق خان أم أنّ جميعهم مثل دونالد ترامب؟.

والسؤال الآخر هو متى يصل مستوى الناخب العراقي كمستوى الناخب الأمريكي والناخب اللندني؟.

كُتبت ونُشرت في العاشر من أيار 2016

التعددية والديمقراطية.. النجف الأشرف أنموذجاً

"يا إمام العدل يا لمالك مثيل

وسفه يحكمنا الحرامي والعميل"

أهم ما يسعى إليه المراجع الدينيون في العالم هو توحيد منهجيتهم ورص صفوفهم وتوحيد كلمتهم، ومنع أيّ تسليب أو خروج عن الإجماع. وربما نجد ذلك صحيحاً للأزهر والفاطيكان، إلا أنه ليس مطلوباً، أو ممارساً على أرض الواقع بالنسبة للمرجعية الدينية في النجف الأشرف. فأولاً لا يوجد مرجع ديني واحد في النجف الأشرف يُقلّده عموم الشيعة في العراق والعالم الإسلامي، وإن كان هناك المرجع الأعلى السيد علي السيستاني حفظه الله. إضافة للسيستاني هناك المراجع العظام، السيد محمد سعيد الحكيم، والسيد بشير حسين النجفي، والسيد محمد إسحاق الفياض، والسيد كاظم الحائري. فضلاً عن ذلك هناك مراجع في كربلاء والكاظمية وقم إيران ولبنان. وللمرجع السيد محمد حسين فضل الله رحمه الله العديد من المُقلّدين له من العراقيين داخل العراق وخارجه، حتى بعد وفاته.

يُفترض أن يكون للجامع أو المسجد، إمام يؤمّ المصلّين في أوقات الصلاة الخمسة. الأمر ليس كذلك في العتبة العلوية خلال خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين. فهناك عدة أئمة يؤمّون المصلّين في آنٍ واحدٍ وفي الموقع نفسه. أتذكّر كان يؤمّ المصلّين ما لا يقل عن ثلاثة أو أربعة أئمة، من بينهم السيد حسين الحماوي والسيد محسن الحكيم رحمهما الله وغيرهما. وعلى الرغم من أنّ الأذان للصلاة يبدأ من منارة الإمام وباستخدام المكبرات الصوتية،

إِلَّا أَنْ كُلَّ إِمَامٍ عَلَى أَرْضِ الصَّحْنِ لَدَيْهِ مُكَبَّرٌ، وَيُسَمَّى أَيْضاً "مَنَادِي الإِقَامَةِ" وَيُسَمَّى دَارِجاً بـ "المَكْبَرِجِي". وَوُضِيفَتِ الْمَكْبَرِجِيَّيْنِ، وَهُم عَادَةً أَحْدَاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا سِنَّ الْحِلْمِ، أَنْ يُكَبِّرُوا لِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَأَنْ يُكَبِّرُوا فِي الرُّكُوعِ وَالْقِيَامِ كَمَا يَسْمَعُ الْمُصَلُّونَ خَلْفَ الْإِمَامِ، لِأَنَّ عَدَدَهُمْ كَبِيرٌ وَلَمْ يَسْتَخْدِمِ الْمَيَكْرُوفُونَ حِينَذَلِكَ. وَكَنتُ حِينَئِذٍ أَسْتَمِعُ إِلَى تَكَرَّرِ "اللَّهُ أَكْبَرُ" وَ "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى" بِأَصْوَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ فِي أَنْ وَاحِدٍ، أَشْعُرُ بِخُشُوعٍ صَوْفِيٍّ تَامٍ فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ مِنَ اللَّحْظَاتِ الرُّوحِيَّةِ الْبَعِيدَةِ عَنْ مَجْرِيَّاتِ الْحَيَاةِ وَتَفَاهَاتِهَا. فَإِذَا ذَهَبْتُ إِلَى صَحْنِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ لِلصَّلَاةِ، فَإِنَّ بِإِمْكَانِكَ أَنْ تَخْتَارَ وَرَاءَ مَنْ تَصَلِّي. فَالْمَرَاكِجُ الْعِظَامُ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ، كُلُّ مَنْهُمْ لَهُ مُقَلِّدُونَ وَاتِّبَاعٌ وَمُؤَازِرُونَ، يَصِلُونَ وَرَاءَهُ. وَكَلَّمَا كَثُرَ عَدَدُ الْمُقَلِّدِينَ وَالْمُصَلِّينَ وَرَاءَ الْمَرْجِعِ، أَزْدَادَتْ مَكَانَتُهُ بَيْنَ أَقْرَانِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ. حَيْثُ أَنَّهُ تَبِعاً لِعَقِيدَةِ الْمَذْهَبِ الْجَعْفَرِيِّ، يُفْتَرَضُ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ بَالِغٍ أَوْ بَالِغَةٍ مُجْتَهِدٌ يَقْلِّدُهُ، وَيَسِيرُ عَلَى نَهْجِهِ فِي شَرْحِ الْأُمُورِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْعِبَادِيَّةِ وَالْمُمَارَسَاتِ الْيَوْمِيَّةِ، حَتَّى مَنْ بَيْنَهَا مَتَى يَبْدَأُ شَهْرَ رَمَضَانَ وَمَتَى يَكُونُ الْعِيدُ.

كَذَلِكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَرْجِعٍ رِسَالَةً وَبَحْوثاً وَكُتُباً وَمَدْرَسَةً فِكْرِيَّةً مُتَمَيِّزَةً، وَطُلَّاباً وَمَكْتَباً وَ"بَيْتَ مَالٍ". بَيْتُ مَالٍ يَتَسَلَّمُ الْخُمْسَ وَالزَّكَاةَ وَالتَّبَرُّعَاتِ مِنَ الْمُقَلِّدِينَ، وَيَنْفَقُهَا كُلُّ مَرْجِعٍ بِمَا يَرَاهُ مُنَاسِباً لِمَدَارِسِ الْعِلْمِ وَلِمُنَاحِ دَرَاثِيَّةِ طُلَّابِ الْحُوزَةِ، وَلِدَوْرِ الْإِيْتَامِ وَالْفُقَرَاءِ وَالْأَرَامِلِ وَالْمُعَوِّزِينَ. وَكُلُّ مَنْ هُوَ لَاءَ الْمَرَاكِجِ يَعْمَلُ بِاسْتِقْلَالِيَّةٍ تَامَةٍ عَنِ الدَّوْلَةِ وَعَنِ الْمَرَاكِجِ الْآخَرِينَ.

إِضَافَةً لِلتَّعَدُّدِيَّةِ فِي الْمَرَاكِجِ الدِّينِيَّةِ هُنَاكَ تَعَدُّدِيَّةٌ فِي الْمَوَاقِبِ الْحُسَيْنِيَّةِ، الَّتِي تَعْمَلُ أَيْضاً بِاسْتِقْلَالِيَّةٍ تَامَةٍ عَنِ الدَّوْلَةِ، وَعَنِ الْمَوَاقِبِ الْآخَرَى وَعَنِ الْمَرَاكِجِ الدِّينِيَّةِ. وَالْإِسْتِقْلَالِيَّةُ هُنَا تَعْنِي احْتِرَامَ الْغَيْرِ مِنَ الْأَشْخَاصِ وَالْمَوْسُوسَاتِ، وَلَا تَعْنِي الْإِسْتِغْنَاءَ عَنْهَا أَوْ عَدَمَ

اعتبارها أو تحديها. ولم يحتكر أيُّ مرجع ديني حق الاجتهاد والولاء لنفسه أو لمكتبه أو لرسالته. لذا فإنَّهم قدموا، وأظن أنَّهم ما زالوا يقدمون أنموذجاً حياً للتعايش السلمي والانفتاح الفكري والتعددي يجب أن يحتذى به.

إذاً التعددية في الاجتهاد والتقليد، وتعدّد المراكز الدينية، وتقبّل وجود أكثر من مرجع ديني في الزمان نفسه والمدينة نفسها وللعقيدة الدينية نفسها، هو مشهد حضاري ونموذج يستحق أن يعمّم على بقية الأنشطة سواء الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى السياسية. كذلك علينا ألا ننسى بأن مدينة النجف الأشرف أعطتنا أنموذجات عدّة عبر التاريخ، حيث قدمت لنا أحياء النجف القديمة أول دستور عراقي يحكم العلاقات بين أطراف (المحلات الرئيسية) في النجف ويسمى "دستور حي البراق في النجف" عام 1918 (راجع اسحاق النقّاش، شيعة العراق، دار المدى، دمشق، ص: 515 - 516). كذلك فإنَّ الانفتاح الفكري في مدينة النجف يتقبّل حتى نشاطات وفعاليات سياسية للقوى العلمانية، من دون إبعاد وتهميش، وإلا كيف تقبّل أهالي ومرجعيات ووجهاء مدينة النجف أن يُسمى شارع بإسم الشهيد "سلام عادل"؟ وفي هذا العام نزل موكب شباب "هيئة ثوار النجف الأشرف" ودخل صحن العتبة العلوية بمناسبة ذكرى استشهاد الإمام، بهذه الرّدات التي تمجّد انتفاضة تشرين وتخلّد شهداءها:

من أبو الفقره علي هذا المدد ثابتة بتشرين إلك راية وعهد
ثورة ننصب مو عزاء إحنه شعب الشهداء
وسيف ابن ملجم نحر شبانه

يا إمام العدل يالمالك مثيل وسفه يحكمنا الحرامي والعميل
ساحة الحبوبى تشهد والنجف لوحة من دمنابرها ما نشف

ثورة ضد الفاسدين يا نصير الثائرين
وسيف ابن ملجم نحر شبانه



كُتبت ونُشرت في العاشر من أيار 2021

الولاء لمن؟

سألني أحد الأصدقاء سؤالاً عابراً: لمن تُعطي ولاءك، للوطن أو للدين أو للطائفة أو للقومية أو للعقيدة السياسية؟ كُنَّا في مناسبة اجتماعية بين مجموعة من الأصدقاء، والصديق العزيز فاجأني بهذا السؤال أمام جمع من الحضور من المعارف والأصدقاء. ولربما سؤال كهذا يُخرج أو يُربك أو يُؤدي إلى إجابات مربكة أو غير مقنعة معظم الأحيان. لم أتردد في الإجابة عن هذا السؤال، لأنني سبق أن فكّرتُ به ملياً، ويدور في ذهني كثيراً، خاصة ونحن نعيش في عالم مليء بالصراعات والتناقضات التي معظمها مفتعلة وتافهة ومؤلمة لجسامة مردوداتها السلبية التي تبقى آثارها لأجيال وأجيال مقبلة.

مما لا شكَّ فيه، أننا جميعاً من لحم ودم ومشاعر وتاريخ وذاكرة لا تنمحي منها التجارب الموقفة ومنها الذكريات الأليمة، التي نمرُّ بها في المراحل المتعددة من حياتنا. ولكن الإنسان لديه عقل ومبادئ وآراء سياسية وأخلاق وتربية عائلية واجتماعية تضعه ضمن إطار معين لسلوك ورأي في الحياة يُحدِّد موقفه من الأحداث التي يمرُّ بها واحداً تلو الآخر، ومن المفروض أن تشكّل له حصانة ودرعاً وأقياً كي لا ينساق بمشاعر عاطفية بحتة نحو الانضمام لخندق مناهض للمبادئ الإنسانية.

ولكي أستطيع أن أعبر عن موقعي، أودُّ أن أذكر حادثة ربما تبدو بسيطة إلا أنها توضح ما أريد أن أصل إليه. ففي عام 1968، جرت مباراة نهائي كأس العالم العسكري بكرة القدم، وكانت بين الفريق التركي والفريق اليوناني ليتنافسوا على ملعب الشعب في بغداد، من أجل الفوز بالكأس لتلك الدورة. والكل يعلم طبيعة العلاقة الحساسة لا بل العدوانية بين تركيا واليونان، نتيجة لتاريخ مثقل بالحروب بينهما.

ومن الطبيعي جداً أن يكون الجمهور البغدادي، وهو الحاضر الوحيد على مدرجات الملعب، مُشجّعاً برمته للفريق التركي باعتباره فريق الدولة المسلمة والمجاورة للعراق ولوجود تاريخ مشترك لمئات السنين. وهذا ما حصل بالفعل. ولكن حينما حقق الفريق اليوناني تقدماً على الفريق التركي، بدأ الحماس يتغلّب على الفريقين، وأخذ الفريق التركي يلعب بخشونة، تزداد قسوة لحظة بعد لحظة، من بينها الدفع المتعمّد والتكسير، وغير ذلك من اللعب غير الودّي. وكان من الملاحظ أن الجمهور بدأ تدريجياً يفقد حماسه للفريق التركي، ليتحوّل إلى جمهور محايد. الجمهور العراقي بأخلاقه الكريمة وحبّه لكرة القدم والأخلاقيات الرياضية، لاحظ أن الفريق اليوناني، احتفظ بأناقته في الملعب، ولم ينحرف ليجابه الفريق التركي بأسلوبه نفسه في التكسير المتعمّد واللعب من دون أخلاق رياضية. في هذه الأثناء بدأت مشاعري تتغير وأمنيّاتي تحولت إلى الرغبة في أن يفوز الفريق اليوناني، وليس مستغرباً أن شاركني في ذلك كل الجمهور العراقي في تشجيع الفريق اليوناني الذي فاز بأربعة أهداف ضد هدف واحد، بفضل تشجيع مدرجات الملعب له.

أرجو أن يكون هذا المثال كافياً لتوضيح لمن يكون ولائي. نعم ومؤكّد أن يكون ولائي لأبناء جلدتي، لأبناء وطني، لأبناء طائفتي، لأبناء قوميتي، حينما يكونون على حق، وليس ولاءً مطلقاً غير مشروط. يقول المثل: أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب. وهذا مثلاً على الولاء المطلق غير المشروط من دون معرفة الحق من الباطل. وفي اعتقادي أن هذا القول ما زال له أنصاره وأتباعه ومؤيدوه، للأسف الشديد. وهو ولاء ذو نزعة جاهليّة غير حضاريّة.

إذاً الولاء الأول والأخير هو للإنسانيّة، وللأخلاق، وللعدالة، وللحق. طبعاً يبدو ذلك تهرباً ذكياً بدل الإجابة بصراحة عن السؤال. وعودة

إلى سؤال الصديق العزيز، وكما قلت حول سؤاله إذا خُيِّرْتُ بين الوطن والدين، وبين الدين والطائفة، و... إلخ. جوابي كان، إذا كان وطني على حق، وديني على حق، ومذهبي على حق، فإنَّ المفروض ألا يحدث صراع أو تناقض بينهما. وإذا حدث صراع أو تناقض بينهما، فمن واجبنا أن نتعرّف على الحقيقة بحياديّة لتحديد الموقف المناسب، وليس بنغمة أنا وأخي على ابن عمي.

كُتبت ونُشرت في 25 تشرين الأول 2021

ثقافة العقلاء ومنهج الجهلاء

كلّنا يعلم أنّ الأمم لا تنهض إلا بنتاج علمائها ومتفقيها ومصلحيها. وفي ذلك لم تختلف نهضة الشرق عن الغرب. فلم تنهض الحضارة الإغريقية إلا بفلاسفتها كسقراط وأفلاطون. ولم يبقَ من الإمبراطورية الرومانية بعد انحسارها سوى نتاج معماريها ورساميها ونحاتيها. وماذا بقيَ من الحضارة البابليّة غير بقايا جنائن بابل المعلّقة ومسلة حمورابي وقوانينها وأحكامها؟.

إنّ الذي نريدُ أن نقوله هو أنّ للمتقّفين والعلماء دوراً رياديّاً وقياديّاً في رُقّي الأمم وتقدمها. وإنّ لم يكن هناك متقّفون أو علماء في زمن ومكان معيّنين فإنّ تلك البقعة من الأرض ستكون جرداء خاوية. وأنّ الفرد والمجتمع سيتحرّكان ضمن نوازع وحوافز فطريّة لا ترقى عن الأكل والشرب والسعي إلى الإثراء.

إنّ المتقّفين والعلماء لا ينتمون إلى زمان معيّن ولا إلى مكان محدد. فهم أمميون بطبيعتهم. فحينما نقرأ لعظماء الكتاب لا نجدهم يتحدثون عن شؤون محلّية أو إقليميّة، ولا دينيّة أو طائفية، ولا قوميّة أو عنصريّة. إنّما يتحدثون ويكتبون عن المشاعر والأحاسيس الإنسانيّة، ويكتبون عن المعاناة البشريّة عبر العصور. إنّهم يدرّسون ويُدّرّسون السلوك الإنساني ويميّزون ما بين الخير والشر، وبين ما هو مفيد وما هو مضر. إنّهم يدعون لنهضة الأمم وليس للبلدة أو المحلة أو الوطن الذي ينتمون إليه.

فحينما نقرأ جمهوريّة أفلاطون لا نجد فيها أيّ شيء عن الإغريق. وعندما نطالع مقدّمة ابن خلدون نجد ما فيها مناسباً لكل زمان ومكان. وهل كان شكسبير يتحدث عن صراع النفس البشريّة في بريطانيا فقط؟ وكذلك الحديث عن نجيب محفوظ ودوستويفسكي وهيجل ونييتشه وكارل ماركس.

ما أعذبَ القراءة لجبران خليل جبران وأمتعها، هل هي لبنانيّة أم أمريكيّة؟ وهل قصيدة القدّس لمظفر النواب كانت موجهة للشعب العراقي؟ وهل قصائد نزار قباني المغنّاة من نجاة الصغيرة وعبد الحليم حافظ وكاظم الساهر سورّيّة أم مصريّة أم عراقيّة؟ وكذلك لم تكن أحاديث "سلامة موسى" موجهة إلى الشباب المصري فقط، بل كُنّا في العراق نقرأها ونناقشها في حلقاتنا الثقافيّة. وحينما كان صوت أم كلثوم يصدح على ضفاف نهر النيل كُنّا نسهُرُ معها على شواطئ الرافدين. ولم يكن المقصود بنصب الحرية للنحات الخالد جواد سليم التعبير عن ثورة تموز عام 1958 فقط، بل أراد فيه أن يحكي القصة الطويلة لمعاناة البشريّة جمعاء عبر العصور.

وعلى المنوال نفسه يمكن التحدّث عن العلماء الذين ابتكروا العتلة وآلة الطباعة، وقوة البخار والتلفون والسيارات والطائرات والنفوذ إلى الفضاء وتطوير الطب والدواء والكومبيوتر والاتصالات التي لا حدود لها. ألم يستفد من ذلك الأوروبي والأمريكي؟ العربي والأعجمي؟ الآسيوي والافريقي؟ نعم إنّ العلوم والعلماء كانا في خدمة البشريّة جمعاء.

وكذلك الأديان، السماويّة منها وغير السماويّة لم تقتصر على مخاطبة أمة أو قوم محدّدين بالذات. فالبوذيّة والمسيحيّة واليهوديّة جاءت لكلّ البشر، أما الإسلام فقد كان واضحاً ومباشراً في عدم تفريقه بين الشعوب والأمم وعدم الإساءة لمعتنقي الأديان الأخرى، (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا).

وإنّ كان يحلو للأمم أن تتفاخر بأنّ هؤلاء المثقفين والعلماء هم من أبنائها، إلا أنّ عظمة الإنجازات التي يسعى إليها المثقفون والعلماء والمصلحون لا يمكن تأطيرها وحصرها وهي مُلك لعموم البشريّة وفخر للإنسانيّة جمعاء. وللأسف الشديد نرى أشباه المثقفين هذه

الأيام والسنين يعتلون الفضائيات وينشرون الجهل والكرهية والحدق بين أبناء الوطن الواحد. ويتفننون بوضع الخطوط الحمر والخضر، ثم يصبغونها باللون الأسود القاتم المظلم ويقولون إنّ هذا منا وذلك علينا وهذا حلال وذلك حرام. ويرجعوننا لأمر حدث قبل آلاف السنين ليكفّروا هذا الفريق ويلعنوا هؤلاء الأشخاص. ويقللون من حجم البشر ويهينون كرامته الإنسانية لأته وُلِدَ في هذه البقعة من الأرض ولم يولد في تلك. فهذا عربيٌّ وذاك كرديٌّ وهذا مسلمٌ وذاك نصرانيٌّ. حتى وصلنا لمرحلة عجيبة في حياتنا حيث أخذ الناس يسألونك حينما تتعرّف عليهم وبكلّ وقاحة هل أنت شيعيٌّ أم سُنيٌّ؟ وهل لحم طعامك حلال أم حرام؟ ويتدخّلون في تفاصيل معتقداتك الشخصية وحياتك اليومية.

فأين تلك الثقافة من هذه؟ وأين العظام من الأقزام؟ وأين الرجال من أشباه الرجال؟ وأين العلماء من الأثرياء؟ وأين الفلسفة والحوار من القتل العشوائي والمفخخات؟ أين حكماء القوم من جهلهم؟ وأين كاتبو الأطروحات من مهاترات البرامج اليومية التي أنهكت واستهلكت الاهتمام اليومي في الأحداث وسمّمت المناخ وأجهضت محاولات الحوار بين المثقفين والروّاد ومنحت المراهقين أسباباً كافية كي يقتلوا على الهوية ويضعوا المتاريس بين محلة وأخرى ويهجّروا الناس من مدنهم إلى خيام ينصبها لهم الآخرون؟ أين غاندي من البغدادي؟ وأين آينشتاين من بن غوريون؟ وأين النهار البهيج من ظلمة القبو المخيف؟، أين الإعلام الذي يتفقنا وينير الطريق إلى الأجيال الناشئة؟.

إنّنا نعيش في مناخ الإعلام الذي يُحاكي أسوأ ما فينا ويذكرنا بأننا لسنا عراقيين وإنما عرب وأكراد وشيعة وسنة. وإنّنا لسنا لبنانيين وإنما دروز وسنة وشيعة. ولسنا مصريين وإنما مسلمون وأقباط. وإنّنا لسنا سوريين وإنما علويون وغير علويين. نعم ذكرونا من نحن

كي نحتفل بذلك ونعتز به، ولكن لا تحرّضونا على بعضنا البعض، ولا تقل لي بأنّي أفضل من الآخرين بل ذكرني بمقولة الإمام علي (ع): "من لم يكنْ لك أخ في الدين فهو أخ لك في الإنسانيّة".

كُتبت ونُشرت في 6 نيسان 2016

الاقتصاد والسياسة

بيع ممتلكات الشعب العراقي

تجربة التخبُّط والتدهور الاقتصاديَّة العراقيَّة

كورونا وخصخصة الرعاية الصحيَّة

أمن الموارد المائيَّة: مشكلة عراقيَّة ليست إلا

بيع ممتلكات الشعب العراقي

باشِرَ العهدُ السابق منذ أواسط الثمانينيات بخطوات باتجاه خصخصة الاقتصاد العراقي عن طريق بيع ممتلكات الدولة التي هي بعبارة أدق ممتلكات الشعب العراقي وثروته الوطنيّة. وفي حينها كانت الأسباب الرئيسيّة هي انشغال الدولة في حرب لا نهاية لها. وبعد ذلك عُزيت أسبابها إلى المقاطعة التجارية والحصار الاقتصادي. وكانت الصفقات تتمّ بهدوء والمستفيد الأول والأخير عائلة صدام وأقرباؤه وزمرة المتفاعلين معهم. وبموجب ذلك تمّ مثلاً بيع معمل الطين في مدينة الحرية لعائلة خير الله طلفاح.

وقد ازدادت الدعوة لخصخصة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 نتيجة للنفوذ الأمريكي ورجوع العديد من العراقيين كسماسرة للمستثمرين الأجانب. ولذلك فقد أرسيت كل المقاولات والعقود سواء في قطاع النقل والمواصلات، التليفونات، النفط، توريد المواد الغذائية، وحتى جمع القمامة الى شركات أجنبيّة تركيّة، كويتيّة، مصريّة امريكيّة واوربيّة وحُرِمَت منها الشركات العراقيّة.

لَعِبَ هذا العاملُ دوراً فعّالاً في كسر الدور الريادي للقطاع العام وفي الوقت نفسه أدلّ وأفقرَ القطاع الخاص وحوله لقطاع طفيليّ يعيش على الكومسيون والأزمات وفتات السياسيين والشركات الأجنبية. وحينها الكل يتحدث عن مشاريع كبرى وعظمى فوق طاقة القطاع العام والخاص العراقيين. وللأسف كانت خطأ سياسياً ولعبة تجاريّة ما زال العراق ينتظر نتائجها.

وقد يتحدث القائل عن بيروقراطية القطاع العام وعدم كفاءته وكثرة العاملين فيه وقلة إنتاجيتهم. ولنفرض جدلاً أن كل هذا صحيح. ولنراجع ما أنجزه القطاع الخاص طيلة ثلاث عشرة سنة. الجواب معروف لدى الجميع فإنّ الإنجازات تنحصر في هدر الموارد الماليّة

وتمويل التيارات السياسيّة التي نشرت الروح العنصريّة والطائفية المؤدية إلى انعدام أبسط ما هو مسؤولية عنه الدولة: الأمن والخدمات. وأدى إلى ظهور طبقة جديدة من الأثرياء الذين لا ولاء لهم للعراق، ومن ثمّ فإنّهم لا يبنون إعادة استثمار ما سرّقه في مشاريع صناعيّة أو زراعيّة أو تجاريّة.

كان بالإمكان التغلّب على مواطن ضعف القطاع العام من خلال زجّه في عملية البناء والتطور خاصة إذا كان الوعي السياسي الجديد لا يسمح بالمحسوبيّة والمنسوبيّة ويحمل شركات القطاعين العام والخاص المسؤولية كاملة لما تعاقدوا عليه. لقد جرى عمداً عزل منشآت القطاع العام الصناعيّة منها والتجاريّة عن لعب أيّ دور في العراق الجديد تمهيداً لتصفيتها وتحويل أموال الشعب ومصادر خدماته الأساسيّة لأيدي لصوص كبار مصانين غير مسؤولين يذهبون خيرات البلد بكفاءة نادرة ويفلتون من الحساب إلى الأبد. وكذلك عزل القطاع الخاص العراقي المحلي المنتج سواء في قطاع المقاولات أو الخدمات، لصالح شركات أجنبية من الدرجة العاشرة لا شيء بسهولة التفاعل معها وتقاسم الأرزاق غير المشروعة.

وهنا لا بدّ لنا من أن نرفع صوتنا ونذكّر السياسيين القائمين على تشريع قوانين بيع ممتلكات الشعب بسعر التراب، ادرسوا ما حصل لروسيا ومصر والجزائر من ضياع وهدر وسرقة بأسم الخصخصة. إنّ الاقتصاد لا ينمو حينما تنتقل ملكيّة مصنع من اسم لآخر أو تحويل مزرعة من تعاونيّة إلى خاصّة وإنما الاقتصاد ينمو حينما نبني مصنعاً آخر ونستصلح أرضاً بوراً ونحوّل القصور الرئاسيّة إلى نوادٍ اجتماعيّة ورياضيّة ودور ايتام ودور عجزة. فالسؤال المحيّر هو لماذا لا يبني القطاع الخاص مصانعه ومزارعه وأسطوله البحري والجوي بنفسه وحتى بمساعدة الدولة؟، ولماذا يفضل أن

يشتري ما هو قائم ومُنتج من الدولة؟، والأكثر حيرة هو لماذا تشجّع الدولة ذلك؟ أم أنّ هذه الأسئلة غير محيرة؟.

كُتبت ونُشرت في 16 شباط 2016

تجربة التخبّط والتدهور الاقتصادية العراقية

تظاهر عمّال وموظفو معمل سمّنت كركوك احتجاجاً على الخطط الرامية لتحويل المعمل من مؤسسة قطاع عام إلى مؤسسة استثماريّة أو بعبارة أوضح خصخصتها. ولربما يتبادرُ إلى الأذهان أنّ المعمل الذي يضم 1200 عامل وموظف عراقي في حالة من التردّي الفني والاقتصادي ولا بدّ للتخلّص منه. المشكلة أن هذا المعمل من أكثر معامل الاسمنت العراقيّة تقدّماً من الناحية الفنيّة وأنّه حازَ على العديد من الشهادات المحليّة والدوليّة التي تشهد له بذلك ومنها شهادة علامة الجودة من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعيّة العراقيّة وشهادة الجودة العالميّة (الأيزو) من "هيئة الاعتماد البريطانيّة". السؤال هو كيف يجرؤ الفاسدون للتخطيط للاستيلاء على ثروة العراق والعراق يعيش في أزمة أمنيّة واقتصاديّة وسياسيّة كبرى وخاصة كركوك؟.

نعم إنّ التحولات السياسيّة تؤدي إلى تغيير في السياسة الاقتصاديّة، وإنّ الأزمات الاقتصاديّة تتطلب حلاً جديداً ربما غير معتادة أو ربما تجريبية أو حتى تحمل الكثير من المخاطر في طياتها. ولكن السؤال هو من المستفيد ومن المتضرر من هذه الحلول؟ وهنا أودّ أن أذكر أحد هذه النماذج العالميّة. كانت روسيا تعاني من أزمة كهرباء خانقة إبّان ثورة أكتوبر عام 1917. وعليه طلب لينين أن يجدوا له أفضل مهندس كهرباء في روسيا. كان الجواب: أفضل مهندس كهرباء معارض للبلشفيّة وهو مختفٍ عن الأنظار. طلب لينين أن يبحثوا عنه فوجدوه وكان يعمل سائق ترام. اعتقلوه كي يأخذوه إلى لينين. أوضح لينين للمهندس أنّه لا يريد منه أن يكون بلشفيّاً وإنّما يريد منه أن ينشر الكهرباء في روسيا. شجّع هذا المواطن المعارض للنظام أكبر خزانٍ مائيّ لتوليد الطاقة الكهربائيّة ما زال يعمل حتى الآن. ذهب النظام السوفيتي وبقيت الكهرباء التي صمّمها ونفذها

تكنوقراط معارض. ما أعظم لينين في اختياره؟، وما أعظم المواطن المعارض الذي شيدّ الكهرباء؟!.

أمّا التجربة العراقية في هذا المضمار فمختلفة جداً. حيث بدأت حينما باشر العهد السابق منذ أواسط الثمانينيات بخطوات باتجاه خصخصة الاقتصاد العراقي عن طريق بيع ممتلكات الدولة التي هي بعبارة أدق ممتلكات الشعب العراقي وثروته الوطنية. حينها كان السبب الرئيسي هو انشغال الدولة في حرب لا نهاية لها. وازدادت الدعوة لعولمة وخصخصة الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، نتيجة للنفوذ الأمريكي ورجوع العديد من العراقيين كسماسرة للمستثمرين الأجانب. فبدلاً من أن يبحثوا عمّن سيطور الاقتصاد العراقي، وزعوا الوظائف والموارد لهم ولعوائلهم ومن لفّ لفّهم. ولذلك فقد أرسيت كل المقاولات والعقود في قطاعات النقل والمواصلات والتلفونات والنفط وتوريد المواد الغذائية وحتى جمع القمامة إلى شركات أجنبية تركية وكويتية ومصرية وأمريكية وأوربية وحُرمت منها الشركات العراقية سواء في القطاع العام أم القطاع الخاص.

لقد لعبت العولمة دوراً فعالاً في كسر ما تبقى من قوة القطاع العام، وأذلت وأفقرت القطاع الخاص وحولته لقطاع طفيلي يعيش على الكومشن والأزمات وفتات السياسيين والشركات الأجنبية. وحينها كان السياسيون الجدد يتشدّقون بالتحدث عن مشاريع كبرى وعظمى فوق طاقة القطاع العام والقطاع الخاص العراقيين. وللأسف كانت لعبة كبيرة وخطأ سياسياً واقتصادياً ما زال العراق يعاني من نتائجه. وأضحى القادة الجدد مشغولين في الكسب الحرام وإشاعة الطائفية وتهديم الاقتصاد العراقي الذي ينتج خمسة ملايين برميل نفط يومياً وقدرة لتصدير أربعة ملايين برميل نفط يومياً ويبحث عمّن يمنحه قروصاً لدفع فواتير الرئاسات والأقاليم ورؤساء الكيانات السياسية والعشائرية والطائفية.

كان يجب أن يتمّ إعمار العراق على ثلاثة محاور:

قصير الأمد:

تشجيع وإسناد القطاع الخاص الصناعي والخدمي لإعادة تأهيل ما يمكن تأهيله وتوفير ما يتطلبه ذلك من أدوات احتياطية ومواد أولية وبالإفادة من الخبرة الإدارية والفنية العراقية. وكان ذلك قد أدى إلى تشجيع القطاع الخاص في مجالات المواصلات والنقل والصحة وجمع القمامة والماء والكهرباء وغيرها.

وكذلك تقوم منشآت القطاع العام بإعادة تأهيل نفسها عن طريق الصيانة والتصليح واستيراد المواد الاحتياطية المطلوبة. وكان بإمكان القطاع العام بإمكانياته الهائلة أن يأخذ على عاتقه لعب دور إيجابي، لتلك المرحلة الانتقالية.

متوسط الأمد:

وهو ما يمكن لكلّ من القطاعين العام والخاص إنجازاه خلال خمس سنوات مقبلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر تقوم الدولة بتشجيع وتمويل القطاع الخاص ضمن ضوابط قانونية ومالية في قطاع المواصلات والنقل البري، فيما يقوم القطاع العام ببناء البنى التحتية لهذا القطاع مثل بناء الجسور والقناطر وفتح طرق برية ومدّ سكك حديد بين المحافظات ومع الدول المجاورة.

بعيد الأمد:

وهو ما يمكن أن يُتوقّع إنجازاه خلال عشرين عاما مقبلة. وهو التفكير ببناء سدود وأحواض مائية لمعالجة مشكلة المياه مع الدول المجاورة. مشاريع الاستثمارات النفطية وتصنيع مشتقاتها كوقود السيارات والغاز السائل. مشاريع ري وبزل واستصلاح أراضٍ. كيفية الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي لزراعة المحاصيل

الزراعية الأساسية مثل الحنطة والرز. كيفية تشجيع وخلق مشاريع صناعية تعتمد على مواد أولية يزخر بها العراق مثل المنتجات النفطية، السمنت، الطابوق، تعليب مياه الشرب والمواد الغذائية. كذلك معالجة التصحر من خلال شق القنوات المائية وبناء الأحزمة الخضراء عن طريق زراعة النخيل والحمضيات والأشجار التي تقاوم الريح والجفاف.

كل ذلك لا يستطيع أن يقوم به القطاع العام أو الخاص بمفرده. إن هذا النوع من المشاريع الضخمة يستحق أن تسهم فيه الخبرات الدولية والشركات العالمية المختصة، وليس السمسارة في عمان والمشايخ في الخليج والأمراء في السعودية. وقد يتحدث القائل عن بيروقراطية القطاع العام وعدم كفاءته وكثرة العاملين فيه وقلة إنتاجيتهم. ولنفرض جدلاً أن كل هذا صحيح. ولنراجع ما أنجزه القطاع الخاص طيلة ثلاث عشرة سنة؟ الجواب معروف لدى الجميع فإن الإنجازات تنحصر في استيراد أرذا أنواع البضائع من الصين وهدر الموارد المالية وتمويل التيارات السياسية التي نشرت الروح العنصرية والطائفية المؤدية إلى انعدام أبسط ما هو مسؤولية عنه الدولة: الأمن والخدمات.

كان بالإمكان التغلب على مواطن ضعف القطاع العام من خلال زجه في عملية البناء والتطور خاصة إذا كان الوعي السياسي الجديد لا يسمح بالمحسوبية والمنسوبية ويحمل شركات القطاعين العام والخاص المسؤولية كاملة عما تعاقدت عليه. إن بريمر ومن كان حوله قاموا عمداً بعزل منشآت القطاع العام الصناعية والتجارية عن لعب أي دور في العراق الجديد تمهيداً لتصفيته وفتح الآفاق أمام الشركات العالمية وتحويل أموال الشعب ومصادر خدماته الأساسية لأيدي لصوص كبار مصانين غير مسؤولين ينهبون خيرات البلد

بكفاءة نادرة ويفلتون من الحساب إلى الأبد. وكذلك تمّ عزل القطاع الخاص العراقي المحلي المنتج سواء في قطاع المقاولات أو الخدمات لكي تتاح الفرصة كلياً للشركات الأجنبية وسماستها ممن هم سياسيون في النهار، ومقاولون في الليل والذين يعقدون الصفقات في أروقة الصالونات الحمر.

وهنا أودُّ أن أرفع صوتي وأذكّر السياسيين القائمين على تشريع قوانين بيع ممتلكات الشعب بسعر التراب، ادرسوا ما حصل لروسيا ومصر والجزائر من ضياع وهدر وسرقة بأسم الخصخصة والعولمة. إن الاقتصاد لا ينمو حينما تنتقل ملكية مصنع من اسم لآخر، من القطاع العام إلى الخاص أو العكس، وإنما الاقتصاد ينمو حينما نبني مصنعا آخر، ونستصلح ونروي أراضي كانت غير صالحة للزراعة. إنّ العراق يحتاج حالياً لجهود إعادة بناء واسعة. فنحن بعد ثلاثة عشر عاماً من التغيير ما زلنا دون الصفر. فالقطاعان العام والخاص عليهما مسؤولية البناء المشترك والمتكامل بينهما.

هناك مشاريع لا تعد ولا تحصى فدعونا نبني مشروعاً جديداً، حيث أن بيع المشروع القديم لمالك جديد لن يحلّ المشكلات القائمة بل ربما يعقدها ويؤخرها. فعلى سبيل المثال لا الحصر إنّ خصخصة معمل سمنت السماوة لم يرفع من طاقته الإنتاجية. كان الأجدى بالدولة أن تشجع ذلك المشتري على بناء سمنت سماوة 2، كي يكون هناك مصنعان وطاقتان ومنافسة وتكامل والبقاء للأفضل.

كُتبت ونُشرت في 25 أيار 2016

كورونا وخصخصة الرعاية الصحيّة

منذ بداية القرن العشرين كانت الرعاية الصحيّة من بين أهمّ الواجبات والخدمات التي تقدّمها الحكومات لشعوبها. إذ كانت المستشفيات والمستوصفات والعيادات الشعبيّة من بين أهمّ المراكز الصحيّة وأفضلها في تقديم الرعاية الطبيّة لمواطنيها. وهذا لا يمنع من أن الأطباء والممرضين كانوا يقدمون خدمات بعد انتهاء الدوام مساءً في عياداتهم أو في زيارات منزليّة للمرضى غير القادرين على التحرك. وهذا ما كان عليه الوضع في معظم دول العالم. إلا أنه بعد تحول روسيا من دولة قيصريّة إلى دولة اشتراكية حوّلت الخدمات الطبيّة لتكون من الخدمات التي تقدّمها الدولة حصريّاً لمواطنيها. تبعها بعد ذلك الدول التي انضمت إلى الاتحاد السوفيتي ثم الدول الأوربية الشرقية مثل بولونيا وبلغاريا وچيكوسلوفاكيا التي كانت ضمن الساتلايت السوفيتي.

أمّا بالنسبة للدول النامية مثل مصر وسوريا والعراق فإنّ الرعاية الصحيّة كانت من أوليات اهتمام الدولة. حيث الكل يعرف أنه في بغداد كانت مستشفى المجيديّة وكذلك مصحّ للعزل (الكرنتينه) من الأمراض المعدية، والتي أسسها الوالي العثماني عبد المجيد باشا ثم طوّرت وتحوّلت إلى المستشفى الملكي عند تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وسُمّيت بالمستشفى الجمهوري بعد ثورة 14 تموز 1958. ومن بين المشاريع التي خطط لها مجلس الإعمار في العهد الملكي واستكملت بعد ثورة تموز، كانت إضافة مدينة الطب في بغداد وإنشاء مستشفيات متخصصة ببعض الأمراض وفي المحافظات، ومنها مستشفى الفرات الأوسط في الكوفة. وكانت هناك مستشفى متخصصة للأمراض العقلية ومستشفى التويّثة للأمراض المعدية والتي تستخدم لعزل المرضى الذين يصابون بأمراض معدية

مثل الجدري أو السل. فضلاً عن التوسّع الهائل في كليّات الطب والصيدلة وطب الأسنان وبكالوريوس التمريض.



مستشفى المجيدية عام 1900

كانت الدولة في العهود الملكية في مصر والأردن والعراق تقدّم أهم الخدمات الأساسية للحفاظ على المجتمع ولتطويره وهي: الأمن والأمان، التربية والتعليم بضمنها التعليم الجامعي، والرعاية والخدمات الطبيّة، وأخيراً توفير السلع التموينيّة مثل الخبز والرز والسكر والشاي. وأرجو أن أعيد التذكير بأنّ هذه الدول لم تكن اشتراكية ولا شيوعية وإنما هي "دول" بمعنى الكلمة من هذه الناحية.

ومن بين ضحايا الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وتغيّر الأوضاع السياسيّة ما قبل الربيع العربي وما بعده هو اضمحلال

دور الدول في رعاية شعوبها. ومن بين أهم الأسباب لذلك أنَّ العديد من الدول تحوّلت إلى دكتاتوريات مقيّنة خنقت الأنفاس مثل مصر وسوريا والعراق، أو ديمقراطيات طائفية ومحاصصية فاسدة مثل لبنان وعراق اليوم. ونتيجة لهذين النموذجين اللذين أصبحا السمة الغالبة على طبيعة السلطة في عموم دول العالم الثالث، نما شعورُ بعدم الثقة في الدولة وكلّ ما تقدمه من خدمات ومنها الخدمات الطبية. وإذا أردنا أن نأخذ العراق أنموذجاً فإنّ الدولة ما بين عامي 1979 - 2003 لم تهتم بالخدمات وإنما ركّزت على الحروب وعلى الحفاظ على عرش السلطة. ومنذ 2003 ولغاية اليوم، فإنّ الطبول تُقرع لتنمية القطاع الخاص في كافة المجالات ومنها الخدمات الطبية. إلّا أنّ الفساد المالي والمحاصصة والتصور الخاطئ الذي قدمه بريمر بأنّ الدولة غير مسؤولة وامنحوا الفرصة للقطاع الخاص، أدت دورها بشكل فعّال لانكفاء ما تبقى من الإمكانيات الخدمية في المستشفيات الحكومية. إلّا أنّه لم ينهض بالقطاع الطبي الخاص الذي بقي عاجزاً عن سدّ الفراغ ولعب الدور الذي كان متوقعاً منه. كذلك فإنّ غياب الأمن والأمان أدى إلى هجرة أكفأ الأطباء والمتخصصين إلى الأردن والإمارات ومن هناك إلى العالم الغربي. لذا نرى اليوم حتى غير المتمكنين مالياً يذهبون للخارج لغرض المعالجة الطبية حتى لأبسط العلاجات أو العمليات المتعارف عليها، مثل عمليات القلب والعيون والأمراض المزمنة. وأصبحت لبنان وتركيا والهند وبريطانيا وغيرها من المحطات الطبية الأساسية لعلاج العراقيين.

واليوم ينتشر كورونا فايروساً كارثياً في كلّ بقاع العالم، ونرى كيف أن الدول المتقدمة طبياً في العالم بقطاعها العام الكفوء مثل الصين وروسيا وأوروبا والدول التي تتبجّح بكفاءة وتقدّم الطب فيها بقطاعه الخاص مثل الولايات المتحدة، نرى الاثنين في حالة من الذهول

والعجز وعدم الكفاية والكفاءة. فما بال الدول التي خدماتها الطبيّة العامة مستهلكة وقطاعها الطبي الخاص طفيلي وغير إنساني وغير كفوء على أيّ حال. أما الصحة العامة والرقابة والتفتيش الصحي فإنّها شبه معدومة وضعيفة وخاضعة لفساد إداري ومالي كارثي. السؤال هو ماذا سيكون مصير هذه الشعوب التي هي اليوم في بدايات انتشار هذا المرض الفتاك فيها. لا بدّ من إعادة النظر في حجم وكفاءة الخدمات التي يجب أن تقدمها الدولة لمواطنيها ومنها الخدمات الطبيّة، لأنّ مثل هذا الوباء وغيره ربما سيتكرّر، وكما لاحظنا فإنّ العلاج يجب أن يكون محلياً لا في الهند ولا لبنان ولا بريطانيا، لأنّ كلّ الدول تمنع السفر، وتصيح وارواحاه.

كُتبت ونُشرت في 15 نيسان 2020

أمن الموارد المائية: مشكلة عراقية ليست إلا

هذا ما كتبه الدكتور حسن الجنابي وزير الموارد المائية الحالي (2018) عام 1995: "إنَّ البيئة العراقية بكلِّ ما تعنيه من إنسان وحيوان وزرع وطبيعة ستعاني من تدهور مريع ما لم تتخذ إجراءات وقائيّة وإداريّة وتنفيذيّة وتشريعيّة في ما يخص مياه العراق"*

إنَّ مشكلة المياه وتقاسمها بين الدول وشحتها وتوزيعها مشكلة أبدية، ولكننا نستطيع القول إنَّها لا تقل عن مئة عام في التاريخ المعاصر. وهي بذلك ابتدأت قبل ما تحدث عنها وتوقع أهوالها الدكتور حسن الجنابي وغيره من خبراء الموارد المائية من العراقيين والدوليين. والسبب في اعتماد المصدر أعلاه لأنَّ الجنابي هو وزير الموارد المائية العراقي حالياً ومنذ عدة سنين، ومن ثمَّ فإنَّه في فوهة المدفع سواء أراد ذلك أم أبى. وأنا كغيري ممن ليسوا خبراء في هذا المجال نوّد المشاركة في بحث المشكلة وطرح الحلول التي نراها مناسبة كمواطنين. والأبعد من ذلك تحديد مصدر القصور وتحميل المسؤولين تبعات قصورهم بضمنهم رئيس الوزراء حيدر العبادي ووزيره الجنابي. طلبي الأول من السيد الوزير هو إعادة قراءة ما كتبه عن مشكلة المياه في العراق، وخاصة ما كتبه في الثقافة الجديدة في أعدادها 248، 261، 262، 264. في منتصف التسعينيات من القرن الماضي حينما كان ناشطاً في المعارضة العراقية في المهجر. وطلبي الثاني وهو من أوائل العائدين بعد 2003 وشارك في عدة مناصب ذات علاقة بالري والمياه على المستوى العراقي والعالمي

* د. حسن الجنابي، المياه الإقليمية: صراع ام تعاون، الثقافة الجديدة العدد (264)، تموز 1995، ص 61.

ولمدة خمسة عشر عاماً: هل أصبحت جزءاً من السلطة الحالية بمعناها التوافقي المحاصصتي الاتكالي؟ وحين تفوح رائحة المشكلات الجسام ترميها على من كان قبلك وعلى دول الجوار، ام أنك ما زلت التكنوقراط الملتزم ذا الروح الوطنية كما عرفناك سابقاً؟. وبعد هذه المقدمة دعني أقدم ما عندي لك وللقارئ العراقي المهتم وسأكتب برؤوس أقلام كي لا يطول الحديث:

• إنَّ مشكلة المياه العراقية هي مشكلة عراقية بحثة على الرغم من ارتباطها بدول الجوار.

• إنَّ دول الجوار تخدم نفسها وستظل كذلك. وبما أن العراق هو نهاية دجلة والفرات فإنّه كان وسيبقى الحلقة الضعيفة في المعادلة.

• إنَّ العراق لديه ما يكفي من سعة سدود ونواظم وخزانات وهي تحتاج إلى تجديد وصيانة ولا نحتاج إلى بناء الجديد منها.

• إنَّ السدود والخزانات فارغة من أيّ احتياطي. لماذا؟ علماً أن تدفق المياه من مصبّاتها وقسم جيد منها من داخل الحدود العراقية كان جيداً وصالحاً لحجز جزءٍ منه كاحتياط.

• لماذا تحجب المياه من مناطق الوسط والجنوب، كي تذهب لشط العرب ومنه إلى الخليج؟

• منذ توليك الوزارة هل أعدت النظر في كميات توزيع المياه على المحافظات والمزارع لتكون توزيعاً عادلاً أم ان حيتان السياسيين في المنطقة الخضراء ما زالوا يسيطرون عليها.

مقترحات وحلول قصيرة الأمد:

• تعيين لجنة طوارئ عليا برئاسة رئيس الوزراء وبنائيه ووزير الموارد المائية لتتضمن مستوى رفيعاً من خبراء الزراعة والري.

• تتضمن اللجنة العليا مستوى رفيعاً من القوات العسكرية الجيش والشرطة لتوزيعهما لحماية السدود والخزانات، وكذلك منع الاستحواذ بالقوة من قبل العشائر ذات الجاه والمال والنفوذ على المياه.

• إعطاء أولوية المياه للموارد الزراعية ذات الإنتاج الدائم مثل بساتين الفواكه والحمضيات.

• من الخطأ منع زراعة الرز وحجب المياه عن أحواض الأسماك لأنهما مصدر استهلاكي أساسي للمائدة العراقية حتى وإن كانا يستهلكان مياهاً كثيرة.

• تخصيص ميزانية سخية لتعويض المزارعين الصغار من الأضرار الناجمة لتخفيض المياه.

مقترحات وحلول متوسطة الأمد:

• استمرار المفاوضات مع دول الجوار بالاعتماد على علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة والقوانين الدوليّة.

• تخصيص ميزانية استثمارية لترشيد الاستهلاك والهدر المائي نتيجة أسلوب السقي البدائي وتحويله إلى أسلوب سقي يعتمد على التنقيط المدفون والرش الموجه والتغطية البلاستيكية من الحرارة.

• تُعطى أولوية الدعم المالي لترشيد الاستهلاك للمزارعين الصغار والمتوسطين لأنهم الأكثر تضرراً.

• لا بدّ من حجز كميات ولو قليلة من المياه لرفع مستوى الاحتياط في السدود والخزانات بشكل دائم ومستمر ولو على حساب التضحية الآنية.

- الصيانة المستمرة والرقابة الشديدة على مستوى أداء السدود والأجهزة والموظفين ذوي العلاقة.
- ترشيد الاستهلاك المائي السكني والصناعي بما يضمن إيصال المياه النقية للبيوت وبأسعار بدايتها مناسبة، إلا أن الأسعار تصاعديّة إذا تجاوز استهلاك العائلة ليصل إلى مستوى الهدر.

مقترحات وحلول طويلة الأمد:

- استمرار المفاوضات مع دول الجوار بالاعتماد على علاقات حسن الجوار وضمانات القوانين والمنظمات الدوليّة.
- بناء نواظم وسدود تعلية المياه في الجنوب وعلى شط العرب لمنع تسرّب مياه الرافدين إلى الخليج ومنع دخول مياه الخليج إلى شط العرب.
- الاستثمار في الاستثمار لتطوير تقنية السقي الآلي الحديث.
- تشجيع البحوث والدراسات عن طريق الجامعات العراقيّة ورسائل الماجستير والدكتوراه في البحث في أمور الري والزراعة المناسبة لمناخ العراق.
- البحث عن إمكانية تحلية مياه بحيرتي الحبانية والرزازة وجعل مياههما صالحة للزراعة وبيئة صالحة لتكاثر أنواع معينة من الأسماك.

كُتبت ونُشرت في 7 حزيران 2018

لعبة الانتخابات وديمقراطيتها

كي يصبح العراق وطناً

اليساريون والصديريون

تحالف الأضداد في سائرون (1)

تحالف الأضداد في سائرون (2)

حقوق الأكراد وسلامة العراق

لعبة الاستفتاء

حان وقت الحرث من جديد

كي يصبح العراق وطناً

الحُكَّامُ لم ولن يتغيَّروا ما لم يُغيَّر الشعبُ نفسه.
والشعبُ لن يتغيَّرَ ما لم يعتزَّ كلُّ فردٍ بنفسه.
وقيمة الفرد تأتي من حريته والشعور بالانتماء إلى وطن.
الوطنُ لا يقف على قدميه إذا انتصرت فئة فيه على الفئات الأخرى.
الوطنُ يصبح وطننا حينما لا يحتاج فيه المظلوم أن يُدافع عن نفسه،
لأنَّ الآخرين سينبرون للدفاع عنه.

أنا أطلُّعُ لأن يكون العراق وطناً يبني فيه المسلمون الكنائس كي
يصلّي فيها النصارى ليسوع المسيح.
عراقاً يرى شيعته صداقة أبي بكر لنبيهم وعدالة الفاروق في أمتهم،
عراقاً لا يشعر فيه السُّنِّي أن عليه أن يحكم وإلا سيُتَّحَم به.
عراقاً يستمدُّ الحكمة والمساواة من سيرة الإمام علي (ع)، وعدم
الخنوع للحاكم متمثلاً بثورة الحسين (ع).

أن يكون العراق وطناً لا يُدافع فيه الأكراد عن حقوقهم، لأنَّ العرب
سيكفلون لهم ذلك.
عراقاً يستطيع فيه الأكراد أن يختاروا حاكماً ليس طالبانياً أو
بارزانياً.

عراقاً لا يشعر فيه التركمان بأنهم أقلية لأنّ الأكراد لا يسمحون بذلك.

عراقاً يُحاسِبُ فيه البعثيّون الشرفاء صدام والصداميين ويتبرؤون من جرائمهم بحق الشعب العراقي.

عراقاً يَنقَدُ فيه منتسبو حزب الدعوة مسيرة السلطة الحاليّة ويكونون قُساةً في محاسبتهم.

عراقاً جيشه يُرابط على الحدود لحمايته وشرطته تحفظ النظام وهي منزوعة السلاح.

عراقاً يُدافع فيه ربُّ العمل عن حقوق الشغيلة، ويحافظ فيه العمال على وسائل الإنتاج وصيانتها.

عراقاً يُدافع فيه رجاله عن حقوق المرأة المضطهدة بأسم الشريعة والتقاليد، وتُمنح فيه الفرصة للمرأة كي تُسهم في بنائه ورُقيّه.

عراقاً يكون فيه ورع وتقوى رجال الدين قدوة ومثلاً أعلى.

عراقاً يلعب فيه المعلّم دور المثقف والمربّي والمصلح الاجتماعي.

أن يكون العراق وطناً يُشارك فيه الغني في القضاء على الفقر والأمراض،

عراقاً للعدالة الاجتماعيّة من دون إكراه أو سفك للدماء.

عراقاً يلعب الأطفال في روضته وينهل التلاميذ من ثقافته وعلومه.

عراقاً لا يعمل فيه الأحداث ولا يستحلُّ به دم النساء.

عراقاً تَتَفَتَّحُ فيه ألف زهرة وتنتشر فيه ألف فكرة.

أن يكون العراق وطناً للثقافة والحضارة والفن والحوار.
عراقاً يكون فيه العراقي أثمن رأس مال، وحرية العراقي أهم
الحقوق. وأعزُّ الحريّات هي حريّة الرأي والكلام، وأهمُّ الممارسات
ليس انتخاب المسؤول بل القدرة على محاسبته وتغييره...
حينها يصبح العراق وطناً.

كُتبت ونُشرت في 10 أيار 2013

اليساريون والصدريون

ممّا لا شكّ فيه أنّ السيد مقتدى الصدر يتميّزُ عن حلفائه في التيار الإسلامي الشيعي بأنّه قادرٌ على تحريك الموالين له وقادرٌ على إثارة الشارع الشيعي في الأحياء والمدن الفقيرة ومنها مدن مثل مدينة الثورة (الصدر) ومدينة الكوفة على سبيل المثال لا الحصر. كذلك فإنّه يختلف في طريقة تعامله في الساحة السياسيّة، حيث أنّه كثيراً ما يخاطب الجماهير والشارع والشعب العراقي بعيداً عن الدهاليز السياسيّة المظلمة وموائد المجاملات الدسمة وبريق الأضواء الساطعة. كذلك فإنّه يختلف عن الآخرين برؤيته الخاصة وعناده في ثوابته السياسيّة وخاصة محاربته لأيّ وجود أو نفوذ أجنبي في العراق ومنذ اليوم الأول لسقوط الصنم ولحين الوقت الحاضر. ولكن هل يؤهّله هذا للقُدوم بعد سبعة أشهر من نضال اليساريين والعلمانيين والمدنيين الذين بُحَّ صوّثهم جمعة بعد جمعة، ويعتلي منصة التظاهرات وكأنّ تاريخ الاحتجاج بدأ بتلك اللحظة؟ هل يحقّ له أن يعزل نفسه ولا يحملها أيّة مسؤوليّة وهو الذي كان ولا يزال بإمكانه أن يسحب البساط من تحت أيّ رئيس وزراء أو أيّ متنفذ آخر؟ إنّ السيد لم يحدثنا كيف سيتعامل مع الفاسدين من الصدريين والموالين والوزراء والوكلاء والمدراء والسفراء من أتباعه وهم أكثر؟ نعم أعلن عن تبرّئه منهم، ولكن من هم؟.

منذ سبعة أشهر والعلمانيون واليساريون والمندوبون وعلى قلة عددهم وعدتهم، استطاعوا أن يبقوا لافتات الاحتجاج مرفوعة والأصوات مسموعة لا شيء أو مصلحة لفئة أو طائفة أو دين أو قوميّة، وإنّما لكلّ العراق بعربه وأكراده، بمسلميه ومسيحييه وغيرهم. إنّهم من رفع شعار محاربة المحاصصة. وإنّهم ممّن رفع الصوت عالياً ضدّ فساد الدولة والبرلمان والقضاء. إنّهم من طالب بحق المواطن في العيش الكريم. إنّهم من دافع عن المواطن والضعيف والمريض. إنّهم

من دافع عن المرأة وحقوقها المدنية. إنهم من طالب بالإصلاح. وطيلة الأشهر السبعة هذه لم تنصفهم الدولة الفاسدة حتى تسمع آراءهم وأقوالهم، وتعرضوا للضرب والإهانات والاعتداء والاعتقال. لقد اكتسبوا ثقة الشعب العراقي واحترامه بجدارة وامتناز. وأخرجوا الأشخاص والأحزاب والكيانات، وأرغموا رئيس الوزراء بتقديم ورقة الإصلاح اليتيمة.

وعليه إذا أراد السيد مقتدى الصدر وغيره المشاركة وتحويل التظاهرات الأسبوعية إلى انتفاضة شعبية يجب أن يكون مُنصفاً ومقدراً للجهود التي سبقتها وألا يركب الموجة ويمتطيها كأنها حصانه الطائر وإنما عليه والموالين معه أن يتفاعلوا بكل إيجابية مع الذين سبقوهم ولا يغيروا الشعارات والهتافات كي تتحول من شعارات مطلبيّة إصلاحية مدنيّة سلمية إلى شعارات استفزازيّة أو طائفية أو لتصفية حسابات سياسيّة.

لقد أظهر اليساريون والليبراليون احتراماً وتقديراً وقبولاً لمشاركة السيد مقتدى الصدر وأتباعه وهو يستحق ذلك على أن تكون العلاقة متكافئة ومتساوية ويكون العمل بالتنسيق. ولكن على منظمي التظاهرات الذين تحمّلوا الحر والبرد والإهانة والاضطهاد، أن يراجعوا ما حدث في التاريخ وخصوصاً ما حدث في مصر وكيف سيطر وهيمن الإخوان على الأحداث، بعد أن ضحّى اليساريون لسنين وأشعلوا فتيل الاعتصام في ميدان التحرير. فلا تجعلوا التاريخ يُعيد نفسه.

كُتبت ونُشرت في 6 آذار 2016

تحالف الأضداد في سائرون (1)

قبل نحو عامين أدرك السيد مقتدى الصدر بذكائه الفطري ومعاناة أتباعه من المحرومين والمهمشين في مدينة الصدر (الثورة) وبقية المدن الفقيرة في العراق وما أكثرها، إنّه لن يستطيع الحصول على أية إنجازات حقيقية من داخل السلطة التي هو جزءٌ منها، سواء عن طريق البرلمان أو مجلس الوزراء أو المحافظين. لماذا لا؟ لأنّ المكاسب للسياسيين كأفراد فقط وموزعة طائفيّاً ومناطقياً ولا يمكن المساس بها. ومن ثمّ قرّر أنّ عليه القيام بنشاط جماهيري مطلبى واحتجاجي خارج السلطة وضدها. إلّا أنّه أدرك أنّ هناك حركة جماهريّة مطلبيّة قد سبقته في النشاط ضد الفساد الإداري والمالي والطائفي، يقودها المدنيون والعلمانيون من المثقفين والطلبة والعمال وأهم مكوناتها الحزب الشيوعي العراقي. وهم يمارسون ذلك كلّ يوم جمعة ومنذ أمدٍ بعيدٍ في العديد من المدن العراقيّة وخاصة بغداد وعند ساحة التحرير وتحت منصّة نصب الحرية الشامخ. وعليه قرّر فتح خط الحوار معهم على الرغم من الفارق الأيديولوجي الشاسع بينهما. كان ما رآه الصدر هو التشابه في المطالب الجماهيريّة. فقرّر أن يشارك معهم في مسيرات ونشاطات مختلفة تخللت ذلك اجتماعات تنسيقية بين الجهتين. وبطبيعة الحال فإنّ بعض أفراد الكادر السياسي من كلا الطرفين لم يروا في ذلك أيّ مستقبل أو ملائمة لتحالف من هذا النوع. وربما يكون للمخالفين رأي صائب في ذلك. ولكن عدم القدرة على إنجاز أيّ إصلاح سياسي من قبل السيد الصدر وأتباعه وعدم قدرة الشيوعي للوصول إلى البرلمان اعتماداً على إمكانياته، كانا عاملين مهمّين للتحدّي بالعمل المشترك عسى أن يثمر بنتائج إيجابيّة في الانتخابات المقبلة تحت مظلة قائمة "سائرون".

إنَّ عملاً مشتركاً كهذا، وإنْ كان هدفه قصير الأمد ممكن أن يتعرَّز ليتحول إلى تحالف استراتيجي طويل الأمد خاصة إذا حققت قائمة "سائرون" بعض النجاح في الانتخابات المقبلة. ولذلك متطلبات منها أن يتعرَّف كادر وقيادات كلا الطرفين كلُّ منهما على أيْدولوجيَّة الآخر وبحث بجهود مضنية كي يستكشف المكوّنات والأهداف الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تجمع الطرفين وتحقِّق آمال جماهير وقواعد حركتين إحداها دينيَّة للطائفة الشيعيَّة وأخرى علمانيَّة لعموم العراقيين. وهذا ليس بالسهل أو اليسير وإنْ كان ليس بالمستحيل. وما أراه أن السيد مقتدى الصدر عليه أن يخفِّف من خطابه الديني والارتجالي ليغنيه بمطالب مدنيَّة واضحة ومحدّدة تسعى لها الجماهير من خدمات وتوظيف وعدالة اجتماعية، وهذا لا يتمُّ إلَّا بإلغاء المحاصصة الطائفيَّة المقيّنة التي لا يستفاد منها أكثر من مئة شخص معشّشين في أوكار الدولة منذ عام 2003.

وكذلك على الحركة المدنيَّة العلمانيَّة بقيادة الحزب الشيوعي أن تخفِّف من خطابها المعادي لاستيلاء الأحزاب الدينيَّة بأنواعها على السلطة في العراق. لأنّه يعطي انطباعاً مغلوّطاً بأنّها حركة معادية للدين. وعليها أن تفرز بوضوح أكثر أنّها لا تعادي الدين أو الشعائر الدينيَّة أو الممارسات الدينيَّة لجميع الأديان والطوائف وتعلن ذلك مراراً وتكراراً. وإنما هي ضد مدّعي الدين والتقوى وهم أكثر الناس فساداً وممن أثروا من المقاولات وحصص الكومسيون والمخصصات على حساب عامة أبناء الشعب، وأن تكشفهم وتفضحهم بأسمائهم الشخصيَّة وليس بانتماءاتهم السياسيَّة أو الطائفيَّة، لأنَّ في كلّ الأحزاب من هو نزيه ومن هو فاسد. كذلك على العلمانيين أن يُعززوا خطابهم السياسي بنماذج دينيَّة ووطنيَّة تاريخيَّة لجميع الطوائف من الخالدين والمنزّهين من الذين أثروا البشريَّة بسيرتهم الرائعة ودفاعهم عن حقوق الإنسان والعدالة

الاجتماعية، بدلاً من استمرار الاستشهاد بالتجارب العالمية التي حدثت في روسيا وفرنسا وأمريكا اللاتينية ورموزها والتي لم تعد تمس أفكار ومشاعر المواطن العراقي البسيط في هذا الزمان والمكان وهو العراق.

وإذا كانت الحاجة أم الاختراع هي التي أملت على طرفين متناقضين يبدوان متضادين أن يتعاونوا في قائمة واحدة وهي "سائرون" فإن المصلحة الوطنية العليا تُملّي على كلّ الأطراف النزيهة والشريفة تعاوناً أقوى وأعمق لمقارعة آفة الفساد المالي والإداري التي تستنزف الموارد المالية الهائلة التي يمتلكها العراق. تلك الموارد التي يحتاجها العراق والعراقيون للبناء الاقتصادي المنتظم الذي يؤدي لعيش رغيد لجميع المواطنين. إنّ القاعدة الشعبية للسيد مقتدى الصدر هي جماهير المدن الشيعية المسحوقة التي لم تحصل على مكاسب بعد عام 2003، وهي الجماهير نفسها التي يُدافع عنها اليسار العراقي. وما يستطيع اليسار أن يقدمه للصديين هو طبقة مثقفة مجربة ومتميزة بنظافة أيديها من أي فساد مالي أو إداري.

يبقى السؤال الملح هو كيف ينظر الشارع العراقي لمثل هذا التحالف؟ هل سيرفع ذلك من شأن الطرفين عنده أم سيراه مجرد اتفاق مصلي مؤقت؟، وهل أنّ هذا الاتفاق سيساعد الطرفين للحصول على مكاسب انتخابية أم أنّه سيقلل من حظهم في النجاح؟، وهل أن قواعد وجماهير الطرفين مقتنعة بهذا الاتفاق أم أنّه قرارٌ اتخذته القيادات فقط؟، الجواب ستحدّه نتائج الانتخابات قريباً.

كُتبت ونُشرت في 24 نيسان 2018

تحالف الأضداد في سائرون (2)

في خاتمة المقالة الأولى عن تحالف الأضداد في سائرون، سألنا أنفسنا والقراء الكرام ما يلي: السؤال الملح هو كيف ينظر الشارع العراقي لمثل هذا التحالف؟، هل سيرفع ذلك من شأن الطرفين عنده أم سيراه مجرد اتفاق مصلحي مؤقت؟ وهل أن هذا الاتفاق سيساعد الطرفين للحصول على مكاسب انتخابية أم أنه سيقفل من حظهم في النجاح؟، وهل أن قواعد وجماهير الطرفين مقتنعة بهذا الاتفاق أم أنه قرار اتخذته القيادات فقط؟، الجواب ستحدده نتائج الانتخابات قريباً؟

فمن حيث المبدأ كانت كل هذه التساؤلات مشروعة لأن اتفاق سائرون كان يمثل تحالف الأضداد التي لا يمكن للشارع العراقي أن يفهمها أو يستسيغها أو أن يقبل بها. اتفاق بين الصديريين والشيوعيين! اتفاق بين العلمانيين والإسلاميين! اتفاق بين المهمشين والمتفقين! أما أن يصوت لها فهذا أمر ربما كان في ذهن العديد من من سابع المستحيلات.

وها هي النتائج المذهلة التي أظهرت قائمة سائرون الأولى في بغداد، لا بل الأولى على مستوى العراق. والطن المميز لنتائج الانتخابات جاء من عميد الخاسرين في هذه الانتخابات إياد علاوي لماذا لأن المشاركين في الانتخابات أقل من 50% من المؤهلين للتصويت وكأن كل الذين لم يصوتوا كانوا سيصوتون له لو أتيحت لهم الفرصة.

إن عزوف أكثر من 50% عن المشاركة في التصويت كان نتيجة حالة الإحباط حول إمكانية التغيير. ولكن من شارك في الانتخابات كان الجاد في رأيه المؤمن بأهمية صوته، بالعملية الانتخابية، المستعد لبذل الجهد في البحث والتقصي كي يُحدّد لمن سيمنح صوته

الغالي هذه المرة. لقد طرحت المرجعية الفاضلة مفهوماً بسيطاً جداً
للناخب العراقي:

"المُجَرَّب لا يُجَرَّب".

مفهومٌ بسيطٌ منح الناخب العراقي مهلةً للتفكير. إنَّ من سلَّمته الأمانة
وخانها أصبح خائناً لا يُؤتمن مرّتين، ومن سلَّمته الخزانة وسرقها لا
تسلّمه مفاتيحها مرةً أخرى، ومن سلَّمته الإدارة ووظّف أخوته
وعشيرته أفصله منها هو ومن عيّنهم. مفهومٌ بسيطٌ فهمه من أراد
وجلس في بيته من لم يرد أن يتعب نفسه في البحث عن الأيادي
النظيفة والعقول النزيهة والسيرة الشريفة.

إنَّ نتائج هذه الانتخابات تمنحنا الثقة بأنَّ الناخب العراقي بدأ في
التفكير والتمعّن قبل أن يمنح صوته على أساس طائفي أو عرقي أو
مناطقي أو عشائري. نعم ما زال كلُّ ذلك جزءاً من الخيارات إلّا أنَّ
نتائج هذه الانتخابات تشير إلى أنَّها في الطريق إلى الانحسار.

وليس تصدر قائمة سائرون نحو الأصلح ما أذهلنا فقط، بل هناك
الكثير مثل انحسار شعبية علاوي والمالكي والحكيم والنجيفي
(المجربون الذين يجب ألا يُجربوا). كذلك لأول مرّة لم تصدر الفوز
قائمة الحاكم (العبادي) رغم دوره الفاعل بالقضاء على داعش. ولا
بدّ من الذكر أن النجاح الكبير الذي حققته قائمة الفتح بقيادة هادي
العامري ما هو إلا دلالة على وفاء العراقيين لما قدّمه الحشد الشعبي
وشهداؤه في سبيل تحرير العراق من مجرمي داعش. المهم في هذه
الانتخابات هو انكسار الحاجز الطائفي بين السنة والشيعة وتفتت
الأكراد في مجابهات ستدعوهم للاتكال على تحالفات خارج الإطار
القومي الضيق.

وبعد فوز سائرون عليهم أن يعلموا بأنّ الشارع العراقي أثبت للجميع أنه سيراقبهم ويقيّمهم ويحاسبهم على مدى التزامهم بشعارهم الذي ألزموا أنفسهم به وهو:

"سائرون للإصلاح لبناء الدولة المدنيّة دولة المواطنة والعدالة الاجتماعيّة".

كُتبت ونُشرت في 15 أيار 2018

حقوق الأكراد وسلامة العراق

لا يحق لمسعود فرض حرب سيّعاني منها الأكراد قبل الآخرين، ولا يحق لسياسي المنطقة الخضراء الاستخفاف بدماء العراقيين بسهولة واللجوء إلى السلاح. إنّه موضوع شائك لا يهّم العراقيين فقط بل هو موضوع إقليمي ودولي ولا بدّ من الوصول لحلول معقولة تضمن حقوق الأكراد وسلامة العراق.

خلفية تاريخية وتحليل للأحداث:

مضى ربع قرن منذ انفصال كردستان عملياً عن بغداد. فمنذ عام 1991 وبعد أن تعهّدت أمريكا بحماية كردستان استناداً على قرار مجلس الأمن رقم 688، وبغداد لا وجود لها في كردستان سواء قبل السقوط أو بعد السقوط. ولكن منذ عام 2003 وحتى الآن أصبحت كردستان تتحكّم وتؤثر في تشريع القوانين والقرارات المهمة التي تُتخذ في بغداد. فرئيس الدولة كردي ورئيس الأركان كان كردياً وشغل الأكراد أهم الوزارات كالخارجيّة والماليّة، وكانوا أول المستفيدين اقتصادياً منذ السقوط وحتى الآن. وفي كثير من الأحيان كانت كردستان مأوى للمعارضين خارج العملية الدستورية وملجأً للهاربين والفاستدين والمطلوبين للعدالة. وعليه من باب أولى أن تفكّر بغداد بالانفصال عن كردستان وليس العكس.

ولكن علينا ألا ننسى أن الأكراد ناضلوا للحصول على حقوقهم القوميّة. فمئة عام وكردستان العراق تشهد انتفاضات وتمرداً وثورات وعصياناً. حاول العثمانيون البطش بها، والإنكليز السيطرة عليها والحكم الملكي التحكّم بها وعبد الكريم قاسم احتواءها. وقام انقلابيو 1963 بخدعها ثم حرقها، وعبد السلام عارف هادنها ثم بطش بها، وسلطة البكر وصدام أوقفت إطلاق النار ثم شنت حرباً

مدمّرة أعقبتها اتفاقية الجزائر التي منح فيها صدام نصف شط العرب الاستراتيجي إلى إيران. ومع ذلك تجددت الحرب مرة ثانية وثالثة. فاستخدم الكيماوي ولم يكتفوا، بعدها جرت تصفيات حملة الأنفال المشؤومة ثم أعقبها تهجير مئات الآلاف من الأكراد إلى جنوب العراق. حروب مدمّرة ومنهكة وقاسية وغير إنسانية راح ضحيتها مئات الآلاف من أبناء الشعب الكردي وعشرات الآلاف من قوات الجيش العراقي.

السؤال هو هل الحكم الحالي في بغداد أكثر ذكاءً ومسايرةً من الإنكليز؟ أم أكثر حنكةً من السياسي المخضرم نوري السعيد؟، هل هو أكثر وطنيّة من عبد الكريم قاسم؟، أم لديه سلاح أكثر فتكاً من الكيماوي؟، أم أنه أكثر قساوةً وإجراماً من صدام حسين وعلي كيماوي؟، الجواب معروف طبعاً. أمّا القيادات الكرديّة فإنّ عليها أن تتجنّب إثارة نقمة العراقيين. وعليها أن تتذكّر أنّ الإسناد الدولي ذو مصالح ممكن أن يتخلّى عنهم كما حدث عدة مرات حينما تنكّر الإنكليز لو عودهم للشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) وحينما خذل السوفييت جمهوريّة مهاباد* وكما فرضت عليهم إيران الشاه وأمريكا شروط اتفاقية الجزائر وهي إلقاء السلاح من دون أيّ مكسب للأكراد، وغيرها وغيرها.

وللتاريخ عبّر فقد بالغ الشيخ محمود الحفيد حينما عين نفسه حاكماً لمملكة كردستان عام 1922. وباعتراف مسعود فإنّ أباه قد أخطأ حينما رفع السلاح ضد ثورة تموز الفتية عام 1962. وربما يتعيّن على مسعود أن يُفعل برلمان كردستان ويتصالح مع التغيير والطالبانيين ويضمن مبدأ تداول السلطة قبل الإقدام على هذه الخطوة المفصليّة. إنّ تأسيس دولة يتطلب أكثر من الرغبة الملحة لذلك. يتطلب الاعتراف الدولي ومنفذاً بحريّاً وعلاقات جيدة مع معظم

الجيران أو على الأقل قسم منهم. وكلُّ هذا غير متوفر الآن. أرجو ألاَّ يُقدم مسعود على تكوين كيان نهايته مثل جمهوريّة مهّاباد*. لقد قُسمت كردستان ووزعت بين أربع دول بقرار دولي، وللخروج من هذا الإطار الجيوسياسي لا بدّ من قرارات دوليّة ومواقفات إقليمية. وهذا من الصعب تحديده الآن. ولو قارنَ أكراد العراق شأنهم مع أكراد إيران وتركيا وسوريا لوجدوا أنفسهم في أفضل حال منهم بنسبة عالية جداً. وعلى القيادات الكرديّة أن تحسب تبعات إعلان الاستقلال من جانب واحد وباعتراف دولة واحدة هي إسرائيل. في اعتقادي أنّ كردستان العراق ستقع لقمة سائغة لأطماع إيران وتركيا وسوف تصدر النفط إن سمحوا لها بذلك بسعرٍ بخسٍ وستعاني من اختناقات اقتصادية كبرى. كذلك من الصعب ضمان ردّ فعل بغداد أن يكون سلميًّا وسياسيًّا فقط، خاصة وإنّ هناك أصواتاً بدأت من الآن تفرع طبول الحرب.

الطلاقُ حلالٌ وإن كان أبغضه. وأنا أحبُّ العراق موحدًا بعربه وأكراده من شماله إلى جنوبه. ولكنّي أحبُّ العراقيين عربهم وأكرادهم أكثر وأتمنى ألاَّ تُسكب قطرة دم واحدة بهذا الخصوص. فمئة عام تكفي وبدل أن نحطّم العراق من جنوبه إلى شماله علينا أن نوفر ذلك للاستثمارات السلميّة ونكون إما أفضل دولتين جارتين ونموذجاً حضاريًّا أو نتعلّم أن نكون وطناً واحداً يضمن التعايش السلمي للجميع، وهو الأفضل.

كتبت ونُشرت في 12 أيلول 2007

* جمهورية مهّاباد تأسست عام 1946 لغاية عام 1947 ولم تدُم إلا 11 شهراً. كان الملا مصطفى البارزاني القائد العسكري في إدارتها. وفي مهّاباد وُلدَ

مسعود. وبعد القضاء عليها هُزِبَ الملا مصطفى إلى الاتحاد السوفيتي ورُجِلَتْ عائلته إلى العراق بضمنهم مسعود. التقى مسعود بوالده حينما عفا الزعيم عبد الكريم قاسم عن الملا ورفاقه وأعادهم إلى العراق عام 1958. إلا أنَّ الملا مصطفى البارزاني عاد ورفع السلاح في 11 أيلول عام 1962 بوجه عبد الكريم قاسم وتعاون مع الانفلايين في حركة 8 شباط 1963 ضد الزعيم والثورة.

لعبة الاستفتاء

ماذا ستكون نتائج استفتاء محافظة البصرة إذا قرّرت الانفصال؟

إنّ السلطة المؤثرة على الجماهير في الدول التي تحكمها دكتاتوريات هي الحاكم الفرد نفسه. يقابل ذلك المعارضة له سواء أكانت تلك المعارضة قوية أو ضعيفة، سياسية مدنيّة أم ثوريّة مسلّحة. أما في الدول التي يتحكّم فيها دستور وتشريع وانتخابات وبرلمان، فإنّ مصادر التأثير تكون متنوعة ومتشعّبة تعتمد على معلومات وبرامج ونظم وبدائل اقتصادية واجتماعيّة. النموذج العراقي شأنه شأن معظم الدول النامية فإنّها مجتمعات غير ديكتاتوريّة وغير ديمقراطيّة، وإنما كيانٌ هشٌّ من دستور وقوانين يصمّمها الفاسدون إداريّاً وماليّاً لحماية مصالحهم وفي معظم الأحيان مربكة للجماهير ليست البسيطة منها فقط بل حتى لمتقفيها. إنّ ذكاء ومكر المتمكّنين سواء أكانوا في السلطة أو جزءاً من السلطة أو خارج السلطة مع الارتباط بها بعلاقات ماليّة أو دينيّة أو قوميّة، سوف يهيمنان على المواطن غير المتمكّن ثقافيّاً وغير المطّلع سياسيّاً وغير المتتبع باستمرار للأحداث. ومن ثمّ فإنّ هذا المواطن غير قادر على الفرز بين شكل ومضمون الشعارات. هذا المواطن سوف ينساق نحو شعارات طائفية أو قومية عصبية أو مناطقيّة أو عشائريّة. وكلّها صراعات وهميّة كاذبة لا تؤدي إلى أيّ نوع من التطور أو التقدم. إلّا أنّها أسهل الوسائل وأبسطها وأقلها كلفة لتحريك الجماهير. لماذا؟ لأنّها لا تتطلب دراسة ولا تأهيلاً ولا تنقيفاً.

فما حدث في استفتاء بريكست في المملكة المتحدة أن صوّت النخبون في الاستفتاء لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وكذلك حدث الشيء نفسه لإقليم كتالينا في إسبانيا لم يكن في الحالتين استفتاء سياسيّاً اقتصاديّاً اجتماعيّاً أو حتى سياديّاً. إنّهُ استفتاء طغت عليه

الصفة العاطفية الإقليمية وحتى الأنانية الضيقة. وهذا بالضبط ما حدث حينما طُرحَ على الشعب الكردي مسألة شعورية، مثل هل تودُ أن تستقل كردستان عن العراق؟ الجواب بنعم ليس جريمة، وإنما طرحه على المواطن الكردي فيه الكثير من الخداع. لماذا؟ لأنه لم ترافق هذا الطرح أية دراسة للشعب الكردي عن فوائد الاستقلال وعن مخاطر الانفصال؟، هل قُدمت دراسة جدوى اقتصادية للانفصال؟، هل سيؤدي الاستقلال حماية أفضل لحقوق الإنسان الكردي؟ هل ستتطور المؤسسات المدنية نحو الأفضل؟.

لو نتصوّر أن يُطرحَ الاستفتاء نفسه على أهالي محافظة البصرة. وأيضاً من دون دراسات مقارنة ماذا تتصورون النتائج ستكون؟، نعم هناك احتمال كبير بأنّ الغالبية ستصوّت لتحويل البصرة من محافظة مهملة يسودها الفساد واللا أمن رغم غنى ثروتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي، إلى إقليم شبه مستقل أو حتى إلى دولة مستقلة. وقد يعتبر البعض ذلك خيانة. ولكن من هو الخائن؟ هل هو السياسي الذي طرح المشروع؟ أم المواطن البسيط ذو الطموحات العفوية العاطفية المبنية على النزعة البدوية العشائرية المناطقيّة المُطعّمة بالطائفية، والتي من السهل على السياسيين الفاسدين تمريرها؟.

إذاً المسؤولية تقع على القادة السياسيين بالدرجة الثانية. أما بالدرجة الأولى فإنّها تقع على مسؤولية الدولة التي سمحت أو تسمح بانتشار الفكر التفكيكي للمجتمع مثل الطائفية والمحاصصة واللامركزية التسيّبية التي تنعدم فيها القدرة على الرقابة والمحاسبة والالتزام الوطني. إنّ السياسيين العراقيين قد نجحوا نجاحاً باهراً في السيطرة على مشاعر وعقول الجماهير وإشغالهم بممارسات وشعارات دينية وطائفية وقومية عصبية. ومن ثمّ ابتعدوا كثيراً عن النشاط المطالب بالحقوق والامتيازات الخدمية والرقابة الشعبية على سياسيي هذا العصر. فالفقير ابن الجنوب الذي لا يستطيع الحصول على أبسط

مقومات العلاج الطبي لا يشكو من ذلك. لماذا؟ لأنه منغمس ومشغول وسعيدٌ بحريّة زيارة الأئمة. كذلك الحال في المناطق الغربيّة التي تفتقد لأبسط سمات المجتمع المدني المتقدّم مثل الأمن والأمان، إلّا أنّهم ثاروا ليس لتصحيح الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة وإنّما للحصول على مكاسب طائفية عشائريّة مناطقيّة لا يستفيد منها سوى إقطاعها السياسي. وكذلك الأكراد تناسوا محاسبة سلطة كردستان التي استحوذت على موارد نفط الشمال ولم تدفع رواتب موظفيها. ومع ذلك أيّد الجميع مشروع الانفصال الذي كان سيقوي ويثري الأغوات الأكراد.

الحلّ بجميع الحالات ليس سهلاً ومتطلبات إصلاح البيئة السياسيّة أصعب من متطلّبات البيئة الإداريّة الفاسدة.

ومن أهمّ الحلول كما أراها حالياً بالنسبة للوضع الحالي للعراق هي:

* تخفيف دور الإدارة اللا مركزيّة وتقوية الدور المركزي للدولة مثل إلغاء مجالس المحافظات ولو لخمس سنوات مقبلة.

* عدم السماح لتشكيل أيّ حزب سياسي أو قائمة انتخابيّة على أساس ديني أو طائفي أو قومي.

* أن يكون لكلّ المنظمات الأساسيّة عقيدة وطنيّة لكلّ العراق وبرنامج سياسي اقتصادي اجتماعي.

* ألا يرتبط أيّ حزب أو تجمع أو كيان أو شخص عراقي بأيّة جهة أجنبيّة سواء بأحلاف أو مساعدات ماليّة.

* أن يتمّ الفصل الكامل ما بين الدين والدولة.

* ألا يُسمح لأيّ دور عشائري داخل المنظومة الإداريّة للدولة. العشائريّة لها دور في المناطق التي لا تتواجد فيها مؤسسات الدولة فقط كي لا تصبح دولة داخل الدولة.

* أن تُمنح الصحافة الحرية الكاملة لاستكشاف الحقائق وكشفها للجمهور من دون تسييسها، ومحاسبة الصحافة التي توجّج التمزّق الاجتماعي أو التي تُسيّس المعلومات.

كُتبت ونُشرت في 7 كانون الأول 2017

حان وقتُ الحرث من جديد

الكلُّ يعلمُ أن الحصاد يبدأ بالزراعة. والزراعة تبدأ بتهيئة الأرض. وتهيئة الأرض تعني حرثها وقلبها وتهويتها بالأوكسجين وتدفئتها بنور الشمس. ولا بدَّ من منح الأرض البروتين والطاقة والسيولة وهي السماد والماء كي تستطيع أن تُرضع البذور والشتلات المغروسة في رحمها. والكلُّ يعلمُ أن أرضاً خصبة كهذه، وهي أرض العراق الطيبة ستكون صالحة أيضاً للأدغال والأحراش والنباتات الوحشيّة التي لا ثمرَ لها. وهذه الأدغال ستغذي على المياه العذبة والسماد الدسم والشمس الدافئة. فكان لا بدَّ من مراقبتها ونبشها من الجذور يومياً كي لا تتكاثر وتستفحل وتطغى على الأرض ولا تترك مجالاً للنباتات المثمرة كي تنمو وتزهر وتثمر.

وهذا ما حصل في وادي الرافدين ودار السلام بعد سقوط الصنم عام 2003. حيث استغلت الأدغال الفرصة الذهبية في الأرض الطرية فرسّخت جذورها في الأرض ورفعت من قاماتها وكبرت وازدهرت وتكبّرت وكفرت بنعمة الله. وبات الشعب حاله حال المزارع المسكين الذي نام رغباً بعد الحرث والتسميد والزرع والسقي ولم يحسب حساباً للآفات الزراعية.

فاليوم برلماننا المملوء دغلاً وجراداً وإرضة تنهش بلحمنا وعظمنا يريد أن ينقلب على نفسه ويريد أن يزرع بصلاً وحنطة ورزاً. يريد أن يصحّح المسار ويغسل الذنوب ويمحو العار الذي أغرقنا فيه ثلاث عشرة سنة. يريد نوابه أن يوهمونا بأنهم سيحاسبون الفاسدين والطائفين. وأنهم سيحرّرون الأرض التي مُنحت في ظلمة الليل للإرهابيين. يريدون أن يقولوا لنا إنهم ليسوا هم من ترك فتيات العراق لقمة سائغة للغزاة كي يغتصبوهن ويستعبدوهن ويهدموا بيوتهن على رؤوسهن.

كيف يتم الإصلاح وقد سَمَّتم المياه وملَّتم الأرض وأهملتم السدود والنواظم وهَجَرتم المزارعين وأويتم الإرهابيين والمخزَّبين؟.

كيف يتم الإصلاح بعد أن شَرَّدتم الأطباء والمهندسين والاقتصاديين وعَيَّنتم بدلاً عنهم ابن العم وبنت الخال من وكيل الوزارة حتى الخدام؟.

كيف سينجُ الوزير التكنوقراط وهو من اختياركم وسيعمل ضمن شروطكم وتحت قبة خيمتكم؟.

كيف سينجُ التكنوقراط وموظفو وزارته من الجهلة والأميين والمرتشين والمحصَّنين من أيِّ أذى لأنهم محسوبون على هذا وذالك؟.

لا تصدقوهم. نعم لا تصدقوا أكاذيبهم ووعودهم. لا تصدقوا أشرفهم وأنبلهم. ولا تصدقوا أفضلهم وأتقاهم. لا تصدقوا ملتحيهم ولا حالقهم. لا تصدقوا المعتصمين ولا الجالسين في بيوتهم. لا تصدقوا أفنديهم ولا معممهم. لا تصدقوا التكنوقراط ولا البيروقراطية. لا تصدقوهم فإنَّ وعودهم في الليل سيمحوها النهار. لا تصدقوهم لا بل احرقوهم جميعاً. وقولوا لهم سنقطع أصابعنا ولن ننتخبكم مرة أخرى.

فقد حانَ الوقتُ لحِث التربة من جديد.

كُتبت ونُشرت في 17 نيسان 2016

البديل السياسي

غياب البديل السياسي

مقومات البديل السياسي

صناعة مُرشح البديل السياسي

البديل الانتخابي.. تحديد الدوائر الانتخابية

مقاطعة الانتخابات.. البديل الأضعف

أين اليسار العراقي؟

مستقبل اليسار العراقي

غياب البديل السياسي

الشعوبُ كلّها تسعى للتقدّم والتغيير نحو الأفضل، ومنها الشعب العراقي الذي عانى خلال الأعوام المئة المنصرمة من حياته شتى أنواع الاضطهاد من قبل السلطات، ومجازر الحروب الداخليّة والخارجيّة التي أدتْ إلى الإخفاق تلوّ الإخفاق وصولاً لما نحن عليه اليوم. ومن بين أهمّ مستلزمات التغيير هو معرفة وتحديد البديل. وأن يكون هناك شبه إجماع على الأقلّ حول منحى التغيير المطلوب. فحينما رمى أحدُ الضباطِ البواسلِ رصاصات الغضب على لوحة صدام الجداريّة على أبواب البصرة بعد هزيمة حرب الخليج الثانيّة والخسائر البشريّة الكارثيّة بسبب حرب قامت لطموحات شخصيّة ونعرة بدويّة، لم يكنْ على بال ذلك الضابط الجسور سوى أن يلعن صدام علناً، ولو يتمكّن لقتله بالطريقة نفسها التي رَشَقَ بها صَنَمُهُ الجداري. والكلُّ يعلمُ ما الذي حدثَ بعد ذلك من فشل للانتفاضة الشعبانيّة عام 1991.

بعد ذلك نشطت العديدُ من المنظمات خارج العراق تحت تسمية المعارضة وعقدت عدة اجتماعات توحيدية في فيينا وبيروت وأربيل وآخرها في لندن قبل دخول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 لتحرير عفوّاً لاحتلال العراق، وتهافتت القوى المعارضة في الخارج من علمانيين ورفحايين ودعاة دين وغيرهم مضافاً إليهم الناهضون من الداخل والذين لم يحسبْ أحدٌ حسابهم (الصدريّون)، وعودة الميليشيات الشيعيّة من إيران وزحف البيشمركة على وادي نينوى وكركوك، وترشيح شخصيات سنيّة من السعودية ودول الخليج (غازي الياور) وتقمّص الكثير من البعثيين أقنعة جديدة لكنّها شفافه لا تخفي الذي خلفها (إياد علاوي). كلُّ "زعماء" هذه المكوّنات غير العقائديّة سياسياً لأنّ معظمها مبنيٌّ على ولاء شخصي ولأنّها مبنية على المكوّنات الطائفيّة والعرقية

والمناطقية، جمعهم بريمر تحت رايته وانضوا تحتها، ليجد أنهم ليسوا متفقين سوى على شيء واحد هو نهب وسلب العراق، وهذا ما وافقت شنة طبقة عليه. وعليه مشروع إسقاط صدام وحكم البعث كان غاية وهدفاً في آن واحدٍ ومن ثم لا يهم ما يحدث بعد ذلك، وهذا أيضاً ما أدى إلى ما نحن عليه.

الشارع العراقي اليوم وخلال الأعوام الست عشرة الماضية يتكلم بحرارة وبصدق وبمرارة عن الفساد والنهب والطائفية وتخلف الخدمات الصحية والتربوية وغيرها. ولكن لم أسمع أي أحد يتحدث عن البديل!، وعليه كل دورة انتخابية نتصور أن الناخبين سيُزَيِّحون الفاسدين من سدة الحكم، ولكن ما يحدث هو العكس. ونتصور أن "المُجَرَّب سوف لا يُجَرَّب" ويحدث العكس، وحينما يتغير رئيس الوزراء سيتغير كل شيء ولكن العكس هو الصحيح.

أين البديل؟ وهل البديل هو شخص منقذ مثل نوري السعيد أو عبد الكريم قاسم؟ أم نظام سياسي ديمقراطي وصارم في آن واحدٍ مثل تركيا أو إيران؟، أم نظام ملكي يستند إلى نظام عشائري ودستوري شكلي كنظامي الأردن والسعودية؟، أم نظام ديمقراطي اشتراكي مبني على الحقوق القصوى للإنسان ونظام مبني على الثقافة والمثل الإنسانية العليا مثل الدول الإسكندنافية؟.

للأسف الشديد فإن الدول النامية عموماً وليس العراق فقط لم تعثر أية واحدة منها على النموذج الخاص بها والمناسب لطبيعة تكوينها. العراق كغيره مُستهلك لتجارب ونظم الآخرين وليس منتجاً لتجربته الخاصة. لذلك كثرة الحديث عن سوء حال هذا العهد وذاك غير مجدية أو نافعة قبل الحديث عن البديل سواء كان البديل شخصاً أو حزباً أو نظاماً أو فلسفة يتفق عليها غالبية أبناء الشعب الواحد.

المشكلة عندنا هي طريقة التفكير وهو أننا نفكر بالماضي وليس بالمستقبل، وهذا أمر سهل جداً. الأمر الصعب الذي يتطلب عناءً وتفكيراً ودراسة ومفاوضات وحلولاً، هو التفكير المستقبلي. سألت العديد من أصدقائي داخل العراق وفي المهجر. إذا لم يعجبك عادل عبد المهدي فمن هو البديل المناسب؟، صمت وتردد في الكلام لأنّ البديل غير معلوم. حتى أنّ المتظاهرين الذين رفعوا شعارات لا كم ولا حصر لها، لم يستطيعوا أن يرشّحوا أيّة شخصيّة عراقية لتحلّ محلّ عادل عبد المهدي بعد استقالته. واليوم الكاظمي يبدأ مشواره التجريبي الذي لا جديد فيه، لأنّ الخطاب السياسي للجميع متشابه، ولكن العبرة بالتطبيق وليس بالوعود. المشكلة لن ولم تحلّ حتى تبحث الأوطان جميعاً ومنها العراق عن نموذج مناسب لطبيعتها وطبيعة سكّانها وإمكانيات اقتصادها وعاداتها وتقاليدها والقدرات النفسية والاجتماعية للتغيير، لأنّ الله لا يُغيّر ما يقوم ما لم يُغيّروا ما بأنفسهم.

كُتبت ونُشرت في الأول من تموز 2020

مقومات البديل السياسي

تحدّثنا في مقالة "غياب البديل السياسي" عن أنّ المطالبة بالتغيير السياسي سواء بالطرق السلمية أو باستخدام العنف، من دون تهيئة البديل المناسب المتفق عليه وطنياً، ستؤدي إلى نتائج كارثية كما يحدثنا التاريخ. وهذا بالضبط ما حدث بعد التغيير عام 2003. ولتحديد البديل المناسب نظرياً، علينا أن نؤكد على أهمّ العوامل التي أدت إلى الفشل الذريع لتجربة ما بعد 2003:

- ما زالت القضية الكردية التي عمرها من عمر تأسيس الدولة العراقية وهو مئة عام عالقة وشائكة ومتشعبة. إنّ عدم حسم الوضع القانوني والسياسي والمالي والعسكري والأمني لإقليم كردستان سيكون عائقاً مستمراً لاستقرار العراق وتقدمه.

- تغلغل الطائفية في عروق أجهزة الدولة، واستخدام المشاعر الطائفية لتأجيج الجماهير ضد بعضها البعض لإشغالها، كي تستمرّ السلطة المحاصصة في نهب ثروة الوطن.

- استفحال النعرة العشائرية، وانتشار ظاهرة الحماية العشائرية والتهديد العشائري والدكة العشائرية، وانتعاش تجارة المجالس ونصب الخيم التي لا تعد ولا تحصى. ويعدّ ذلك أقوى تحدّ عانت منه السلطات الأمنية والقضائية، التي أضحت عاجزة أمام التهديد العشائري.

- بناء علاقات خاصة بين مكونات الشعب مع دول الجوار بشكل مباشر، مبنية على الانتماء العرقي والطائفي، وبدلاً من أن تستفيد هذه المكونات من دول الجوار، استطاعت دول الجوار أن تسيطر عليها لصالحها ضد مصلحة العراق العليا.

• كان السلاح ولا يزال بحوزة المدنيين كأفراد ومنظمات وميليشيات بأنواع وأسماء مختلفة ومتشعبة. ففي عهد ما قبل 2003 كان بيد تنظيمات حزب البعث (الجيش الشعبي)، وعشائر الغريبة، والبيشمركة. أضيف لها بعد تغيير عام 2003 فيلق بدر والصديرون. توسّعت بعد ذلك لتشمل المقاومة (الإسلامية) في الغربية، وتنظيم القاعدة (الزرقاوي) انتهاءً بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش). قابله وكرّدة فعلٍ وعلى إثر فتوى المرجعية، الحشد الشعبي. وعليه فإنّ هناك جيوشاً متعددة رديفة للجيش العراقي، كردية وشيعية وسنية، وكلّها لها امتدادات خارج الوطن.

أصبحت هذه العوامل الخمسة السمات الأساسية لواقع المجتمع العراقي، والتي أدت إلى انشغال الشعب بصراع طائفي وعرقي ومناطق في عراق اليوم، وفسح المجال أمام السياسيين كي يمرروا أجندات أجنبية، ويسرقوا ثرواته. لذا فإنّ التغيير لا يعني رئيس وزراء جديداً، أو انتخابات مبكرة، أو تعديلاً وزارياً، أو اتفاقاً مع الولايات المتحدة، أو معاهدة مع الصين، أو قطع العلاقات مع إيران أو غلق الحدود مع تركيا. البديل هو بناء دولة جديدة مبنية على ركّام الدولة الفاشلة. وهذه هي أهمّ المتطلّبات لتأسيسها:

• التفاوض مع الشركاء الأكراد للوصول إلى اتفاق حقيقي ونهائي، لا غالب ولا مغلوب فيه. وطرح كلّ البدائل على طاولة المفاوضات وبضمنها الانفصال. إذ إنّ التجارب غنيّة في هذا المجال، مثال ذلك انفصال باكستان عن الهند، وانفصال بنغلادش عن باكستان، وانفصال السلوفاك عن الجيك، وانفصال جنوب السودان عن السودان، وغير ذلك كثير. جارٍ صديق أفضل من عدوّ في الدار. أو منح صفة الإقليم بشكل واضح المعالم وتفصيلي ضمن السيادة العراقية، وبتواجد كامل لمؤسسات الدولة على أراضي الإقليم، ومع ضمان كامل غير منقوص لحقوق الأقليات الأخرى مثل التركمان

والكلدان والآشوريين والأزديين والشبك وغيرهم، سواء كانوا قاطنين داخل الإقليم أو خارجه، والذين تعرّضوا وما زالوا يتعرّضون لأبشع أنواع الاعتداءات المستمرة.

• فصل الدين عن السياسية كلياً مع ضمان حرية ممارسة العبادة لكل الأديان والطوائف. ويمنع تأسيس أحزاب ومكونات سياسية مبنية على التوجه والدعوة الدينيين، سواء من حيث التسمية، أو العقيدة، أو البرنامج السياسي، مثال ذلك "الإخوان المسلمون" و "حزب الدعوة الإسلامية". الأحزاب والمكونات السياسية يجب أن تكون وطنية لكل العراقيين تختلف فيما بينها في برنامجها الاقتصادي والاجتماعي. يقابل ذلك أن يُستحدث منصب وزير بلا وزارة (لا علاقة له بالأوقاف) مهمته التنسيق بين الدولة والمرجعيات الدينية لكل الأديان والطوائف في الأمور المهمة.

• إن الانتساب العشائري والقبلي والقومي، انتساب وفخر شخصي وعائلي، وليس مؤسسة قانونية أو إدارية أو مالية تنافس الدولة وتتحداه. لا يجوز أن تمارس داخل الحدود الإدارية والبلدية أية سلطة عشائرية في المدن والقرى. المكان الوحيد الذي يحتاج فيه للسلطة العشائرية هو في البادية حيث لا يوجد أي نوع من المؤسسات الحكومية. بديل ذلك يتكوّن مجلس واحد من عدد محدود من الشيوخ يكون له دور استشاري للدولة من خلال وزير بلا وزارة لهذا الغرض.

• بناء علاقات صداقة مبنية على التعامل بالمثل ومن دون السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية مع جميع دول الجوار التي تحد العراق أو دول الشرق الأوسط. عدم السماح لأية دولة أن يكون لها وجود عسكري أو شبه عسكري أو استشاري أو تمويلي على أراضي العراق، أو في أجوائه بضمنها الإقليم. العلاقات التجارية مبنية على

التعامل بالمثل ضمن اتفاقيات تضمن توازن الميزان التجاري. ويجب أن تُستبعد من ذلك المحابة الطائفية أو الدينية أو القومية.

• السلاح يجب ألا يكون سوى بيد الدولة نهاية الأمر. وتتخذ الدولة خطوات مدروسة ومحسوبة ومتوازنة في عملية سحب ونزع السلاح تدريجياً من الجميع، على أن يؤخذ بنظر الاعتبار ألا يؤدي ذلك إلى فجوة وفراغ أمنيين يسهل استغلالهما من قبل الإرهابيين مثل داعش وأمثالها. وربما يكون هذا الأمر من أصعب وأعقد الأمور التي ستواجه عملية تأهيل الدولة الحديثة.

وعليه أقترح الخطوات الآتية:

* ضمان حيادية الجيش وابتعاده عن المنازعات السياسية والطائفية والعرقية. وأفضل ضمانة لتحقيق ذلك أن يكون الجيش الوطني مبنياً على "الخدمة الإلزامية للعلم" لجميع أبناء العراق حال إكمالهم السن القانونية "18 عاماً" أو بعد التخرج الجامعي، ليكونوا جنوداً، ومراتب وضباطاً في الجيش والشرطة. مشروع إعادة تشكيل الجيش الوطني العراقي.

* يُنزع السلاح من المدن تدريجياً ومن جميع الأفراد ومن "دون تعويض" في حدود مراكز المحافظات بدءاً بمركز محافظة بغداد أولاً. بعد ذلك يتم نزع السلاح في مراكز المحافظات والإقليم. تقوم الدولة بعد ذلك بفرض سيطرتها ونزع السلاح في الأفضية والنواحي.

* تؤهل الدولة بعض أفراد المجموعات المسلحة للخدمة العسكرية في الجيش والشرطة ممن تتوفر فيهم صفات الولاء للوطن والكفاءة الشخصية. يُنسب قسم آخر من المهنيين إلى الخدمة المدنية، ويُسرح الباقون مع مكافأة خدمة مناسبة.

يتساءل البعض من يقوم بذلك ومن يوافق عليه وكيف يمرر؟، إنّه مشروع مقدّم لأبناء الشعب العراقي الذين لا يحتملون الواقع البائس والذين يبحثون عن البديل، وهذا المشروع ليس عريضة طلب مقدمة إلى رئيس الوزراء أو المجلس النيابي، وإنما ملامح بديل وطني مناسب لبدء حوار مسؤول لتطويره ولاستكمالهِ. وما لم تتوقّر الجرأة في طرح البدائل الصعبة، فإنّ الشعب سيدور للأبد في حلقة دائرية مفرغة.

كُتبت ونُشرت في 14 تموز 2020

صناعة مُرشح البديل السياسي

"البرلمان لا يمثل كلَّ الشعب، إنّما يمثّل من يُرشّحون أنفسهم، ومن يؤمن بهم، ومن ينتخبهم بأصوات كافية كي يفوزوا"

إنَّ النظام الديمقراطي الانتخابي التعددي لا يعني أن جميع القوى السياسيّة ستمثّل في البرلمان. كذلك فإنَّ النظام الديمقراطي يعتمد على مبدأ أساسي، وهو أنَّ الفائز بالأغليّة سيحكم وفق الدستور وأن الخاسر سيتقبّل أن يكون في موقع الأقلية المعارضة السلميّة في البرلمان وفق الدستور أيضاً. إنّ التركيبة السياسيّة في العراق ديمقراطيّة من حيث التمثيل البرلماني، ولكنّها توفيقية ومحاصصيّة من حيث تشكيلة السلطة التنفيذية متمثلة بمجلس الوزراء. وبذلك فإنّها ديمقراطية عرجاء غير متكاملة. ولكنّها وإن كانت عرجاء فإنّها تستطيع السير نحو الأمام والتطور إن توفرت الظروف الملائمة والنية الحسنة!، وللأسف فإنَّ من استطاعوا أن يصلوا إلى سدة الحكم منذ عام 2003، قد تعلّموا بسرعة مذهلة كيف يتقاسمون السلطة والثروة بينهم، ويجعلون المعارضة الجماهيرية مهمشة وتستهلك طاقتها بالانتقاد المتواصل، من دون القدرة على اختراق الحواجز والموانع التي صنعها من هم في السلطة. وعلى غرار النموذج اللبناني، فإنَّ الأغليّة لا تحكم، وكلُّ القوى تمتلك سلطة تعطيّليّة لأنّها شريك سياسي واقتصادي متضامن، مع القوى المناهضة لها افتراضياً. لذلك فإنَّ أيّ تغيير جزئيّ بصعود نائب أو اثنين هنا وهنا لا يكون له أثر بالمرّة وستضيع أصواتهم في سوق الصفافير كما يقول المثل العراقي.

فما العمل؟، وما هو الحل؟، الحل ليس بسيطاً ولا سهلاً أبداً، لا بل هو صعبٌ ومعقّدٌ، ولكنّه ممكنٌ في دورتين انتخابيتين أو ثلاث. وذلك من خلال خلق نواب معارضة في البرلمان لا يشتركون بالسلطة

التنفيذية، ويحصّنون أنفسهم عن مغريات المناصب الوزارية أو السيادة. فمن هم هؤلاء النواب؟، إنهم ممثلو الشعب الذين يطالب ويحلم بهم المنتفضون في ساحات الاحتجاج. إنهم غير موجودين ولكن على الشباب المنتفض من أبناء الشعب أن يصنعهم. إن الشباب الغاضب على الفساد والمحاصرة وانعدام الخدمات وفرص العمل، يتظاهرون ويعتصمون، ويخاطرون بحياتهم ويحتشدون من أجل التغيير والإصلاح، وأنا مع مطالبهم المشروعة بالطرق السلمية، ولكن حان الوقت كي يتقنوا لعبة الانتخابات. الديمقراطية والانتخابات علم وفن وخبرة وتخصص تحتاج إلى فطنة وذكاء وسهر ليلٍ وتضحيات. إذاً على المنتفضين أن يُحوّلوا العمل في الوقت المناسب من التظاهر في الشوارع والساحات، إلى ورشات عمل لصنع البديل النيابي كي يحلّ محلّ الفاسدين. إننا أمام استحقاق زمني حالي، لأننا مقدمون على انتخابات برلمانية من المفروض أن تكون مفصلية، لأنّ هذه الانتخابات جاءت تلبية لمطالب المتظاهرين وليست ضمن التوقيت الرسمي. وعليه إذا لم يستطع الشعب أن يُحدث تغييراً يُذكر في بنية البرلمان، فإنّ النتيجة ستكون كارثية وستؤدي إلى انكفاء وإحباط شعبيين مزمنين.

ومن أهمّ عوامل النجاح هو تحديد شعارات وأهداف رئيسية ومحدودة جداً، ربما شعار واحد فقط، كي يتحوّل إلى علامة تجارية لقوى التغيير. إذاً دعونا نرجع إلى السؤال الأول: من هو الشعب، وما هي مطالبه؟ ومن يستطيع أن يمثله؟، المفروض أن الشعب ينتخب ممثليه، وعليهم (الشعب) المشاركة الفعّالة والفعليّة بالعملية الانتخابية. وهذا لا يعني التصويت يوم الانتخاب، وإنما المشاركة الفعّالة في ترشيح ممثليهم للانتخابات ودراستهم ونصرتهم والتبرّع لهم والترويج لرسالتهم، ويوم الاقتراع التصويت لهم. إنّ النزعة السلبية بعدم الاهتمام بالمشاركة المسبقة للانتخابات ثم مقاطعتها يوم

التصويت ستؤدي إلى بقاء الأمور على حالها، والأسوأ من ذلك سيقول الذين أعيد انتخابهم للشعب: ما حجتكم الآن؟ أنتم انتخبتمونا، فاسمعونا وأطيعونا يرحمكم الله!.

وسمعنا كثيراً أنه لا يوجد من يستحق أن ننتخبهم، وهذا ربما صحيح إلى حدٍّ ما. الحل هو صنع المرشح الذي يستحق أن يُنتخب. فمن هو المرشح الجديد الذي سيُبهر الجمهور الناهض؟، من هو المرشح الذي سيحفظ المتمدنين لانتخابه؟ من هو المرشح الذي سيخلق الطاقة الإيجابية لدى الجمهور ويدفعهم للمشاركة في الانتخابات؟ المشكلة أن جيل الشباب، جيل غاضب ومتمدن، لكنه بصراحة جيل سلبي، يرفض الواقع السيئ بشدة، لكنه لا يُسهم في صنع البديل. إنَّ النظارير والاعتصام لا يصنعان التغيير، وإنما يمنحانه فرصة، وها هي الفرصة قد سنحت. وعليه فإنَّ الانتخابات المقبلة، فرصة ذهبية إذا استطاعت قوى التغيير استغلالها بكفاءة، فإنَّ التغيير سيرى النور، وإن افترضوا أن هناك من سيؤدي المهمة بدلاً عنهم، فإنَّ التغيير لن يكون.

إنَّ أيَّ برلمان في العالم لا يمثل كلَّ الشعب، إنما يمثل من يرشّحون أنفسهم، ومن يؤمن بهم، ومن يتعنّى للذهاب إلى صندوق الاقتراع وينتخبهم بأصوات كافية كي يفوزوا. أما بقية أبناء الشعب الذين هم ليسوا جزءاً من العملية الديمقراطية، فإنهم من دون تمثيل في البرلمان، ولا يحق لهم الشكوى لأنَّ المواطنة واجبات قبل أن تكون حقوقاً. لذا فإنَّ دور المثقفين والمنظمات المدنية والجوامع والجامعات، تنقيف الشعب بأهمية الانغماس والاهتمام بالعملية الديمقراطية، التي تعيها الكثير من الشوائب، ولكن لا بدَّ من الاستمرار بها. إنَّ الثمانين بالمئة الذين لم يشاركوا في الانتخابات السابقة وظلوا قابعين في بيوتهم أسهموا مساهمة فعالة في بقاء الفاسدين في سدة الحكم. والمفروض ألا تتكرر هذه التجربة السلبية.

الديمقراطية لا تبدأ بالتصويت ولا تنتهي بالاقتراع، وإنما عملية مستمرة للبحث عن أفضل المرشحين وأنزهم وأتقهم وأشدّهم إخلاصاً للوطن ممن يستحقون التبرّع والدعاية لهم ورفعهم على الأكتاف، وضمان فوزهم في الانتخابات المقبلة كي يحلّوا محلّ الفاسدين.

المهمّة الأساسيّة للانتخابات المقبلة هي صنع المرشّح البديل لغرض تكوين المعارضة البرلمانيّة. المرشّح الذي سيجذب الناخبين كما يجذب المغناطيس الحديد. فمن هو هذا المرشّح البديل؟ هذه هي مهمّة قوى التغيير، وهي من أصعب وأهمّ المهمات في عملية الإصلاح. والسؤال الأخير الذي في ذهني للشباب الغاضب في ساحات الاحتجاج اليوم، هل شاركنم بشكلٍ فعّال في صنع مرشحيكم وصوّتوا لهم في الانتخابات الماضية؟، لا تجيبوني، فالجواب معروف، ولا لوم في ذلك عليكم. إن كنتم صادقين بنجاح عملية التغيير عليكم العودة في الوقت المناسب إلى مراكز سكتاكم وعملكم، كي تعملوا بين الجماهير، في الأحياء والأزقة والمصانع والمزارع، لصنع المرشّح البديل من بينكم، لإنجاح البديل السياسي. السؤال هل سيحدث هذا؟ والسؤال الأهم: ما نوع ونوعيّة مشاركتكم في الانتخابات المقبلة؟ الجواب: سيُعرف من نتائج الانتخابات المقبلة.

كُتبت ونُشرت في 20 آب 2020

البديل الانتخابي.. تحديد الدوائر الانتخابية

"التغيير المعاكس للتغيير المطلوب"

"تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن". نعم هذا ما حدث لقانون الانتخابات العراقي. فبدلاً من أن يصبح أكثر تمثيلاً للشعب العراقي، تراجع ليكون أكثر مناطقياً وأكثر طائفياً وأكثر عنصرياً. حيث بدل أن ينتقل العراق إلى دائرة انتخابية واحدة، تحول من 18 دائرة انتخابية إلى 83 دائرة انتخابية بموجب القانون الجديد. وبذلك سيكون من السهولة على حيتان السياسة العراقية التسلّط على رقاب أبناء محلّتهم وناحيتهم وقضائهم. مسيرة معاكسة لما مفروض أن يحدث، ونتيجة مؤلمة لأنّ ذلك سيحول الانتخابات إلى معارك شوارع وحارات وسيؤدي إلى احتكاكات توجّج الفرقة بين أبناء المنطقة الواحدة أكثر مما هي عليه الآن.

"اقترح العراق دائرتين انتخابيتين فقط"

البديل الانتخابي:

من هو الشعب، ومن هم ممثلو الشعب؟ ولناخذ الشعب العراقي نموذجاً وهو بحدود الأربعين مليون نسمة. من يمثل الشعب ومن له حقّ التكلّم باسمه؟، الحكومة أم البرلمان؟، الأحزاب السياسيّة أو المكوّنات الانتخابيّة؟ ممثلو الطوائف أم شيوخ العشائر ووجهاء المدن أم المرجعيّات الدينيّة؟، نعم إنّ كلّاً منهم يمثّل شريحة من الشعب، وهذا صحيح. ولكن هناك العديد من الأسئلة التي لا بدّ من طرحها، ومحاولة الإجابة عنها وفهم معانيها. فعلى سبيل المثال من لديه الصلاحيات ليتخذ القرارات السياديّة والعامة والشاملة التي تهّم عموم الشعب وليس جزءاً منه. ما معنى الأغليّة وما معنى مراعاة

الأقليات؟، هل لأنَّ العرب أغلبيةٌ سُكَّان العراق إذاً هُم من يتخذ القرار؟، هل لأنَّ الشيعة هم غالبية مسلمي سُكَّان العراق معنى ذلك هم من يقرّر مصير العراق؟، هل لأنَّ الكرد يتركّزون في شمال العراق يعني ذلك أنهم ينفردون بإدارته؟، هل داعش يمثل نفسه أم يمثل السُّنَّة أو غالبيتهم؟، هل الحشد الشعبي والفصائل الشيعية يمثلان نفسيهما أم يمثلان غالبية الشيعة؟، هل البيشمركة فعلاً تمثل أكراد العراق أم أنَّها سلطة تتحكّم بهم؟.

أسئلة كثيرة من هذا النوع وذاك تجعلنا نفكر من هو الشعب ومن يمثّله، وكيف نصل إلى التمثيل الأفضل؟، فعلى سبيل المثال، هل يمثّل البرلمان العراقي كلّ الشعب أم يمثّل فقط العشرين بالمئة الذين شاركوا بالتصويت. وإذا كان يمثّل العشرين بالمئة فقط، فمن يمثّل الغالبية الممثلة بالثمانين بالمئة التي لم تشارك في الانتخابات، والتي جلست مرتاحة في بيوتها؟، واليوم نرى أن الشباب الغاضب على الفساد والمحاصصة وانعدام الخدمات وفرص العمل، يتظاهرون ويعتصمون وينتفضون من أجل التغيير والإصلاح وحياة أفضل، ونحن مع مطالبهم المشروعة. ولكن كم هو عددهم وأية نسبة من الشعب يمثلون؟ وأية فئة من الشعب يمثلون؟ هل هم من يمثلون الشعب؟ وهل من لم يشارك معهم جالساً في بيته هو معهم أم ضدهم أم غير مهتم كلياً؟.

"إنَّ التظاهر والاعتصام لا يصنعان التغيير، وإنَّما يمنحان فرصة"

أسئلة مشروعة وليست تساؤلات تعجيزية. إذاً دعونا نرجع إلى السؤال الأول وهو: من هو الشعب، وما هي مطالبه، ومن يمثّله؟ المفروض أن الشعب ينتخب ممثليه؛ لذا عليهم (الشعب) المشاركة الفعّالة والفعليّة بالعملية الانتخابية. وهذا لا يعني التصويت يوم الانتخابات فقط، بل المشاركة الفعّالة في ترشيح ممثليهم للانتخابات

ودراستهم ونصرتهم والتبرّع لهم والترويج لرسالتهم، وفي يوم الانتخابات التصويت لهم. إنّ التظاهر والاعتصام لا يصنعان التغيير، وإنما يمنحان فرصة على الشعب الاستفادة القصوى منها. ولكن يبقى كلّ ذلك خاضعاً ومتأثراً بعاملين أساسيين هما: الأول مدى صلاحية القانون الانتخابي الحالي أو المقترح لتمثيل الشعب خاصة من ناحية تحديد الدوائر الانتخابية، والثاني مدى نزاهة وقدرات الهيئة المشرفة على الانتخابات. إنّ التجارب العالمية متعددة وكثيرة ومعقدة. ولكنني أعتقد أنّ المرحلة الحالية تتطلب أن يتكوّن العراق من دائرتين انتخابيتين فقط. الدائرة الأولى هي دائرة كردستان العراق، والدائرة الثانية هي كلّ العراق ما عدا كردستان. أما من حيث ضمان نزاهة الانتخابات وسلامتها، ففي هذه المرحلة لا بدّ من إشرافٍ دوليٍّ من قبل الأمم المتحدة والهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

الصراحة تتطلب الاعتراف بأنّه لا يوجد نظامٌ مثاليٌّ لتمثيل كلّ الشعب في أيّ برلمان في العالم. ودائماً ستكون اليد الطولى للأغلبية الفائزة. ولكن هذا لا يمنع من المحاولات، فالتجارب غنيّة بانتقال العديد من أحزاب المعارضة إلى سدّة الحكم بعدما تعلّمت كيف تكسب ثقة شعوبها. لذا فإنّ الاقتراح أعلاه سيضعف قدرات الهيمنة على الأصوات لأنّ سيطرة الحيتان المحليّة فقط في معظم الأحيان. كذلك سيؤدي ذلك إلى تحسين إمكانية الأحزاب الصغيرة ذات الانتشار الواسع ولكن المبعثر جغرافياً للوصول إلى البرلمان. أما الأقليات المتوزعة بين المحافظات فإنّها تستطيع تجميع أصواتها عبر المحافظات للحصول على تمثيل أفضل. مضاف إلى ذلك أنّ التصويت سيكون على أساس المواطنة، لذا فإنّ الشعارات الطائفية والمناطقية، ستؤدي إلى عزوف الناخب عن التصويت لدعاتها.

كُتبت ونُشرت في 10 تشرين الأول 2020

مقاطعة الانتخابات.. البديل الأضعف

أعلن السيد مقتدى الصدر مقاطعته للانتخابات المقبلة، تبعه في ذلك الحزب الشيوعي العراقي. قراران يتسمان بالأهمية، ويحملان في طياتهما إدانة واضحة لجدوى الانتخابات وللعملية الديمقراطية برمتها. إنَّ هاتين الحركتين في طبيعة تكوينهما وأهدافهما غير مُتجانستين، على الرغم من أنَّهما عملتا معاً تحت سقف ائتلاف "سائرون" في الانتخابات الماضية، وحققتا نجاحاً يُذكر. موقف كهذا يتطلب الجواب عن السؤال الآتي: ما العمل بعد عدم المشاركة في الانتخابات؟

الكلُّ يتفق على أنَّ العملية السياسية ومنها الانتخابات، فاسدة ومنخورة حتى العظام، وأنَّ الآمال في إحداث تغيير في تركيبة مجلس النواب المُقسَّم محاصصتياً شبه مستحيلة. ولكن هل المقاطعة هي الحلُّ الأفضل؟ للأسف الشديد لا أعتقد ذلك. لأنَّ مقاطعة الانتخابات من قبل بعض الجهات، سوف تمنح الفرصة للجهات الأخرى أن تستغلَّ ذلك لتسدَّ الفراغ، ومن ثمَّ ينحصر الاستحواذ على السلطات والثروات بأيادٍ أقل ويتركز الفساد بيد سلطة تكون منفردة بمقومات البلد.

الصدريّون يختلفون عن الشيوعيين من حيث العدد والعدة والقدرة على التأثير على ما يجري في البرلمان والحكومة والشارع، يُضاف لذلك أنَّهم يمتلكون حجماً وافرأ من علاقات إقليمية سواء من خلال أجهزة الدولة أو من خارجها. وفي النهاية سنرى أنَّ الصدريين سوف يتراجعون عن المقاطعة، ويشاركون في الانتخابات لثلاثة أسباب: أولها لأنَّ الآخرين سيطلبون منهم ذلك، فعلى سبيل المثال، السيد الكاظمي أعلن عن أسفه لعدم مشاركة الصدر، وهذا يعني مطالبته بأن يشارك. والسبب الآخر أن النواب الصدريين

سيضغطون على الصدر للتراجع عن موقفه، فإنّ تعنّت فإنّ غالبيتهم سوف ينشقّون عنه ويرشّحون تحت مكّونات انتخابيّة جديدة بأسماء أخرى أو يندمجون مع ائتلافات وقوائم مستعدة لاحتضانهم. أما السبب الثالث والمهم فإنّ عضويّة مجلس النواب، امتيازات وحصانة وحماية وتغطية، وليست واجباً وطنياً كما هو مفروض. النيابة ليست وظيفة عالية الدفع والمخصصات فقط، بل شركة قابضة عملاقة للعديد من المشاريع والمقاولات والعلاقات والزيجات والسفارات والعلاجات، التي لا يمكن في أيّ حالٍ من الأحوال أن يستغني عنها النواب الصوريّون طواعية لوجه الله.

يأخذ الحزب الشيوعي قراراته من مفهوم المصلحة العامة، والوطن أولاً، مناهضاً للفساد والمحاصصة والطائفية، والتي لا تلقى استجابة في صناديق الاقتراع للأسف الشديد على الرغم من تأييدها من قبل المثقفين والواعين؛ لذا يرى الشيوعيون أنّ حظّهم محدود جداً ضمن ظروف قانون انتخابات مُصمّم لمصلحة الكتل الكبرى، ضمن بيئة معظم الأصوات توزع إما طائفيّاً أو عرقيّاً أو عشائريّاً أو مناطقيّاً أو بتفاعل عاملين أو أكثر من هذه العوامل، وليس على أساس البرامج الاقتصادية والإصلاحات الاجتماعيّة ورفع مستوى التعليم والثقافة وتحسين الرعاية الصحيّة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة وإلى آخر ما ينادي به اليسار والتيار الديمقراطي العلماني والمخلصون في العراق.

إنّ مقاطعة الانتخابات من قبل بعض الأحزاب لن تلغي الانتخابات أو حتى لن تُقلّل من شأن نتائجها، لأنّها سوف تمنح فرصة للآخرين للاستحواذ على مقاعد أكثر كما ذكرنا. وإذا رجعنا للسؤال الأول: ما العمل وما هو البديل؟ إنّ الشيوعيين ومجموعة شباب تشرين، ما زالوا ينشطون في المطالبات والمظاهرات والوقفات الاحتجاجيّة، وقدموا في ذلك العديد من التضحيات والشهداء خاصة في مدن بغداد

والنجف والناصرية. إنّه نشاط جماهيري له دور عظيم في خلق الوعي لدى الشباب، ولكّنه لن يكون عاملاً حاسماً، إن لم تشارك فيه كلّ المناطق من زاخو إلى الفاو، وبزخم عالٍ كما حدث في مصر عدة مرات. وهذا ليس مقدراً له أن يحدث حالياً لانقسام الشارع العراقي قومياً وطائفيّاً بشكلٍ مكبّلٍ للأيدي والعقول بأغلال حديدية للأسف الشديد.

هناك احتمال أن تستفاد مجموعة من هُـم في السلطة حالياً، مع مجموعة من ضباط الجيش الحاليين والمتقاعدين، وبإسناد خارجي، بتغيير السلطة كما حدث سابقاً في مصر والجزائر وما يحدث حالياً في تونس. وهناك احتمالات تشير إلى إمكانية حدوث مثل هكذا حركة، خاصة بعد نجاحها في تونس، وتسمّى تصحيحيةً وضد الفساد، وسيرحب الشعب بها ويفرح نتيجة يأسه من الواقع المرير، إلى حين أن تتكشف الأوراق من جديد، ويعيد التاريخ نفسه.

لا يمكننا أن نستخفّ بالأسباب التي دعت إلى عدم المشاركة في الانتخابات من قبل الشيوعي أعرق الأحزاب العراقية، والكتلة الصدرية وهي أكبر الكتل البرلمانية، ولا يمكن أن نستنكر أو نؤيد قراراً مفصلياً كهذا، ولكن في اعتقادي ممكن أن نحاورهما، ونطرح رأينا المتواضع. إنّ المشكلة الأساسية في اعتقادي هي مجلس النواب، لأنّه ليس سلطة تشريعية فقط، بل سلطة تختار السلطة القضائية والتنفيذية أيضاً. فإن كان أعضاؤه فاسدين فسيختارون من هم مثلهم. الحلُّ أن يشارك الصدريون والشيوعيون والعلمانيون والمستقلّون في الانتخابات ويتعلّموا كيف يفوزون بمقاعد كافية للتحكّم في البرلمان، أو على الأقل يُكوّنوا كتلة معارضة قوية بشرط ألا تشترك في السلطات التنفيذية كي تصبح رقيباً شعبياً على الدولة. معنى ذلك أن تنأى كتلة المعارضة عن الاشتراك في أيّ منصبٍ

رئاسيَّ أو وزارِيَّ أو حتَّى إدارِيَّ عالٍ، كي تبقى قادرةً على أن تقوم بدورها الإشرافي في التشريع والمراقبة والمحاسبة.

كُتبت ونُشرت في 31 تموز 2021

أين اليسار العراقي؟

مرّ علينا أسبوع يساري النجاحات بامتياز، إذ تمكّن اليسار الفرنسي من الحصول على 131 مقعداً في الانتخابات الأخيرة على حساب تجمع ماكرون الذي فقد الأغلبية المطلقة في البرلمان، ووقف سداً منيعاً أمام سيطرة اليمين المتطرّف بقيادة مارين لوبان. وهذا يعني سيكون من الصعب على ماكرون تشريع أيّ قانون ما لم يوافق عليه اليسار. أما في الجانب الآخر من العالم وفي كولومبيا البلد اللاتيني الذي يحكمه يمينٌ اضطهاديٌّ قاسٍ على مرّ السنين، أستطاع اليسار الكولومبي بقيادة غوستافو بيترو أن يفوز فوزاً ذا دلالة في بلد تحت نفوذ السيطرة الأمريكية والشركات الاحتكاريّة ومافيات الكوكايين، إذ حصل على 50.47% من الأصوات، بينما حصل منافسه المليونير رودولفو هيرنانديز على 47.27%.

إذاً سيقود كولومبيا زعيم يساري وسيغيّر من الخارطة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينيّة خاصة وأن كولومبيا جار لفنزويلا وتمرّ العديد من المؤامرات من خلالها. وسيضطلع اليسار الفرنسي بمهمة حماية الفئات الوسطى والدنيا من التشريعات الجديدة التي تقرض تدريجياً المكتسبات التي حصلوا عليها عبر نضالٍ شاقٍ ولعدة قرون.

السؤال الملح: أين اليسار العراقي؟، نحن أمام تجارب انتخابيّة صعبة جداً خاصة التجربة الكولومبيّة. فأين الشخصية البراغماتيّة التي تتمتع بثقافة وتاريخ سياسيين، لكي يقود الحملة الانتخابيّة المقبلة؟.

مختصر الحديث، مقاطعة الانتخابات تعني اللا جدوى، لأنّها لا توصل أيّة حركة للسلطة. وإن لم تكن في السلطة بأيّ شكلٍ من الأشكال، فكيف ستسهم في تحقيق المكاسب للمواطنين وتحمي الوطن. تجربتان واضحتان وضوح الشمس على أنّ النجاح ممكن

حتى في الظروف شبه المستحيلة، على اليسار العراقي أن يدرسهما بعمق، ويستفاد منهما، وبأسرع ما يمكن، لأننا ربما مقبلون على انتخابات قريباً جداً.

كُتبت ونُشرت في 27 حزيران 2022

مستقبل اليسار العراقي

تشهد صناديق أوروبا الانتخابية تراجعاً وانحساراً لما تفرزه صناديق الاقتراع من أصوات لصالح القوائم الانتخابية اليسارية بشكل عام، ولصالح اليسار التقليدي بشكل خاص. كذلك يعاني العالم الثالث من سطوة النخب العسكرية من جهة، ومن استفحال وتفاقم الفساد السياسي المصحوب بتراجع مذهل لدور الجماهير للحد منها في المجتمعات شبه الديمقراطية. والعراق وسوريا ولبنان وليبيا وغيرها من الدول العربية ليست إلا نماذج حية لحالة الفشل الشعبي، بسبب قيادات ما زالت متمسكة بأساليب النضال القديمة والمستهلكة، وبسبب عدم فهمهم للواقع الحالي لمشكلات الجماهير وطبيعتها، وفقدان القدرة على إعطاء حلول ناجحة وممكنة التطبيق والتحقيق.

البؤرة المضيئة الوحيدة في هذا العالم وفي هذه السنين هي في أمريكا الوسطى والجنوبية. فعلى الرغم من الاهتمام المباشر للولايات المتحدة في المنطقة التي تعتبرها حديقته الخفية، وعلى الرغم من التدخل المباشر وغير المباشر استخباراتياً وعسكرياً وسياسياً واقتصادياً فيها، إلا أن شعوبها استطاعت أن تحقق انتصاراً تلو الآخر.

ففي نيكاراغوا استطاعت فصائل الساند نستا عام 1979 أن تحرّر البلاد بعد حرب أهلية من سلطة مسنودة بشكل مباشر من قبل السي أي أي. لقد استطاعت الساند نستا تحويل نيكاراغوا إلى دولة ديمقراطية عام 1990، وخسر دانييل أورتيغا الانتخابات. إلا أنه لم يلجأ لانقلاب أو حرب إنما استعدّ لانتخابات مقبلة عدّة مرات حتى فاز عام 2006 سلمياً وديمقراطياً.

وفي عام 1998 انتخبت فنزويلا هوغو تشافيز، الذي أطلق ثورة بوليفارية جديدة لصالح الطبقات الفقيرة بعد أن سيطر على الموارد

النفطية. وبعد وفاته عام 2013، استطاع نائبه نيكولاس مادورو أن يكمل المشوار نفسه، رغم اشتداد التآمر عليه وعلى فنزويلا.

نموذج آخر يُحتذى به هو البرازيل وشخصية لولا دا سيلفا القائد العمالي الذي استطاع بعد نضالٍ شاقٍ وطويلٍ أن يصبح الرئيس الخامس والثلاثين للبرازيل في انتخابات عام 2002 وعام 2006، والذي حازَ على إعجاب عالمي في حملته الإصلاحية ضد الفقر ولرفع الحيف عن الفقراء من خلال نظام ضرائبي تصاعدي. اعتبرته مجلة التايم الأمريكية الزعيم الأكثر تأثيراً في العالم.

وهذه الأيام نعيش احتفالات فوز غوستاف بيترو رئيساً لجمهورية كولومبيا، التي دمّرتها زراعة وتجارة المخدرات ومزقتها عصابات المافيات، وعانت من استمرار حرب العصابات. غوستاف بيترو بدأ حياته السياسية عضواً في منظمة الـ أم-19، وهي إحدى الحركات اليسارية التي رفعت السلاح بوجه السلطة. إلا أنه تحوّل إلى ناشط وكاتب سياسي، ولشارك في الانتخابات المحلية ليكون عمدة العاصمة "بوغوتا"، فاستطاع أن يثبت نجاحاً باهراً أدى إلى انخفاض الجريمة وتحسين الأحوال المعاشية. شخصيته البراغماتية واهتمامه ونجاحه بحلّ المشكلات التي يعاني منها المواطنون أدت إلى فوزه في الانتخابات العامة على المليونير اليميني رودولفو هيرنانديز.

الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّت وتمرّ بها أمريكا الجنوبية مشابهة في الكثير من أوجهها مع الدول النامية الأخرى، ومنها العراق. كلُّ هذه الدول مرّت بمرحلة الاستعمار المباشر، ثمّ بحركات تحرّر وطني، انتهت بإخفاقات نتيجة التآمر الدولي مع العسكر واليمين الإقطاعي، وفشل الأحزاب اليسارية التقليدية. هذه الدول أيضاً مشابهة للعراق من حيث انخفاض درجة الثقافة والوعي

السياسي، وتعاني من صراع بين تركيبات سكانية مختلفة في أصولها. وللكنيسة دور فعال ومؤثر خاصة على الطبقات الفقيرة.

التراث الفكري اليساري المُستمدُّ من تجارب الدول الرأسمالية الغربية، رغم ثرائه لم يعد نموذجاً يُحتذى به. وبدلاً من التركيز على المفاهيم والتجارب المستمدة من المجتمعات الصناعية الغربية التي لا تمت بأيّة صلة لواقع حال مجتمعات مثل المجتمع العراقي، على اليسار العربي وخاصة اليسار العراقي أن يدرس ويستفاد من تجارب أمريكا الجنوبية الغنيّة التي حقّقت نجاحات مُلفتة للنظر في السنوات الأخيرة.

الانتخابات مشروعٌ متكاملٌ يتطلّب وعياً خاصاً يعتمد على الفهم البسيط للجماهير لشعارات محدودة تمسّ واقعهم المعيشي والاجتماعي. وكلُّ ما يتطلّب النجاح في الانتخابات: شخصيّة براغماتيّة نظيفة، وشعار واحد يمسّ مصالح الجماهير بشكل مباشر ويُحقّق أمانهم واحتياجاتهم الآنّيّة، وليس وعوداً مستقبلية. لم يستطع اليسار العراقي الوصول إلى هذه الوصفة السحرية البسيطة، لأنّه ما زال يبحث في الكتب القديمة التي لم يعد لها صلة بواقع حال الشعوب في القرن الحادي والعشرين.

كُتبت ونُشرت في 29 آب 2022

آراء وأفكار

نهاية سيادة الدولة كما نعرفها

حلفاؤنا الجدد روسيا الاتحادية والصين الشعبية

مشروع إعادة تشكيل الجيش الوطني العراقي

مقترح بغداد الكبرى

نهاية سيادة الدولة كما نعرفها

تكوّنت الدول كما نعرفها بحدودها الجغرافية وبأسمائها المبتكرة في مطلع القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى. تطوّر ذلك بمرور الأعوام لتتحوّل العديد من المستعمرات إلى دول أو دويلات تحت الانتداب ومن ثمّ إلى دول مستقلة لتدخل في عضوية عصبة الأمم ومنها مملكة العراق. وتطوّرت الجغرافية السياسيّة وتغيّرت مرّة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية لتستقلّ شعوبٌ أخرى كي تصبح دولاً ذات سيادة معترفاً بها دولياً بعد قبولها لتكون عضواً في منظمة الأمم المتحدة. لقد حصلت هذه الشعوب على استقلالها بعدّة طرق سواء كانت بكفاح مسلّح مثل الجزائر وفيتنام أو عن طريق نضالٍ سلميٍّ مريّرٍ مثل الهند والباكستان أو عن طريق تنصيب حكام موالين للدول الغربية الكبرى مثل المملكة الهاشمية في العراق والأردن والمملكة السعوديّة والإمارات وسلطنة عُمان.

بموجب القانون والأعراف والمعاهدات الدوليّة والنظام الداخلي لمنظمة الأمم المتحدة فإنّ الدول الأعضاء فيها تتمتع بسيادة كاملة على أراضيها وحدودها ومصادر ثرواتها الطبيعيّة كالمياه والتي في باطن أراضيها ومياهها الإقليميّة سواء أكانت حقول نفط وغاز أم مناجم ذهب أو كبريت.

لقد أظهرت الدول الفتية التي استقلّت وتطوّرت إبان النصف الثاني من القرن العشرين رغبة ملحّة للاستقلال سياسياً من خلال تقوية تضامنها عن طريق منظمة دول عدم الانحياز، وكذلك من خلال بناء أو محاولة بناء اقتصاد متكامل ومستقل لتقليل التبعية لاقتصاد الدول الصناعيّة المتقدمة.

هذه الرغبة المُلحة في الاستقلال خلال سنوات النصف الثاني من القرن العشرين، لعبت دوراً كبيراً في:

• رفع أسعار المواد الأولية الخام التي تصدرها الدول النامية إلى الدول الصناعية.

• عدم تنامي التصدير للدول النامية من قبل الدول الصناعية نتيجة لنمو القطاع الصناعي والزراعي في هذه الدول.

• نمو استهلاك المنتجات المصنّعة محلياً نتيجة للحماية الجمركية التي فرضتها على السلع المستوردة.

• تطور مشاريع ضخمة في الدول النامية نتيجة تدخّل الدول وتنمية القطاع العام في إدارة المشاريع الاقتصادية.

• اتساع ظاهرة الكساد الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة نتيجة انخفاض الطلب من الدول النامية.

ولما كان لكلٍ فعلٍ ردُّ فعلٍ، فعليه لم تدّخر الدول الصناعية الكبرى جهداً ولم تُضع وقتاً. فكان لا بدّ من القيام بخطوات واسعة ومنسقة كي تقضي على خطر وصول الدول النامية إلى مرحلة الاستقلال السياسي والتكامل الاقتصادي.

ولذلك شهد النصف الثاني من القرن العشرين وليومنا هذا ما يأتي:

• تقليل الاعتماد على المواد الخام المصدرة من قبل الدول النامية التي تظهر رغبة ملحة في الاستقلال الاقتصادي كإيجاد بدائل للطاقة المعتمدة على النفط الخام مثل الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي.

• المقاطعة الاقتصادية للدول التي تُعصي رغبات الدول الصناعية الكبرى ومحاولة إزلالها وخفها اقتصادياً كما حدث لكوبا وإيران والعراق وسوريا.

• تغيير السلطة السياسية للدول النامية التي تعتبر معادية للغرب عن طريق التخطيط والتأمر بشكلٍ سريٍّ أو علنيٍّ مثل تغيير السلطة عدة مرات في العراق ومصر وسوريا وأندونيسيا وتشيلي.

• تأجيج احتجاجات شعبية باستخدام أسباب معيشية أو استغلال ضعف حماية حقوق الإنسان أو انعدام المؤسسات الدستورية. وهذا ما حدث فيما يسمّى بالربيع العربي وما أفرزه من انعدامٍ أمنيٍّ وسقوط العديد من الدول فريسة سهلة للتشدد الديني والسقوط كلياً أو جزئياً تحت سيطرة الإرهاب.

• التدخل المسلّح المباشر لتغيير السلطة في العديد من الدول بعد فشل الطرق السابقة في إعطاء النتائج المرجوة. وهذا ما حدث في بنما وجرينادا والعراق وأفغانستان وليبيا.

ومما قلل من قيمة سيادة الدول في العالم الثالث سواء الدول الإسلامية أو الدول التي يسكنها مسلمون، ظاهرة الحركات الأممية الإسلامية الإرهابية التي ترتبط ببعضها على أساس عقائديٍّ وليس قومياً أو إقليمياً أو وطنياً. وعليه نجد حركات مثل القاعدة أو داعش أو النصرة أو بوكو حرام لا تلتزم بحدود ولا تركّز على تغيير الوضع السياسي في عواصم هذه البلدان، وإنّما تركّز على مناطق حدودية قريبة من مصادر تمويلية مثل المناجم وآبار النفط ومناطق من الصعب على الدولة والجيش النظامي الوصول إليها. ومما ساعد على نجاح وانتشار نفوذ الإرهابيين بهذه السهولة ثلاثة عوامل أساسية:

• الفساد الإداري والمالي وانتشار البطالة في دول العام الثالث مما جعل الشباب مستعدين لتقبّل أية أفكار وإن كانت هدامة وعنيفة.

• هذه المنظمات الإرهابية تمّ توظيفها لخدمة الصراعات المحلية بين الطوائف مثل ما حصل في العراق وسوريا، وكذلك في خدمة الصراعات الإقليمية مثل تدخل تركيا والسعودية وقطر والإمارات في العراق وسوريا وليبيا.

• انتشار ظاهرة دور الشركات العالمية الكبرى للاستفادة من هذه الظاهرة سواء في بيع السلاح لجميع الأطراف أو لشراء المواد الأولية بأسعار بخسة من المنظمات الإرهابية أو حتى في التحكم بأسعار السوق العالمي.

فعليه نجد يوماً بعد يوم ضعف الدولة أمام انتشار وسعة دور المنظمات الإرهابية، والمشكلة هي ارتباط هذه المنظمات الإرهابية بصلات اقتصادية مع شركات دولية كبرى من خلال شبكة اتصالات من الممولين والسماسرة تهيئ لهم الأجواء من قبل السياسيين الفاسدين في دول العالم الثالث. فما هو الحل: للأسف الشديد ليس هناك من حلولٍ سهلةٍ لما آلت إليه الأمور.

كُتبت ونُشرت في 9 نيسان 2018

حلفاؤنا الجدد روسيا الاتحادية والصين الشعبىة

انقسم العالم إلى معسكرين بعد الحرب العالمىة الثانية. الأول المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة وأوروبا الغربىة، والثانى المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقىة. أما دول العالم الثالث (النامىة) غير المرتبطة بحلف وارشو أو الحلف الأطلسى، فإنها وحثت نفسها بما يسمى منظمة دول عدم الانحياز التى تأسست فى مدينة باندونغ، إندونيسيا عام 1955، بقيادة نهرو وسوكارنو وعبد الناصر. إلا أن حقيقة الأمر لم تكن هذه الدول غير منحازة كلىاً. فمنها من لها علاقة وثيقة بالمعسكر الشرقى مثل الهند وإندونيسيا ومصر، ومنها من لها علاقة متينة مع المعسكر الغربى مثل تركيا وإيران والسعودىة. كانت هذه الدول النامىة تعتمد على حامىها فى كلا المعسكرين، حتى وإن لم يكن هناك تحالف رسمى موقع من قبل الطرفين. فحينما رفض صندوق النقد الدولى تمويل بناء السد العالى فى مصر تقدّم السوفيت ومولوا وبنوا السدّ العالى من دون شروط مالىة أو سياسىة. وحينما احتلّ صدام الكويت عام 1990 انبرى المعسكر الغربى بقيادة أمريكا لتحرير الكويت، ولم يكن هناك من تحالف وإنما تبعىة سياسىة.

إلا أنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وجدار برلين مطلع تسعينيات القرن المنصرم، أضحت الدول النامىة المعتمدة على السوفيت فى حمايتهم وتسليحهم وتنمية اقتصادهم، فى حيرة من أمرها بعد انعدام توازن القوى وانفراد قوة عظمى واحدة فى السيطرة على العالم. وبذلك خضعت كل دول عدم الانحياز إلى الشروط الغربىة فى التنمية وعدم الاصطدام مع الولايات المتحدة فى سياستها الخارجىة.

تغيّر العالم بعد صعود بوتن لدفة الحكم فى روسيا الاتحادىة عام 2000، ووصول شي جى بينغ عام 2012 وتطوير الحزب

الشيوعي الصيني من سياساته واتباعه اقتصاد السوق. روسيا بقيادة بوتن أعادت بناء اقتصادها الوطني وأبعدت المستشارين الأمريكيين، وتدرجياً أخذت بتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول العالم الثالث التي كانت لها علاقات حميمة معها أثناء فترة الاتحاد السوفيتي وتطوير علاقاتهم تدريجياً معهم، وسوريا خير مثال على ذلك.

هناك توافق وتحالفٌ ضمنيٌّ بين روسيا الاتحادية والصين الشعبية على منافسة المعسكر الغربي الذي ما زال قائماً (حتى لو كان في مرحلة الاحتضار) بالرغم من انحلال المعسكر الشرقي المناس. هذا التوافق واضح جداً في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن واستعمالهم لحق النقض لحماية الدول الضعيفة.

الصين الشعبية وروسيا الاتحادية خلال السنوات العشر الماضية أثبتتا قدرتهما في التعامل السياسي والاقتصادي الأفضل مع دول العالم الثالث، وبدأتا تمدّان قضبان السكك الحديد في عموم أفريقيا وتبنيان السدود والموانئ والمصانع في عموم العالم وفق شروط أفضل بكثيرٍ من مساعدات صندوق النقد الدولي وبقية المؤسسات الدولية التي تُكَبِّلُ هذه الدول بشروط قاهرة.

وشاهدنا خلال أزمة كورونا، كيف أنَّ الدول الغربية لم تساعد حتى بعضها البعض، بينما رأينا أنَّ هناك دولتين فقط تقدمان المساعدات الطبية من أطباء وممرضين ومعدات ومستلزمات إلى الدول الأخرى هما الصين وروسيا. فلم تترددا بمَدِّ يد العون لإيطاليا وإيران والعراق وسوريا والفلبين والباكستان وكلِّ دول الاتحاد الأوروبي، وحتى الولايات المتحدة، بعد أن أثبتتا جدارتهما في القضاء على هذه الآفة التي ممكن أن تقرض مدناً وشعوباً برمتها.

أَيُّهَا الدُولُ النَامِيَةُ انتبهي إلى حلفائك الجدد الذين يمكن الاعتماد عليهم في وقت الرخاء والشدة، الصين الشعبية وروسيا الاتحادية، فهما اليوم بتحالفهما الضمني تمثلان قوة عظمى مناقضة للمعسكر الغربي الذي أصبح انحلاله وشيكاً لا محالة وما بريكست بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلا الخطوة الأولى لذلك.

كُتبت ونُشرت في 24 آذار، 2020

مشروع إعادة تشكيل الجيش الوطني العراقي

من أخطر جرائم الاحتلال الأمريكي بعد عام 2003 حلّه للجيش العراقي برمته. ولا ندري ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك؟ حيث أن الدول المحتلة تخضع جميع مؤسسات الدولة تحت الاحتلال المدنية منها والعسكرية تحت إمرتها ووصايتها. وإذا ما أريد إزاحة نفوذ صدام وعائلته وحزب البعث وأعضائه فما كان على الأمريكان سوى أن يحيلوا على التقاعد من قاوم الاحتلال ومجموعة من القادة الذين يمثلون السلطة السياسية سواء في المؤسسات المدنية أو في الجيش والشرطة. وفي جميع الحالات فإن ذلك لا يتعدى أن يكونوا مئتي أو ثلاثمئة شخص. ولكن بريمر باعتباره الحاكم العام في العراق وبتفويض من مجلس الأمن قرّر حلّ الجيش العراقي بجرة قلم. وبذلك هجر العسكريون كافة المواقع والثكنات ومخازن الذخيرة والمطارات والقواعد العسكرية لتكون مالا سائبا بيد من يريد. وفعلاً تمّ نهب وسلب السلاح والعتاد والمعدات الخفيفة والثقيلة لتكون بيد مناوئي العهد الجديد. وقد ساعد ذلك على تسليح ميليشيات سنيّة وشيعيّة قاومت العهد الجديد بحجة مقاومة المحتل الأمريكي.

يقول المرحوم إسماعيل العارف وهو أحد أقدم الضباط الأحرار ووزير الإرشاد والمعارف في عهد الزعيم الوطني عبد الكريم قاسم إنّ قانون خدمة العلم الإلزامي لعام 1935 هو من أفضل القوانين لأنه قوى ومتمّن الجيش العراقي والقوات المسلّحة التي تأسست في 6 كانون الثاني عام 1921. ويبرّر ذلك بأنّه ساوى بين كلّ العراقيين في واجبهم الوطني لحماية الدولة العراقية. حيث أنّه لا فرق بين فقير أو غني، بين منطقة وأخرى، بين عربي أو كردي أو تركماني. وبمنطقنا هذه الأيام لا يفرّق بين شيعي أو سني.

إنَّ ما نراهُ في العراق حاليّاً من خراب ودمار للمواطن العراقي من خلال نشر وتشجيع الطائفية والعرقية ومن منهجية المحاصصة وتوزيع الأرزاق على أمراء الفساد والابتزاز وسيطرة قوى الإرهاب المقيت على ثلث أراضي العراق والعشرات من المدن العراقية، يدعونا إلى التفكير بحلٍّ جذريٍّ لهذه الأزمة المستعصية. وإذا كانت الدعوة للتطوُّع لإسناد القوات المسلَّحة قد لعبت دوراً إيجابياً لردع داعش وإيقاف زحفها على بغداد، فإنَّ ذلك لا يمنع أن تستغل هذه الدعوة التي أريد بها الحفاظ على العراق، جهات متعددة ويتحوَّل ولاؤها تدريجياً لطوائف وأحزاب وتيارات بدلاً من الولاء للوطن.

إنَّ العراق في حالة حربٍ مستمرةٍ منذ أعوام وسيبقى كذلك لأعوام مقبلة. إنَّ أمريكا أثناء حرب فيتنام شرَّعت قانون الخدمة الإلزامي. وكلَّ الدول المجاورة مثل إيران وتركيا والدول العربية مثل مصر وسوريا والأردن كلها تتبع نظام خدمة العلم الإلزامية. إنَّ النموذج العراقي الحالي نموذج ملائم لدولة مستقرَّة وعريقة في استقرارها كالسويد وفنلندا وغيرهما من الدول الأوروبية، وليس لبلدٍ نامٍ يُعاني من الاحتلال والتمزُّق الطائفي والعربي والجغرافي.

فمن أجل توحيد العراق والقضاء على الإرهاب الأسود، وكما يتمُّ الاستغناء عن الميليشيات القانونية وغير القانونية كافة، وفي سبيل إعادة الأمن والاستقرار لرُبوع الرافدين، وعلى أمل توفير الفرصة للاستغناء عن القوات الأجنبية بأشكالها وأسبابها كافة، ولتوفير فرص العمل للشباب العراقي، نقترح ما يأتي:

- إعادة تأسيس الجيش العراقي من كونه جيش محترفين مبنياً على التطوُّع للعمل في الجيش، والذي استُغل كي يكون التعيين على أساس المحاصصة وتزكية الكيانات السياسية الفاسدة، إلى جيش وطني يعتمد على الخدمة الإلزامية للعلم وللوطن والمواطن.

- إعادة تأسيس قوات الشرطة والأمن من كونها كياناً وظيفياً محاصصينياً إلى كونها جزءاً من خدمة العلم والوطن والمواطن.
- يُدعى لخدمة الوطن خريجو الثانويّة وكلّ من بلغ ثمانية عشر عاماً، ليكونوا جنوداً ومراتب في القوات المسلّحة الوطنيّة.
- يُدعى لخدمة الوطن خريجو الجامعات ليكونوا ضباط المستقبل في القوات المسلّحة الوطنيّة.
- يُعاد إلى الخدمة العسكريّة وإلى مراتب قوات الشرطة والأمن جميع ضباط الصف من خيط وعريف ورئيس عرفاء ونواب الضباط ومفوّضي الشرطة شريطة عدم تورّطهم في أعمال إجراميّة خلال العهد السابق أو الحالي.
- تتم إعادة تعيين نخبة من قدامى الضباط ممن لم يتورّطوا في أيّ عملٍ أو نشاطٍ إجراميٍّ خلال العهد السابق أو الحالي.
- منح المكلفين والمعادة خدماتهم رواتب مجزية تتناسب مع شرف المهنة وخطورة المهمّة وتكاليف المعيشة.
- بموجب ذلك ستكون تشكيلة الجيش والشرطة من أطراف الشعب العراقي كافة ليكون حامياً للوطن وسوراً لحدوده بعيداً عن الطائفية أو العرقية أو الولاء السياسي.
- تحلّ تدريجياً الميليشيات القانونيّة وغير القانونيّة كافة، بضمّنها البيشمركة والحشد الشعبي والحرس الخاص والمسمّيات الأخرى كافة ويتمّ توظيف المتعاونين والمناسبين منهم في وظائف مدنيّة.
- يسحب السلاح تدريجياً من الأفراد والكيانات ممن ليست بأيّ شكلٍ من الأشكال مرتبطة بالقوات المسلّحة من الجيش والشرطة العراقيين.

• خدمة العلم الإلزامية لا تتجاوز سنتين بأيِّ حالٍ من الأحوال. وعلى من يريد الاستمرار يمكنه البقاء في حال ثبوت كفاءته ووجود حاجة لخدماته.

• خدمة العلم الإلزامية تشمل الذكور والإناث على السواء. فالقوات المسلحة لا تحتاج لمقاتلين فقط، بل لأطباء وممرّضين وصيادلة ومهندسين وفنيين ومحاسبين وإدارة مخازن وتمويل وطبّاعين وما إلى ذلك من الكثير من الواجبات التي تسهم فيها المرأة في خدمة الوطن.

• تُحدّد مهام القوات المسلحة ضمن الدستور ولا يحقُّ لها تعطيله أو تغيير السلطة التنفيذية متمثلة برئيس الوزراء أو تغيير السلطة التشريعية متمثلة بالبرلمان العراقي المنتخب.

• لا نريد جيشاً يستأثّر بالسلطة ولا جيشاً يقمع الشعب ويدافع عن الحكّام، وإنّما نريد جيشاً وقوات أمن تمثّل العراق من جبال كردستان إلى أهوار الجنوب، تحمي الوطن وموارده والمواطن وحقوقه.

• الجيش لا يكون إلّا مركزياً وفدرالياً، ومن ثمّ فهو يمثّل كلّ العراقيين بكلّ أطيافهم ويحمي كلّ الحدود ويُدافع عن كلّ شبرٍ من أرض العراق، ولذا له حقُّ التواجد على كلّ شبرٍ من أرض الوطن.

إنّ خدمة العلم الإلزامية قد استُغلت من قبل الحكّام في السابق في إبقاء الشباب في الخدمة حسب أهوائهم. كذلك لم تكن ظروف المعاملة إنسانية على الإطلاق، ناهيك عن أنّ الرواتب والتعويضات المالية كانت مجحفة جداً. إنّ ذلك ليس عيباً على الخدمة الإلزامية وإنّما عيب على الحكومات والحكّام الذين يستأثرون بالسلطة ويستخرون مواردها كي يحتفظوا بمناصبهم.

كُتبت ونُشرت في 6 تموز 2006

مقترح بغداد الكبرى

أَنَّ الأوانَ لإعادة تنظيم الهيكل الإداري لمحافظة بغداد الكبرى. ودعونا نبحث هذا الموضوع بقدرٍ كافٍ من التحليل والموضوعية. حيث فُدرت نفوس العراق لعام 2020 بما يزيدُ عن أربعين مليون نسمة، ونفوس بغداد بحدود تسعة ملايين نسمة. إِنَّ نفوس محافظة بغداد بمفردها تمثل أكثر من خمس سكاّن العراق. وإذا استبعدنا إقليم كردستان، فإنَّ نفوس بغداد ستمثل أكثر من ربع سكاّن بقية العراق. إِنَّ متوسط نفوس المحافظات السبع عشرة الباقية، فيما عدا محافظة بغداد أقل من مليوني نسمة. أي أنَّ نفوس محافظة بغداد تعادل نحو خمس محافظات كبيرة ونحو تسع محافظات مثل محافظة المثنى. طبعاً التباين في عدد النفوس وحجم المساحة الجغرافية للمحافظات مسألة طبيعية، ولكن ليس بالضرورة أن يبقى القديم على قديمه. فنحن نعلم أنَّ محافظات النجف وصلاح الدين ودهوك أُستحدثت منتصف السبعينيات، نتيجة للتطور السياسي والسكاني. فمحافظة بغداد تطورت خلال الستين عاماً الماضية سكانياً وجغرافياً لجملة عوامل مختلفة، بشكل لا يتناسب مع النمو العام في بقية المحافظات، مما أدى إلى اختناقات مروّية، وانخفاض في تقديم الخدمات الحكوميّة الأساسيّة، وانخفاض كبير في الأمن والأمان. فمن أجل أداء أفضل لمحافظة بغداد الكبرى اقترح تقسيمها إلى ثلاث محافظات، آخذين بنظر الاعتبار التوزيع السكاني، والتباين الثقافي والاقتصادي والاجتماعي بين وَسَط بغداد وبين شرقها وغربها، وضوابط جغرافية طبيعية أو مخططة عمرانيّاً، مع التأكيد على أن هذا التقسيم ليس لأسباب عرقية أو طائفية، وإنّما لأسباب إدارية وجغرافية تتيح فرصة إدارية وخدمية ومالية ورقابية أفضل. إِنَّ تحويل محافظة بغداد الكبرى إلى ثلاث محافظات سيمنحها القدر والقيمة اللتين يستحقهما سكاّنها. إِنَّ معظم مناطق محافظة بغداد هي مناطق مأهولة

من دون فجوات أو فراغات طبيعية تساعد على التقسيم، فيما عدا نهر دجلة الخالد وقناة الجيش العظيمة. لذا اقترح أن تُقسّم محافظة بغداد الكبرى إلى ثلاث محافظات كبيرة أيضاً، كما هو موضّح في الخريطة التوضيحية هنا، مستفيدين من نهر دجلة الذي يفصل جانب الكرخ عن الرصافة، وقناة الجيش التي تفصل جانب الرصافة عن مدينة الصدر (الثورة).

إنّ التقسيم الإداري المقترح سوف يمنح هذه المحافظات ما يأتي:

- سيكون لكلّ محافظة، محافظ يهتمُّ بها ومسؤول عن شؤونها أمام سكّانها.
- سيكون لكلّ محافظة ميزانية مالية خاصة بها تسدُّ احتياجاتها.
- تحسين الوضع الأمني بسبب المعلومات الاستخبارية المباشرة.
- يكون لكلّ محافظة جامعة تعليمية رسمية بكلّ الاختصاصات.
- يكون لكلّ محافظة مدينة طب تعليمية متكاملة.
- تستحقّ كلّ محافظة أن يكون لها مطارٌ دوليٌّ.
- يكون لكلّ محافظة العديد من المنتزهات مثل منتزه الزوراء.
- التمثيل السياسي المحلي يكون أكثر انتماء لبيئته.
- تحسين شفافية الأداء الإداري والخدمي، والمراقبة الشعبية.
- تسهيل التقييم من قبل الناخب لممثليه ورفع مستوى الرقابة والمحاسبة على الأداء.
- اقترح تسمية جانب الكرخ "محافظة الزوراء" وهو أحد أسماء بغداد القديمة، ويتوجّها منتزه الزوراء، ولتُكُن المنطقة الخضراء مركزها الإداري.

- تسمية منطقة شرق قناة الجيش "محافظة الثورة" وفاءً لمؤسسها الزعيم عبد الكريم قاسم، ولتُكُنْ مدينة الصدر مركزها الإداري.
- تسمية جانب الرصافة "محافظة بغداد" عاصمة العراق الاتحادي الموحد، ويكون مركزها الإداري في منطقة الخلاني مثلاً.
- استحداث منصب وزير دولة لشؤون بغداد الكبرى للتنسيق بين المحافظات الثلاث فيما بينها ومع مجلس الوزراء.



إنَّ الغرض الأساسي لهذا الجوار وإن كان متأخراً بعض الشيء، هو بدء الجوار لتحسين كفاءة الأداء الخدمي وتمكين المواطنين من اختيار ممثلين عنهم من بين مناطقهم وبيئتهم، وتمكينهم من مراقبة

الأداء بشكل مباشر ومحاسبة المقصرين. وقد يؤدي ذلك إلى تحسين أداء الخدمات مثل الكهرباء والماء وجمع القمامة وتبليط الشوارع ونظافتها، وتحسين أداء التعليم بكلّ مراحلها من الحضانة حتى الدكتوراه، وتخفيف أزمتي السكن والمواصلات.

كُتبت ونُشرت في كانون الثاني 2014

الفهرس

5	إهداء
7	تقديم
9	مقدمة

اليوبيل المئوي لتأسيس الدولة العراقية

15	ما قبل تأسيس الدولة العراقية
21	الملك فيصل الأول.. طموحات ونجاحات وإخفاقات. .
28	نوري باشا السعيد.. ملك العراق غير المتوّج.

ثورة 14 تموز 1958

42	نماذج مُنتخبة من التجارب العالميّة
51	العهد الملكي (1921- 1958).
56	العهد الجمهوري (1958- 1963).....
60	حركة 14 تموز.. ثورة شعبية أم انقلاب عسكري؟ .

الدين والطائفية والسياسة

70	الحوار بين الفكر الديني واليسار.
80	الدور الوطني والسياسي للمواكب الحسينيّة.
108	امتحان الحرية الفكرية.. سلمان رشدي أنموذجاً.
111	هل نحن طائفيون؟
113	من هو الطائفي؟ الناخب أم المُنتخب؟.....

- 116 التعددية والديمقراطية.. النجف الأشرف أنموذجاً...
- 120 الولاء لمن؟.....
- 123 ثقافة العقلاء ومنهج الجهلاء.....

الاقتصاد والسياسة

- 130 بيع ممتلكات الشعب العراقي.....
- 133 تجربة التخبُّط والتدهور الاقتصادية العراقية.....
- 138 كوروننا وخصخصة الرعاية الصحية.....
- 142 أمن الموارد المائية: مشكلة عراقية ليست إلا.....

لعبة الانتخابات وديمقراطيتها

- 149 كي يصبح العراق وطناً.....
- 152 اليساريون والصديرون.....
- 154 تحالف الأضداد في سائرون (1).....
- 157 تحالف الأضداد في سائرون (2).....
- 160 حقوق الأكراد وسلامة العراق.....
- 164 لعبة الاستفتاء.....
- 168 حان وقت الحرث من جديد.....

البديل السياسي

- 173 غياب البديل السياسي.....
- 176 مقومات البديل السياسي.....
- 181 صناعة مرشّح البديل السياسي.....
- 185 البديل الانتخابي.. تحديد الدوائر الانتخابية.....
- 188 مقاطعة الانتخابات.. البديل الأضعف.....

192	 أين اليسار العراقي؟
194	 مستقبل اليسار العراقي

آراء وأفكار

200	 نهاية سيادة الدولة كما نعرفها
204	 حلفاؤنا الجدد روسيا الاتحادية والصين الشعبية
207	 مشروع إعادة تشكيل الجيش الوطني العراقي
211	 مقترح بغداد الكبرى

صدر للكاتب عن دار أهوار للنشر والتوزيع:

1- المناضل الصغير، خريف 2022

2- شموع لا تُطفئها الرياح، ربيع 2023

صفحات لا تطوي

أَمْكَارٌ حَرَّةٌ فِي السِّيَاسَةِ وَالْحَيَاةِ

هذا هو الكتاب الثالث الذي أقرؤه للمفكر الحر محمد حسين النجفي، كل كتاب يختلف عن الآخر من حيث التجنيس وطبيعة الكتابة، فإذا كان الكتابان الأولان ذوي نسق سردي يرتكز إلى الرواية، فإن هذا الكتاب صفحات لا تطوي. أفكار حرة في السياسة والحياة، ذو طبيعة مقارباتية للواقع الذي عاشه الكاتب، والذي يكاد أن يكون مشتملاً على جل الوقائع الحياتية: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية، فلا ينتقلها نقلاً سكونياً، وإنما يسعى لبث الحياة فيها مُجسداً للعلائق بين الماضي، الذي لا يريد أن يكون غائراً، وبين الحاضر، الذي لا يريد أن يكون غائراً، هي القراءة التي تتوغل في كهوف الذاكرة، فتجعل الأحداث التي حملتها مرة، تتمظهر فيها أفعال الحاكم وردة أفعال المحكوم أضواءً من الأسئلة التي تعلق القارئ، وتدفع به إلى التأمل بحثاً عن سبل التغيير، والتي طرحها الكاتب بوعي المتفكر لا المتيقن بحركة التغيير، فهو يقترح الإبدالات ويترحها من دون أن يجرح كبرياء أصحاب الأيديولوجيات السياسية أو المعتقدات الدينية. لأن الكاتب محمد حسين النجفي يؤمن بالاختلاف ويعمل من مغان قبول الآخر على طرح رأيه بشفاافية.

لا يعتمد الكاتب محمد حسين النجفي منهجاً علمياً صارماً للتحليل، بقدر ما يعمل على تفعيل وعيه العالي، ومعالجة الفجوات التي شتدت الوقائع التي عاصرها، فيجمع صورها الجزئية قارئاً ومتسائلاً ومقترحاً، ليضع قارئه في الصورة الكليانية للماضي، محدداً الزمان والمكان وطبيعة الإنسان التي أسهمت في تشكيل هذه الأحداث سلباً وإيجاباً، متبعداً عن الوظيفية وعن السلطة الأبوية، وهذا لا يعني أن النجفي كاتب رومانسي، بقدر ما هو كاتب بالمعنى الثوري لتفعيل وعي الآخر، وانتشاله من أسر السائد والمألوف من الاعتقادات التي تدفع بالإنسان إلى السكون والخمول والذبول على ضفاف الانتظار، النجفي كاتب يدعو إلى التشكيك بالقراءة المهادنة، وبالفلسفة الأحادية، فيدعو إلى مواجهة الضوء للظلام بأدوات الحفر المعرفي لأعماق النظم التي سلبت الإنسان إرادته، فيخلخل هذه النظم بسلاح سؤال المعرفة الذي يقوّض ويبنى في آن، شرط أن لا يكون البناء بالأحجار القديمة ذاتها، وإنما يتبلور بأحجار جديدة ومغايرة تتكامل بها إرادة الإنسان وكيونته.

الأستاذ الدكتور محمد عبد الرضا شياح
الولايات المتحدة الأمريكية

ISBN-978-9922-8645-0-1



9 789922 864501

العراق - بغداد - شارع المتنبي

هاتف: 07717938500

e-mail: ahwar.publisher@gmail.com

darahwar

أموال للنشر والتوزيع

page

للتواصل مع دار أموار عبر واتساب



نصميم الغلاف

٢٢

الصادر المقلب لدار ومكتبة
أموال للنشر والتوزيع

عمود ما بعد الحداثة

النص الكاشف عن شعر التسمينيات المراقي

د. بشرى موسى صالح



الاسم: محمد حسين النجفي.

مكان الميلاد: النجف الاشرف، العراق.

تاريخ الميلاد: 1 تموز 1947.

المؤهل العلمي: ماجستير في إدارة الأعمال.

الإقامة الحالية: كاليفورنيا، الولايات المتحدة.

• خريج الجامعة المستنصرية عام 1970،
حاصلاً على بكالوريوس في المحاسبة
وإدارة الأعمال.

• خريج جامعة بغداد عام 1975، حاصلاً
على شهادة الماجستير في إدارة
الأعمال، ومنحت رسالته للماجستير حول
إعادة تنظيم القطاع العام للتجارة
الداخلية درجة امتياز.

• عين عضواً في الهيئة التدريسية
لقسم إدارة الأعمال في الجامعة
المستنصرية للأعوام 1975 ولغاية
1979. الفت وشاركت في تأليف كتب
تدرسية

• نشرت العديد من البحوث والمقالات
في دوريات البحوث الإدارية
والاقتصادية بين الأعوام 1975-1979.

• طبع له إصداران وهما "المناضل
الصغير" من أدب السيرة، و"شموم
لا تطفئها الرياح" وهي مجموعة
قصصية.. وله إصداران تحت الطبع.

• رئيس تحرير الموقع الإلكتروني: افكار
حرة

www.afkarhurah.com